الإستثمار الأجنبى المباشر

المعوقات الأساسية والمحفزات لتحسين المناخ الإستثماري

Foreign Direct Investment

أكتوبر 2022

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

محتويات التقرير

الملخص التنفيذي والتوصيات	3
أهمية الإستثمار الأجنبى المباشر واستراتيجيات الترويج له وتيسيره	15
العوامل المؤثرة لجذب الإستثمار الأجنبى المباشر	25
إتجاهات وأفاق الإستثمار فى العالم	49
الإستثمار الأجنبى المباشر فى مصر	68
فرص واعدة للإستثمار الأجنبى المباشر فى مصر	81
برامج مقترحة لتحفيز جذب الإستثمار الأجنبى لمصر	92
تجارب الدول لتحفيز الإستثمار الأجنبى	116
الإقتصاد العالمى	157
الإقتصاد المصري	168

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الملخص التنفيذي والتوصيات

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الملخص التنفيذي

تتعدد أوجه تدفقات رأس المال في الاقتصادات الصاعدة بين الاستثمار الأجنبي المباشر أو إستثمار المحافظ الأجنبية، وتفضل الدول المضيفة النوع الأول عادةً ، لأن استثمارات المحافظ الأجنبية تعد عالية السيولة ولذلك يطلق عليها "الأموال الساخنة" بسبب ميلها إلى الفرار عند ظهور أي حدث سلبي، مما يؤدي إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية خلال فترات عدم اليقين،

وتعتبر إزالة القيود أمام الاستثمار الاجنبى المباشر وزيادة سبل الحماية والفرص للمستثمرين عوامل أساسية لتحقيق جذبة،

وتهتم الدول بتنشيط الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من أثر فى تعزيز الإنتاجية من خلال نقل التكنولوجيا الجديدة، وخلق مزيد من فرص العمل، ويكون بمثابة مصدر مستقر لتمويل البلدان.

ونظرًا لأن رأس المال حذر فى كلا نوعيه، فإن المستثمرين الأجانب لديهم معايير قياسية عند تقييم مدى الرغبة في الاستثمار المباشر أو الاستثمار الغير المباشر، والتي تشمل:

عوامل بيئة الأعمال: سهولة ممارسة الاعمال التنفيذية والتشريعية ، مكافحة الفساد والبيروقراطية ، البنية التحتية ، الشفافية والحوكمة

عوامل اقتصادية: قوة الاقتصاد ، معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، التضخم ، السياسات المالية والنقدية ، ومخاطر العملة

عوامل سياسية: الاستقرار الامنى والسياسي ، التشريعات والقوانين

حوافز للمستثمرين الأجانب: مستويات الضرائب ، الحوافز الضريبية ، حماية حقوق الملكية

عوامل أخرى: تعليم ومهارات القوى العاملة ، فرص العمل ، المنافسة المحلية ، والابتكار ، الرقمنة

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

يحتل معدل العائد على الإستثمار المرتبة الأولى فى العوامل الجاذبة للإستثمارت حيث أن المستثمر الأجنبى يهتم فى المقام الأول بالربح ولذلك فإن قرار الإستثمار يتوقف على المقارنة بين العائد والمخاطرة، فكلما قلت المخاطر وارتفع العائد ادى ذلك إلى تدفق المزيد من الإستثمارات،

ولذلك يميل رأس المال الأجنبي إلى التدفق عادةً باتجاه الأسواق النامية الامنه والمستقرة نظراً لما تقدمه من مزايا تتمثل في ارتفاع العوائد على الاستثمار، وإمكانية التوسع الاقتصادي الكبيرة بها مقارنة بالأسواق المتقدمة؛

وعلى الرغم من أن مصر واحدة من دول الأسواق النامية إلا أنها لم تستطع جذب الاستثمارات الأجنبية بالشكل المطلوب مقارنة بمثيلاتها، ويرجع ذلك إلى وجود عوامل أساسية يفكر فيها المستثمر قبل قراره الإستثمارى، وهي:

1. **<u>الموارد الطبيعية والتى تكمن أهميتها فى كونها أساس الصناعات الاستراتيجية</u>،** ولكن مع توجه الاقتصاديات نحو الصناعات التحويلية وإمكانية توفير المواد الخام من دول أخرى بتكلفة أقل من معالجتها جعلت من فكرة الاعتماد على الموارد لجذب الاستثمارات أمر أقل أهمية من العوامل الأخرى،

وخير مثال على ذلك اليابان التى لطالما وُصفت على أنها دولة تفتقر إلى موارد طبيعية رئيسية مثل الغاز والنفط والذهب والفحم والنحاس والحديد - ناهيك عن أن استثمارات القطاع الخدمي لا تعتمد على الموارد الخام من الأساس.

وهنا يمكننا القول بأن مصر تعد من البلاد الغنية بالموارد الطبيعية وموارد الطاقة المتجددة "الغير مستغلة"، حيث تمتلك العديد من الخامات الرئيسية التى قد تدفع عجلة الإقتصاد المصري إن أُحسن إستغلالها بتطبيق مفهوم خلق القيمة او بمعنى آخر القيمة المضافة ، ومن ثم ميزة تنافسية تساهم في تحسين العجز في الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، مما يعزز تحقيق مستويات نمو اقتصادي أكبر

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

2. **التشريعات والقوانين الجاذبة للاستثمارات والتى تمثل قوة جاذبة كبيرة للاستثمارات سواء فى صورة مكاسب مالية أو سهولة في أداء الاعمال وتوفير للوقت والمجهود على المستثمرين،** فعلى سبيل المثال استطاعت دولة الامارات سن التشريعات الجاذبة للاستثمارات منذ عام 2019 واستطاعت مضاعفة قيمة استثماراتها للعام الواحد، بينما قامت دول أخرى مثل الأردن والمغرب وحتى مصر من سن تشريعات جاذبة للاستثمارات لكنها لم تؤت ثمارها بالشكل المطلوب،

والفرق يكمن في استراتيجيات وآليات تنفيذ تلك التشريعات، ومن هنا يمكننا القول أن هذه الآليات تتأثر بشكل مباشر بالعامل البشري في الدول المضيفة.

3. **العامل البشري والمؤسسي في البلد المضيف، فمن وجهة نظر المستثمر، يتمثل العامل البشري في أي دولة في صورة مؤسسات حكومية وخاصة، أو في شكل أفراد يتم تعيينهم بشكل مباشر للعمل لصالح المستثمر،** وجميع ما سبقوا يمثلون أصحاب مصالح للمستثمرين،

ففي القطاع الحكومي إذا كان هناك خلل أو فساد إداري بشكل أو بآخر سيؤدي ذلك إلى الإخلال بآليات تنفيذ التشريعات والحيد عن الغرض الأساسي من تقديمها وبالتالي تنخفض جودة الخدمات النهائية للقطاع مما يتسبب في صعوبة في أداء الأعمال وتحمل المستثمرين تكاليف زمنية ومالية زائدة تحد من ربحية الأعمال.

وهنا يمكننا القول بأن مصر فى حاجة ماسة لاعادة النظر فى التشريعات والقوانين الجاذبة للاستثمار وآليات تنفيذها، التى يغلب عليها التعقيد والبيروقراطية، مما يتسبب فى فقد ثقة وشغف المستثمرين ومن ثم انتقالهم لدول أخرى تُسهل اعمالهم وتساعدهم فيما هو قادم. وعليه فإن تسريع ما بدأته مصر فى التحول الرقمى الحكومى والبدء فى تطبيق معايير الجودة العالمية لكافة المؤسسات الحكومية أصبحا ضرورة ذات أهمية قصوى للحد من تلك الممارسات السلبية ولبناء جسور الثقة مع المستثمرين في أداء الدولة ومؤسساتها وكفاءة موظفيها ، مما يعزز من التدفقات الاستثمارية

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

وقد رصدنا فيما يلى وجود ترابط لبعض الدول التى إهتمت بالعوامل الجاذبة للاستثمار وارتفاع معدلات الاستثمار الاجنبى المباشر بها

الدولة	ترتيب الدولة فى المؤشر			معدل النمو المركب للاستثمارات الاجنبية المباشرة الداخلة (أخر 10 سنوات)
	مؤشر سهولة الأعمال لـ 190 دولة	مؤشر مدركات الفساد لـ 180 دولة	مؤشر الابتكار العالمى لـ 132 دولة	
سنغافورة	2	4	7	%10.6
الامارات	16	24	31	%12.5
بولندا	40	42	38	%5.1
ليتوانيا	11	34	39	%1.5
ماليزيا	12	62	36	%0.5-
المغرب	53	87	67	%1.9-
مصر	114	117	89	%2.0-
تنزانيا	141	87	103	%3.1-
كينيا	56	128	88	%16.3-
جنوب إفريقيا[1]	84	70	61	%28.6
إثيوبيا[2]	159	87	117	%23.7

[1] ***جنوب إفريقيا:*** *قفزت الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى 40.9 مليار دولار فى 2021 مقابل 3 مليار دولار فى 2020 بسبب إستثمار يخص شركة تابعة وشركتها الام، والتى ترجع بالاساس الى عملية مبادلة أسهم ما بين شركة Naspers و Prosus، حيث قامت الاخيرة وهى شركة تكنولوجيا مقيدة فى بورصة امستردام ببيع استثمار تابع لها فى الصين واستخدام المتحصلات فى شراء حصة فى شركتها الام Naspers فى جنوب إفريقيا.*

[2] ***إثيوبيا:*** *قفزت الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى 4.3 مليار دولار فى 2021 مقابل 2.4 مليار دولار فى 2020 بسبب تضاعف الاستثمارات الصينية بها ثلاث مرات، وذلك فى اطار مبادرة الحزام والطريق التي اقترحتها الصين ، لإنشاء شبكة سكك حديدية متكاملة تتزامن مع رؤية إفريقيا 2063.*

المصادر: تقرير سهولة ممارسة الاعمال من البنك الدولي 2020 ، مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية 2021 ، مؤشر الابتكار العالمي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية 2022

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الاستثمارات الاجنبية المباشرة الداخلة لبعض الدول مقارنة بمصر من عام 2010 الى 2021 (مليار دولار)

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	تراكمى
سنغافورة	57.5	39.9	60.1	56.7	73.3	59.7	67.5	82.5	73.9	106.3	75.4	99.1	852
الامارات	8.8	7.2	9.6	9.8	11.1	8.6	9.6	10.4	10.4	17.9	19.9	20.7	144
بولندا	12.8	15.9	12.4	3.6	14.3	15.3	15.7	9.2	16.0	13.5	13.8	24.8	167
ماليزيا	9.1	12.2	9.2	12.1	10.9	10.1	11.3	9.4	7.6	7.8	3.2	11.6	115
جنوب إفريقيا	3.6	4.2	4.6	8.3	5.8	1.7	2.2	2.0	5.4	5.1	3.1	40.9	87
مصر	6.4	-0.5	6.0	4.3	4.6	6.9	8.1	7.4	8.1	9.0	5.9	5.1	71
المغرب	1.6	2.6	2.7	3.3	3.6	3.3	2.2	2.7	3.6	1.7	1.4	2.2	31
إثيوبيا	0.3	0.6	0.3	1.3	1.9	2.6	4.1	4.0	3.3	2.5	2.4	4.3	28
ليتوانيا	1.0	1.8	0.8	0.6	-0.1	1.1	0.3	1.0	1.0	3.0	3.5	2.1	16
تنزانيا	1.8	1.2	1.8	2.1	1.4	1.6	0.9	0.9	1.0	1.2	0.7	0.9	16
كينيا	1.9	2.2	2.2	2.0	1.5	1.5	1.1	1.4	1.1	1.1	0.7	0.4	17

المصدر: تقرير الأونكتاد للاستثمار العالمى 2022

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

دورة جذب الإستثمار الأجنبى والحفاظ عليه

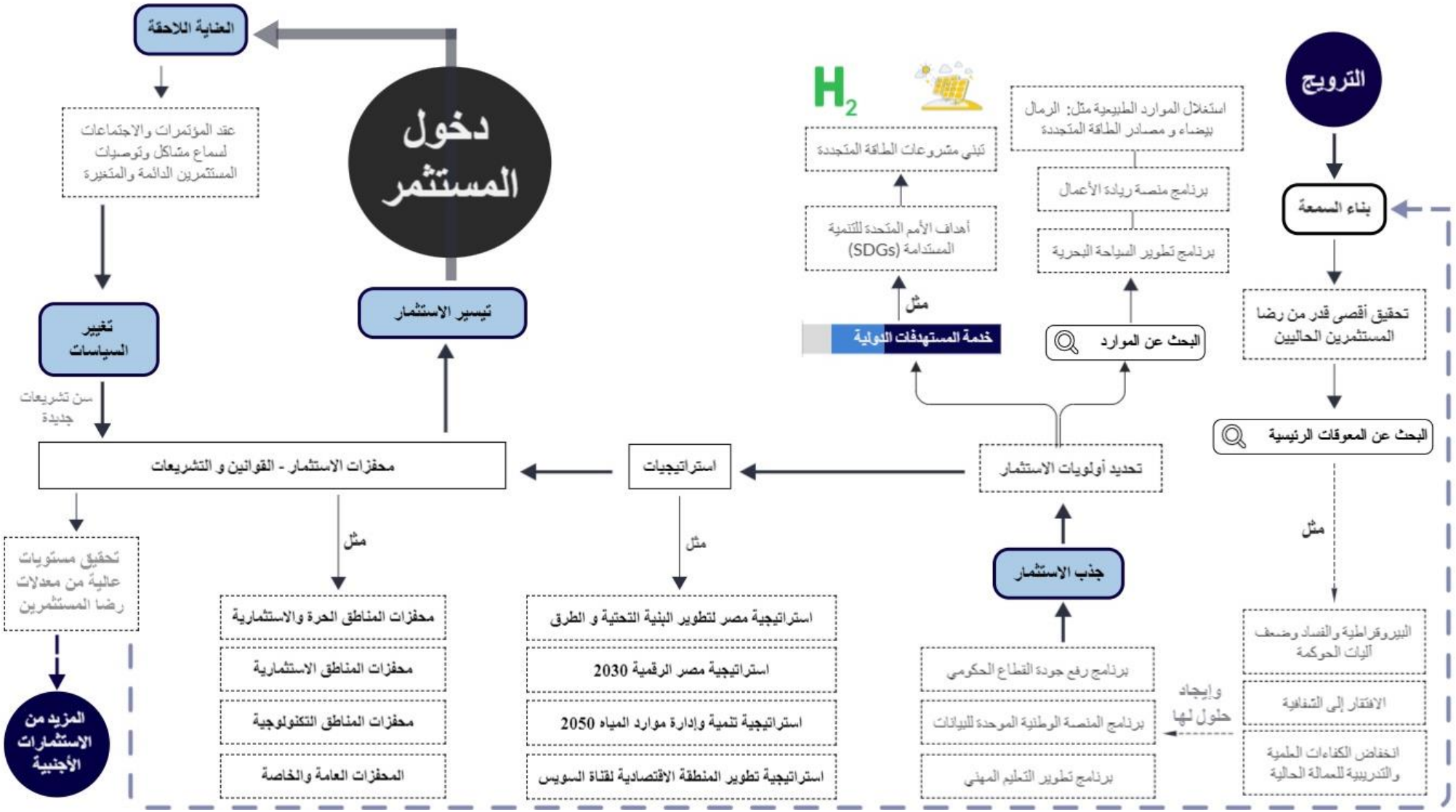

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

المعوقات والتحديات الأساسية للإستثمار

إن تحقيق تجارب استثمارية ناجحة تكمن في إمكانية الدولة في الحفاظ على الاستثمارات الحالية وجذب استثمارات جديدة، ولذلك فإن ازالة المعوقات التي تواجه أعمال المستثمرين هو أمر لابد منه وذلك خلال دورة حياة المشروعات الاستثمارية، فبالإضافة إلى مرحلة الترويج والجذب الاستثماري، تتكون دورة الحياة الطبيعية لأي مشروع من ثلاث مراحل أساسية هى مرحلة التأسيس، مرحلة التشغيل / التوسع، ومرحلة التصفية، والتى تحتاج جميعها لنفس القدر من التخطيط والتنظيم والرقابة.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن من بين المعوقات والتحديات الأساسية لأي مشروع استثماري ما يلي:

- **ضعف كفاءة مؤسسات الأعمال العامة والحكومية على وجه الخصوص حيث تميل أنظمتها إلى التعقيد والبيروقراطية والافتقار إلى الشفافية**
- **انتشار الفساد وضعف آليات الحوكمة والرقابة**
- **انخفاض الكفاءات العلمية والتدريبية للعمالة والذي يعتبر نتاج لغياب التطور التكنولوجي في التعليم والتدريب الأكاديمي والمهني**
- **ارتفاع معدلات التضخم وعدم استقرار أسعار صرف العملات الأجنبية**
- **صعوبة الوصول إلى العملة الأجنبية، وبالتالى صعوبة توفير الخامات الأساسية لتشغيل المشروع وتخبط السياسات الجمركية**
- **كثرة الوزارات والهيئات التابعة لها مما قد يسبب تداخل المهام ويطيل عملية اتخاذ القرارات الهامه، او ارجائها خوفاً من المسائلة القانونية**

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

إن أغلب الدول المتقدمة حول العالم تعتمد على منهج بسيط فى إدارة شئونها يقوم على التقسيم الوظيفى والتخصص الدقيق، ووضوح السلطات والمسئوليات، فالولايات المتحدة الاقتصاد الأكبر على مستوى العالم تعمل من خلال حكومة فيدرالية يتبعها 15 وزارة تنفيذية فقط وتشمل (الخارجية ، الخزانة، الدفاع، العدل، الداخلية، الزراعة، التجارة، العمل، الصحة والخدمات البشرية، الاسكان والتنمية الحضرية، النقل، الطاقة، التعليم، الامن الداخلى، شؤون المحاربين القدامى). **كما أن عدد الوزارات فى مختلف دول أوروبا لا يتخطى 22 وزارة، وفى شرق اسيا يدور حول 20 وزارة، وفى الدول العربية يتأرجح بين 18 وزارة و30 وزارة ، فى حين تُعد مصر ثانى دولة على مستوى العالم من حيث عدد الوزارات بنحو 33 حقيبة وزارية، وتسبقها فقط إندونيسيا التى تمتلك 37 حقيبة وزارية**

الدولة	عدد الوزارات	عدد الهيئات المسئولة عن جذب الإستثمار
مصر	33	1
الإمارات	17	6
المغرب	19	1
آيرلندا	17	3
سنغافورة	15	2
ماليزيا	26	1
تركيا	17	2
السعودية	24	1

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

التوصيات

مع تزايد حدة التنافس بين دول العالم على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخصوصا بعد تفاقم المخاوف من حدوث ركود تضخمي إثر التداعيات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية، والزيادات الحالية والمتوقعة لأسعار الفائدة العالمية، بات من الضروري تسارع حكومات الدول الى تنفيذ خطط متكاملة لتحسين مناخ الاستثمار بمختلف مكوناته السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمؤسسية، لذلك يوصي بمراعاة عدد من العناصر عند وضع وتنفيذ خطة تحسين مناخ الاستثمار أهمها ما يلي:

1. **العمل علي وضع إستراتيجية لتحديد نوع الإستثمار الأجنبي المستهدف** من خلال التركيز علي القطاعات التي ستساهم في تطوير الإقتصاد المصري بهدف تحديد المجالات ذات الأولوية والتي تزيد من فعالية الإستثمارات الأجنبية بالدولة

2. **تحديد خريطة استثمارية تعتمد على ميزات تنافسية متاحة فقط في مصر**، مثل استخدام مورد طبيعي يندر وجوده في باقي دول العالم أو مثل الاستفادة من موقع مصر الاستراتيجي القريب من أوروبا، ووفرة مصادر الطاقة المتجددة كالرياح والطاقة الشمسية في السعي أن تكون مصر مركز إقليمي للطاقة.

3. **العمل علي التركيز علي إحتياجات المستثمر الأجنبي** من خلال عمل دراسات إستطلاعية تشمل كبار المسؤوليين التنفيذيين بالشركات الأجنبية في مصر وعمل مقابلات مع ممثلي الشركات لمناقشة المناخ الإستثماري الأمثل من وجهة نظر المستثمرين الأجانب وتحليل توقعاتهم وحل مشاكلهم وتيسير أعمالهم

4. **البدء الفوري في إجراءات الإصلاح، بأن يتم تحديد أولويات الإصلاح الجاذبة للاستثمار**، بعد دراسة وضع الدولة في المؤشرات الدولية المختلفة (مدركات الفساد – سهولة الأعمال – الابتكار).

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

5. **تسريع وتيرة خدمات الحكومة الإلكترونية بشكل يواكب ما تقدمة الدول الأخرى الجاذبة للاستثمار،** لأنه سبيل مهم لتقليل العنصر البشرى مما يساهم في إزالة البيروقراطية ويقلل من معدلات الفساد، ويحسن الترتيب بمؤشر سهولة الأعمال.

6. **اسناد مهمة الترويج للاستثمار في مصر ومتابعة المشكلات والعوائق التي يوجهها المستثمرين لهيئة عليا تابعة إداريا لمؤسسة الرئاسة في إطار رؤية مصر 2030،** ينبثق منها لجان فرعية من أصحاب التخصص وتعمل اللجان **تحت إشراف ومشورة خبراء دوليين استشاريين قد سبق لهم الاشراف على تجارب ناجحة في دول أخرى،** ومن الممكن أن يكون لهذه الهيئة مكاتب فرعية في أكبر خمس دول مهتمة بالاستثمار بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

7. **تنمية مهارات موظفي هيئات الترويج للإستثمار من خلال توسيع فرص بناء القدرات وتعزيز التعلم** من الهيئات الناجحة للترويج بالدول الاخرى من خلال المشاركة في المنتديات الدولية.

8. **تفعيل دور جديد للسفارات المصرية بالخارج بإدراج إدارات للترويج للسياحة والاستثمار في مصر،** حيث تقوم بعرض الفرص الواعدة لصناعات جديدة او قائمة على المستثمرين، حيث تمتلك مصر نحو 123 سفارة في مختلف دول العالم يمكن استغلالها بشكل يدر مورد للعملات الأجنبية لمصر.

9. **استضافة المعارض والمؤتمرات رفيعة المستوى بشكل دورى،** حيث يجتمع بها المستثمرون والمؤثرون من كل دول العالم خلال الأحداث العالمية المتنوعة.

10. **السعي لخلق شراكات اقتصادية دولية جديدة،** لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات الأساسية مثل محطات تحلية المياه، والكهرباء من الطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر، ومعالجة النفايات، وبناء الطرق، والنقل.

11. **رفع كفاءة وإنتاجية العمالة المدربة،** بالتوسع في المدارس المهنية والتفاوض مع الدول المتميزة في هذا المجال للتواجد في مصر.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

12. **إنشاء منصة بيانات موحدة للمستثمرين لعرض أهم النتائج الاقتصادية للدولة بشكل دوري ولعرض الفرص الاستثمارية الواعدة بالقطاعات المختلفة والحوافز الاستثمارية المقدمة لها،** وذلك بعد التنسيق الكامل بين الجهات المصدرة للبيانات داخل الدولة وتوحيد منهجياتها وفق المعايير الدولية مع تعزيز التواصل مع الجهات الدولية لتحسين ترتيب وأداء الدولة في التقارير والمؤشرات العالمية الصادرة عنها.

13. **تبنى الدولة لإنشاء هيئة عليا لدعم إنشاء نقاط علمية مضيئة متخصصة بالبحوث والتطوير مثل مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا،** وتقديم حوافز للمستثمرين المهتمين بالبحوث والتطوير متمثلة في إعفاءات ضريبية على أنشطة البحوث والتطوير وعلى المباني المستخدمة في هذا المجال.

14. **ابرام اتفاقيات لحماية وتشجيع المستثمرين من المخاطر غير التجارية،** مثل التأميم والمصادرة والحجز القضائي والتجميد، والتأكيد على تحويل الأرباح والعائدات الأخرى.

15. **العمل على تحقيق خطة مصر الخضراء،** بتقديم حوافز للمنشآت التي تحد من انبعاثات الكربون وغيرها من الغازات الضارة.

16. **التعامل مع تحسين مناخ الاستثمار على أنه عملية ديناميكية مستمرة ومتعددة الجوانب ومرتبطة بالدول المنافسة** والتغيرات التي تطرأ على عوامل جذب المستثمرين، مع ضرورة تقييم نتائج الخطة وتعديلها كلما تطلب ذلك مع أهمية قياس أثر الاستثمارات الأجنبية على القيمة المضافة والتصدير والتشغيل ونقل التكنولوجيا.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر واستراتيجيات الترويج له وتيسيره

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر

سد الفجوة بين الادخار والاستثمار

عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجأ إلى المصادر المالية الخارجية، ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات والمنح والقروض الخارجية، غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة، ولها تكاليف مستقبلية باهظة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها، الشيء الذي دفع بهذه الدول إلى البحث عن مصدر تمويلي بديل عن الاقتراض الخارجي،

وأمام تراجع الإعانات والمنح الخارجية وخضوعها للاعتبارات السياسية وانطوائها على بعض الشروط التي يراها البلد المستلم للإعانة غير عادلة، صار الاستثمار الأجنبي المباشر من أحسن المصادر المالية نظراً لعدم تضمنه الشروط غير المرغوبة المصاحبة لبعض الإعانات الأجنبية، وخلوه من العيوب التي ينطوي عليها الاقتراض الخارجي، كما أنه يفترض أن يصحب الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق العملات الأجنبية إلى البلد المضيف له ومكملا الادخار المحلي لتمويل خطط التنمية التي تضعها الحكومات، والمتضمنة انجاز استثمارات متنوعة في مختلف القطاعات خصوصاً الاقتصادية منها.

تحسين وضعية ميزان المدفوعات

تسعى الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل للتخفيف من حدته في الأجل القصير والطويل، ويفضل الاستثمار الأجنبي المباشر على غيره من مصادر التمويل الأجنبية للمزايا التالية:

- لا يلزم الاستثمار الأجنبي المباشر البلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلاً إلا إذا حقق مشروع الاستثمار أرباحاً، على عكس القروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها بغض النظر عن سلبية أو ايجابية نتائجها.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة المقبوضات المالية من الخارج للبلد المضيف له عندما يتم تنفيذ إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير. كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تبني البلد إستراتيجية الإنتاج من أجل إحلال الواردات. وفي كلتا الإستراتيجيتين يكون الأثر إيجابي على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار ومن ثم على ميزان مدفوعاته.

- هناك بعض المشاريع الاستثمارية التي تحتاج إلى معدات وتجهيزات تستورد من الخارج، الشيء الذي يكلف البلد المعني مدفوعات بالعملات الأجنبية أو الغير متوفرة بالحجم الكافي، ودخول الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى توفير هذه العملات الأجنبية لاستيراد المعدات والتجهيزات المعنية، ومن ثم يعفي جزئيا البلد المضيف من بعض المدفوعات الخارجية.

زيادة التراكم في رأسمال الثابت والإنتاج الوطني

ينتج عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات ومشاريع استثمارية جديدة، وبالتالي اقتناء أصول إنتاجية إضافية، الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار. وهو الأمر الذي من المتوقع أن يُحدث زيادة في الإنتاج المحلي ومنه المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم سينعكس أثره الايجابي على تحسين رفاهية المجتمع الذي يستضيف الاستثمار الأجنبي المباشر وهو هدف أساسي تسعى إليه جميع الأنظمة الاقتصادية.

الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية

تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المشاريع المربحة ذات المردود العالي، وتتجنب تمويل المشاريع غير المربحة أو المفلسة، بينما القروض والإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة أو تستغل في غير أغراضها الأولية،

لذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بدرجة عالية من الرشادة الاقتصادية في التوجيه والاستخدام التي لا يمكن لبقية المصادر المالية الأجنبية المذكورة سابقا تحقيقها.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية

تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن والأراضي الزراعية الشاسعة والمياه الجوفية وغيرها من المصادر المتجددة،

غير أن الطاقات الإنتاجية الذاتية للبلد المعني لا تكفي لاستغلال كل هذه الموارد أو بعضها، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً مكملا ومستغلاً لهذه الطاقات الإنتاجية، ومن ثم إمكانية استغلال أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية للدولة.

تخفيض مستوى البطالة

من المعلوم أن تشغيل المشاريع التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج إلى يد عاملة، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة تؤدي إلى التخفيض في معدل البطالة في البلد المضيف، وخاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام الكثيف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية. هذا علاوة على دوافع المستثمر الأجنبي المتعلقة باستغلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية.

نقل التكنولوجيا الحديثة

تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي وتسريع وتيرته، والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها والعمل على توطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي، وهذا ما يمكن أن يحدث من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الدول المتقدمة تجاه الدول الأقل تقدما والنامية، حيث من المفترض أن يجلب معه هذا الاستثمار الفن الإنتاجي الحديث وطرق التقنية المتطورة ونظم التسيير المتقدمة والمهارات الإدارية والمالية والتسويقية،

علاوة عن مساهمته في تكوين العمال والمسؤولين المحليين من خلال توظيفهم في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر أو من خلال أثر المحاكاة بين هذا الأخير والمؤسسات المحلية للبلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار، كما يساهم في تنمية أعمال البحث والتطوير.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

خلق القيمة المضافة والميزة التنافسية للمنتجات

إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعمل كعامل محفز لتطوير التصنيع المتطور، لأنه يزيد من تحسين الإنتاج لدى البلدان المضيفة ، ويرتبط خلق القيمة المضافة للمنتجات "التعقيد الاقتصادي (ECI)" لبلد ما بتعقيد وتنوع المنتجات التي يصدرها، فكلما كان المنتج أكثر تعقيدًا كلما كانت الميزة التنافسية أكبر مع مستويات عالية من الدخل بما يساهم في تحقيق مستويات نمو اقتصادي أكبر.

يرتبط تعقيد المنتج بدرجة كبيرة بالدراية المطلوبة لإنشائه، لذلك إذا أراد المصنع إضافة قيمة إلى منتج عادي ليتم بيعه في السوق العالمية بسعر أعلى، فإنه يحتاج إلى معرفة تقنية وفنية معينة من أجل تحقيق ذلك؛ ومن أجل اكتساب معرفة فنية معينة، يلزم وجود رأسمال بشري مدرب وذو خبرة كافية وقادرة على تصميم وتطوير هذا المنتج، علاوة على ذلك، فإنه يتطلب أيضًا تقنيات أكثر تطوراً وتعقيدًا. وبالتالي، فإن استكشاف الصلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور المنتجات يبدو وكأنه أمر طبيعي من البداية،

ويذكر ان ترتيب مصر بمؤشر "التعقيد الاقتصادي (ECI)" لعام 2020 هو 69 بدرجة 0.17- (في نطاق يتراوح من 3- إلى 3) مما يشير إلى أن الوزن الأكبر للصادرات المصرية يقع ضمن المنتجات الأدنى تعقيداً.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الاستثمار الاجنبى المباشر

وعلاقتة بالنمو الإقتصادى

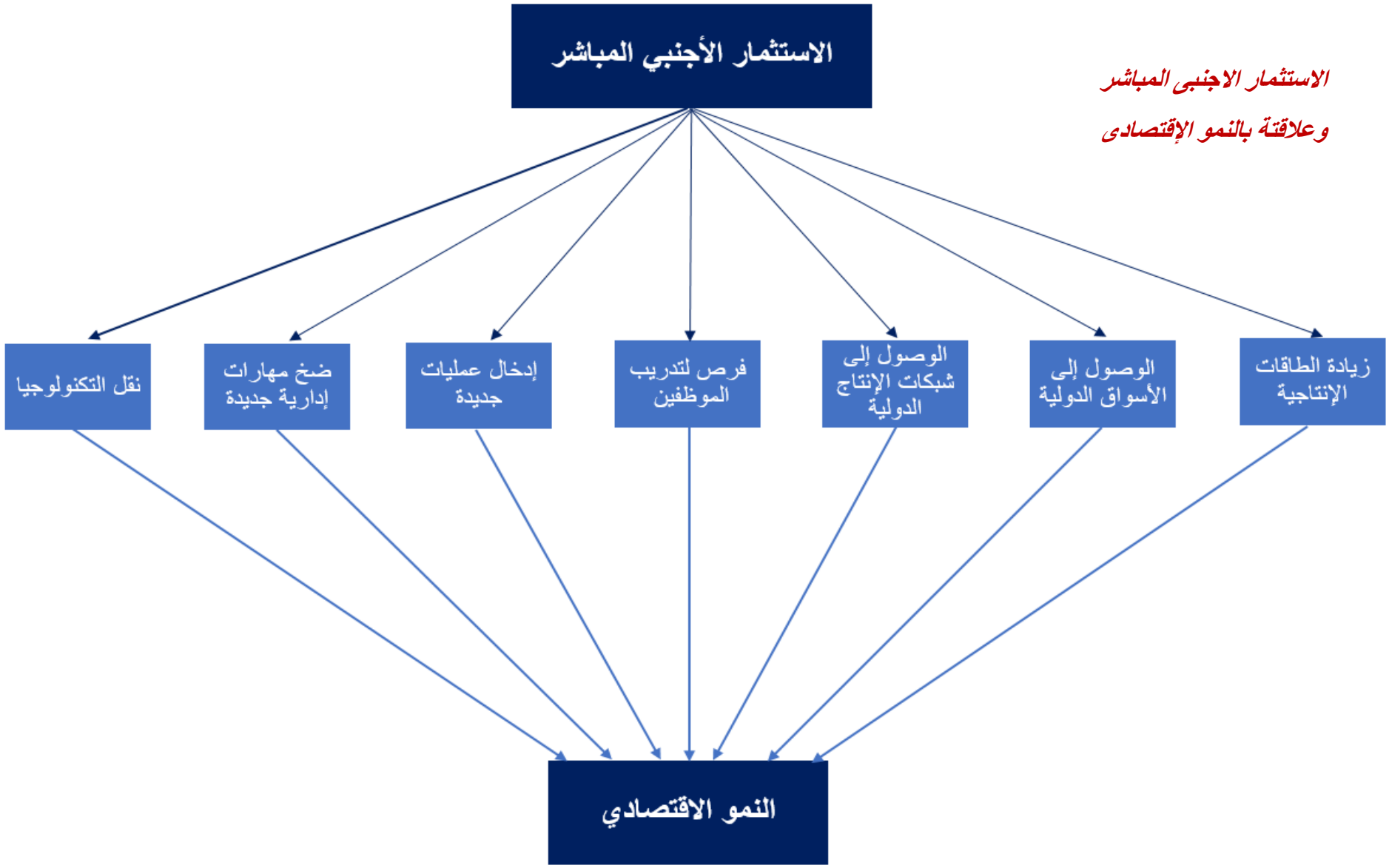

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

إستراتيجيات الترويج للاستثمار وتيسيره

يتم الترويج للاستثمار من خلال إنشاء هيئات الترويج التى تشجع وتيسر الاستثمار، وتزود المستثمرون بالمعلومات اللازمة، وتقوم هيئات الترويج للاستثمار بمجموعة كبيرة ومتنوعة من أنشطة التسويق والخدمات بهدف تعزيز مكانة الدولة كوجه استثمارية جذابة، ويتم تصنيف تلك الأنشطة إلى أربع وظائف أساسية:

- **بناء السمعة** والتي تقوم على تعزيز الصورة الإيجابية للبلد المضيف والترويج له كوجهة استثمارية مربحة و زيادة وعي المستثمرين المحتملين بنقاط القوة في البلد المضيف
- **توليد الاستثمار** المرتبط بتقنيات التسويق المباشر إلى المستثمرين المحتملين وتيسيير حصولهم على المعلومات للقطاعات والمشاريع المستهدفة بما يتماشى مع الأولويات الوطنية
- **تيسير الاستثمار والاحتفاظ به والعناية اللاحقة**، وهذه خطوات توفر الدعم للمستثمرين لتيسير مرحلة تأسيسهم وكذلك الاحتفاظ بالمستثمرين الحاليين وتشجيع إعادة الاستثمار من خلال الاستجابة لاحتياجاتهم وتحدياتهم
- **الدعوة فى مجال تغيير السياسات** التي تتضمن تحديد المعوقات في مناخ الاستثمار وتقديم التوصيات للحكومة من أجل معالجتها

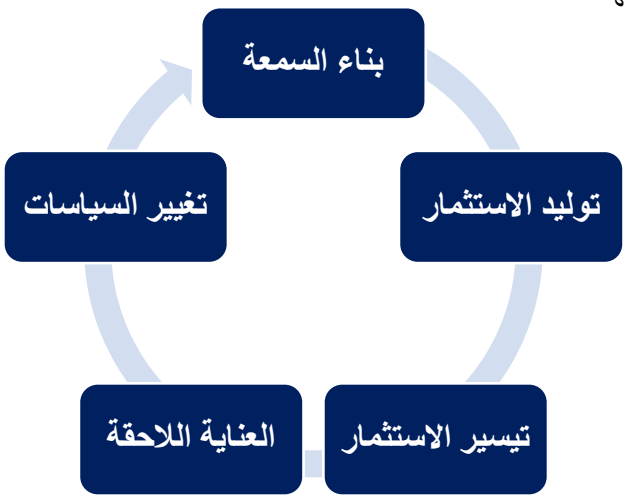

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

ومن أجل تحقيق استراتيجيات ترويج سليمة وفعاله، يجب على الدولة المضيفة التعامل مع المستثمرين بمبدأ "رضا المستثمر" مثلما يتعامل شركات القطاع الخاص الكبرى مع عملائهم بمبدأ "رضا العملاء" لتحقيق مصدر ربح عالي ودائم، حيث إن بناء السمعة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى رضا المستثمرين الحاليين عن التجربة الاستثمارية في البلد المضيف؛ **حيث إن التجارب الاستثمارية الناجحة تضمن:**

- انخفاض احتمالية الخروج والتصفية
- زيادة احتمالية إعادة الاستثمار
- تصدير صورة إيجابية من المستثمرين الحاليين والذين يعطون انطباعاً جيداً لدى المستثمرين العالميين وبالتالي زيادة احتمالية دخول مستثمرين جدد

بالإضافة إلى ذلك تستحوذ عملية تحديد أولويات الاستثمار بالقطاعات المختلفة على جزء كبير من مهام هيئة الترويج والتي تتم بناءً على مستهدفات الخطط الاستراتيجية المستقبلية والتي بدورها تخدم المؤشرات الهامة كالبطالة وزيادة حجم الصادرات وتحفيز التنمية المستدامة؛

ويكون نتيجة ذلك هو القدرة على **تحديد الاستثمارات الأجنبية الأكثر جودة، وبالتالي تسخير السياسات والمحفزات اللازمة لقيام هذه الاستثمارات،** بالإضافة إلى تعزيز الخطوات الاستباقية في جذب المستثمرين وطرح الميزات التنافسية التي تخدم معايير اتخاذهم لقرارات الاستثمار، وذلك دون التخلي عن الفئات الأقل جودة من الاستثمارات.

بعد ذلك، يصبح التركيزعلى تيسير الأعمال وعقد المؤتمرات والاجتماعات لسماع مشاكل وتوصيات المستثمرين الدائمة والمتغيرة وبالتالي سن القوانين والتشريعات التي تناسب احتياجاتهم الاستثمارية والهامة لاستدامة استثماراتهم.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الوظائف الأساسية لهيئات تشجيع الاستثمار

	بناء الصورة	تشجيع الاستثمار	تيسير الاستثمار والاحتفاظ به	الدعوة إلى تغيير السياسات العامة
الهدف الرئيس	خلق الوعي وتوليد مشاعر إيجابية حول البلاد كوجهة استثمارية	التواصل مع المستثمرين الأجانب وإقناعهم بنقل موقع استثماراتهم إلى بلد تلك الهيئة	تسهيل تنفيذ المشاريع الاستثمارية، وتعظيم فوائدها الاقتصادية وتوليد استثمارات لاحقة	رصد نظرة المستثمرين الأجانب حيال مناخ الاستثمار في بلد تلك الهيئة واقتراح تغييرات لتحسين سياسة الاستثمار
أمثلة على الأنشطة	• خطط تسويق • حملات إعلامية • موقع إلكتروني • كتيبات • فعاليات تواصل عام وعلاقات عامة	• لقاءات مع المستثمرين الأجانب • حملات توعية • أحداث للتواصل وإقامة العلاقات العامة المستهدفة (خاصة بقطاع أو مستثمر معين)	• توفير المعلومات • زيارات ميدانية للموقع • الدعم الإداري (بما في ذلك "المحطة الواحدة للإجراءات") • برامج للربط بين الشركات متعددة الجنسيات وبين المشاريع الصغيرة والمتوسطة	• تصنيف عالمي • استطلاعات رأي للمستثمرين الأجانب والجمعيات الصناعية • تقييم تأثير السياسة • لقاءات مع الحكومة

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

دورة جذب الاستثمار الأجنبي والابقاء عليه			
الترويج للاستثمار	جذب الاستثمار	تسهيل الاستثمار	العناية اللاحقة
الخطوة الأولى - تخطيط وتنفيذ حملة ترويجية مركزية وشاملة للاستثمار تركز على جودة الاستثمار الأجنبي المباشر	**الخطوة الثانية** - إجراء دراسات لجذب الاستثمارات الأعلى جودة والأكثر تماشياً مع استراتيجيات الدولة	**الخطوة الثالثة** - تعزيز دور المؤسسات العامة في التيسير في عمليات الاستثمار	**الخطوة الخامسة** - تحسين وتوفير قاعدة بيانات الموردين وفقاً لمتطلبات ملفات المستثمرين المختلفة
		الخطوة الرابعة - تحسين آليات عرض وتوفير الأراضي الصناعية التي يحتاجها المستثمرون وتسهيل الوصول إلى المعلومات الخاصة بالأراضي المناسبة للاستثمار	**الخطوة السادسة** - تعزيز السياسات وآليات الدعم لتحسين مناخ الاستثمار بما يتماشى مع آراء المستثمرين

مناخ الاستثمار والقدرة التنافسية
الخطوة السابعة - تطوير البنية التحتية للنقل واللوجستيات والبنية التحتية الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الجيد إلى مصر
الخطوة الثامنة - تطوير الإطار التنظيمي وآليات الدعم والتحفيز لتمكين مصر من تحقيق إمكاناتها في سوق الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يتحول وفق التوجهات العالمية
الخطوة التاسعة - تعزيز مهارات الموارد البشرية اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الجيد
الخطوة العاشرة - إجراء دراسات من شأنها تعزيز الامتثال لمناخ الأعمال والإطار التنظيمي لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

الخطوة الحادية عشر - تعزيز تبادل المعلومات وآليات التعاون بين أصحاب المصلحة في الاستثمار الأجنبي المباشر

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

العوامل المؤثرة لجذب الإستثمار الأجنبى المباشر

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

المؤثرات الرئيسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم مما حققتة مصر من إنجازات على مستوى الاقتصاد الكلى خلال الأعوام السابقة، إلا أن التحديات لازالت قائمة مما يستدعى العمل والسعى لخلق ميزات تنافسية على دول أخرى لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبى المباشر، وذلك بتوفير بيئة أعمال مثالية للمستثمرين ورواد الأعمال، وتحسين كافة العناصر الجاذبة لهم ومعالجة المعوقات التى تواجههم ، ويمكن تلخيص تلك العناصر فى النقاط التالية

- سهولة ممارسة الأعمال
- مكافحة الفساد
- توفير خدمات الحكومة الرقمية
- الحد من البيروقراطية
- الحوكمة وتعزيز الشفافية
- سهولة التجارة الخارجية
- حماية حقوق الملكية الفكرية
- الاستقرار السياسي والأمنى
- نمو الاقتصاد وتنوعة وحجم السوق
- وضوح السياسات النقدية والمالية
- توافر العماله الماهره وانخفاض معدل الأجور
- انخفاض تكلفة الإنتاج والتشغيل
- توافر الخامات ومدخلات الانتاج
- توافر البنية التحتية وسهولة الاتصال والنقل
- توفير حوافز جمركية وضريبية
- توفير دعم مالى غير ضريبي

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

سهولة ممارسة الأعمال

تعد سهولة ممارسة الأعمال وتهيئة بيئة استثمارية عصرية ومناخ مناسب للمستثمرين بوضع السياسات التي تسهل وتسرع تأسيس الشركات ، وإصدار التعديلات اللازمة على القوانين من أهم العوامل الجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر، ولذلك يتم إصدار **مؤشر سهولة ممارسة الأعمال العالمى** الذى يقيس كفاءة ونوعية اللوائح التجارية في 190 اقتصاد حول العالم من خلال 10 محاور تنقسم على النحو التالى:

الموضوعات التنفيذية : بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود.

الموضوعات التشريعية : حماية المستثمرين، وإنفاذ العقود، والحصول على الائتمان، وتصفية النشاط التجاري

	مصر	جنوب إفريقيا	المغرب	السعودية	الإمارات	ماليزيا	سنغافورة
إجراءات بدء ممارسة النشاط	90	139	42	37	17	126	4
استخراج تصاريح البناء	74	98	16	28	3	2	5
الحصول علي الكهرباء	77	114	34	18	1	4	19
تسجيل الملكية	130	108	81	19	10	33	21
سداد الضرائب	156	54	24	62	43	80	7
التجارة الخارجية	171	145	58	86	92	49	47
حماية المستثمرين الأقلية	57	13	37	3	13	2	3
إنفاذ العقود	166	102	60	51	9	35	1
الحصول علي تمويل	67	80	119	92	48	37	37
تصفية النشاط	104	68	73	168	80	40	27
الترتيب العام الإجمالي	**114**	**84**	**53**	**63**	**16**	**12**	**2**

المصدر: تقرير سهولة ممارسة الاعمال من البنك الدولي لعام 2020

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

مؤشرات سهولة الاعمال لمصر مقارنة بالمتوسط العالمي لعام 2020

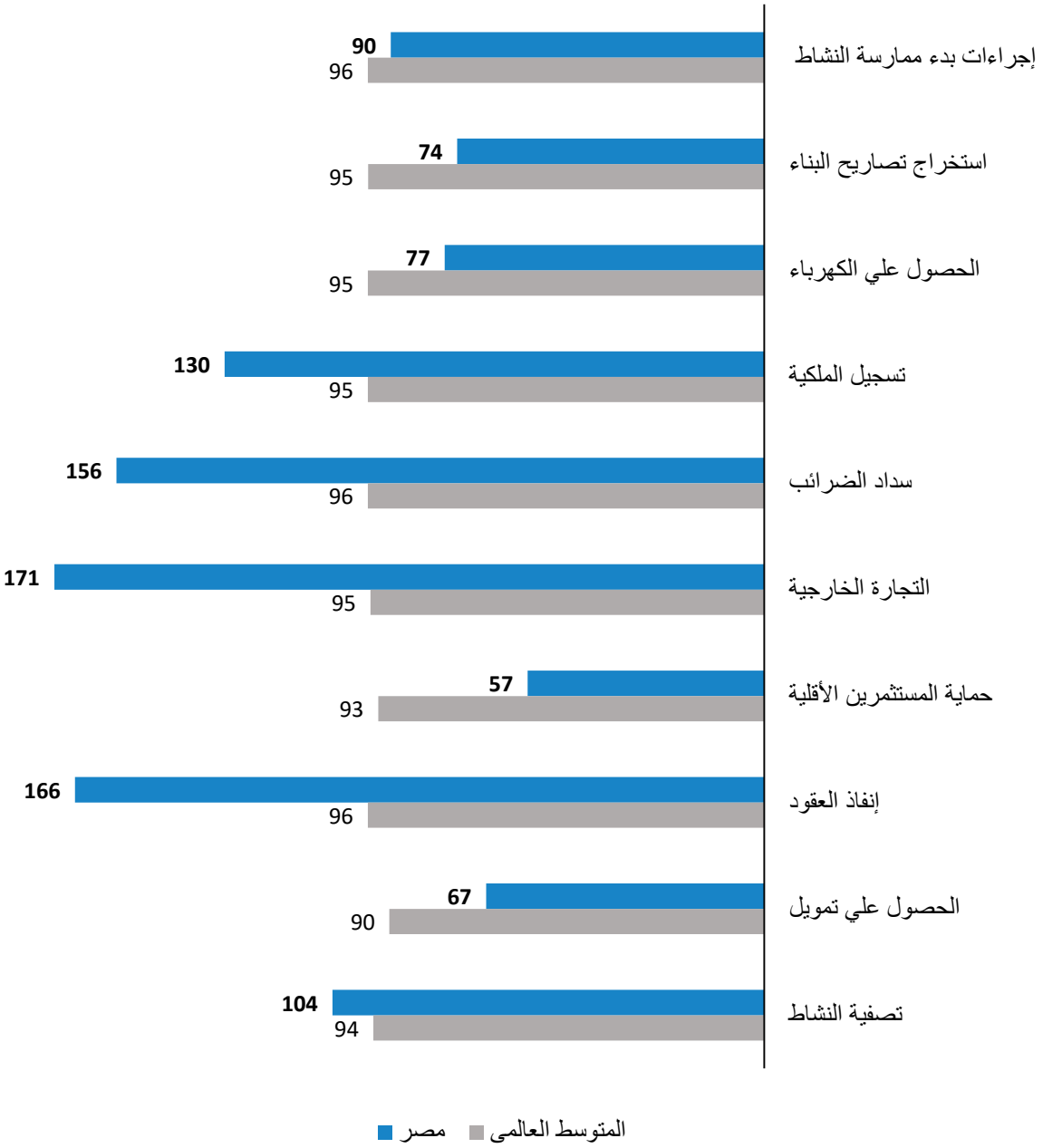

ومما سبق يتضح أن مصر تحتاج الى اصلاحات مهمة فى مؤشرات تسجيل الملكية، وسداد الضرائب، والتجارة الخارجية عبر الحدود، وإنفاذ العقود

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

ترتيب مصر بمؤشر سهولة ممارسة الأعمال 2012-2020

مؤشر سهولة الأعمال (المؤشر الرئيسي)

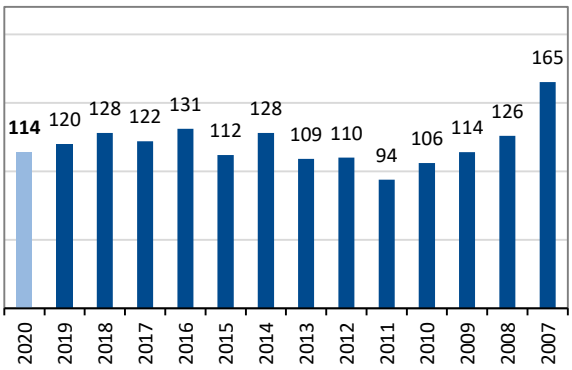

الحصول علي خدمات الكهرباء

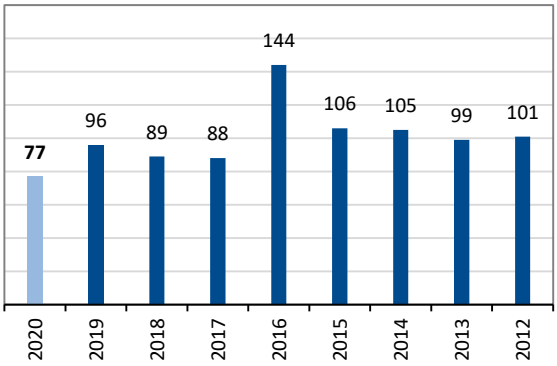

إجراءات ممارسة النشاط والبدء به

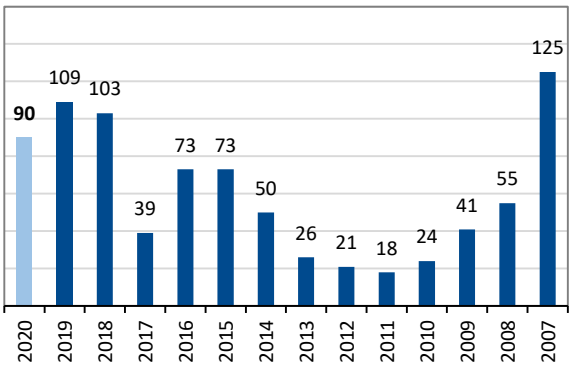

تسجيل الملكية

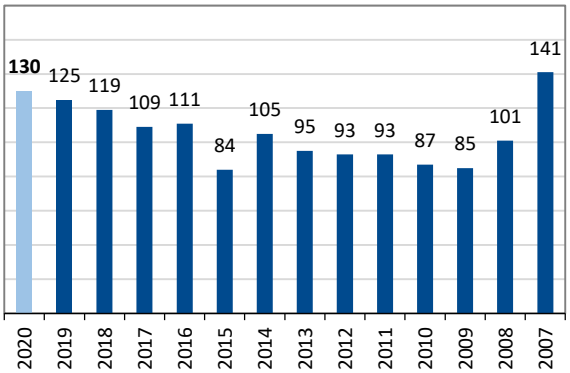

تصاريح البناء والتشييد

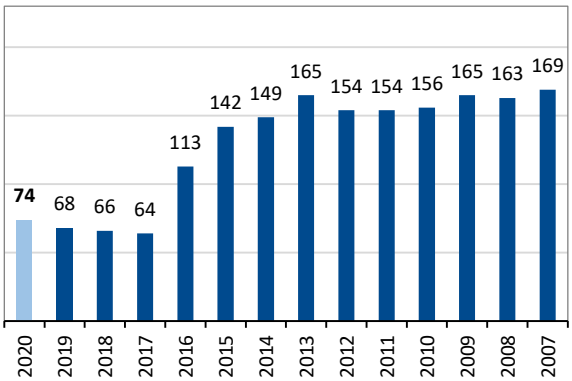

إجراءات ممارسة النشاط والبدء به

تحسن تصنيف مصر عند 90 عالمياً مقارنة بعام 2019 ولكنه يعكس تراجع حاد مقارنة بالأعوام السابقة

تسجيل الملكية

تراجع تصنيف مصر للمرتبة 130 عالمياً في 2020 مقارنة بالأعوام السابقة

المصدر: تقرير سهولة ممارسة الاعمال من البنك الدولي لعام 2020

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

سداد الضرائب

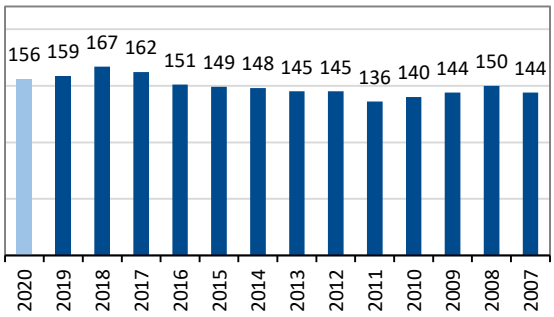

الحصول علي تمويل

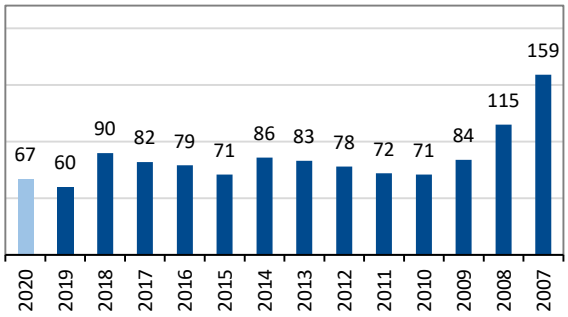

التجارة الخارجية

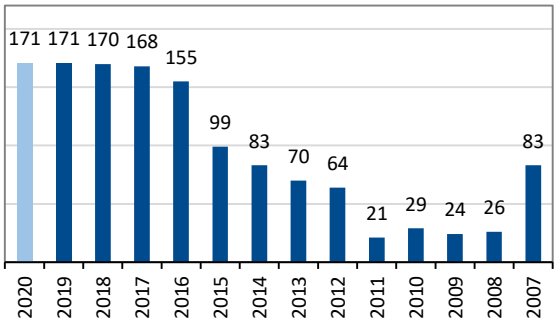

تسوية حالات الإفلاس

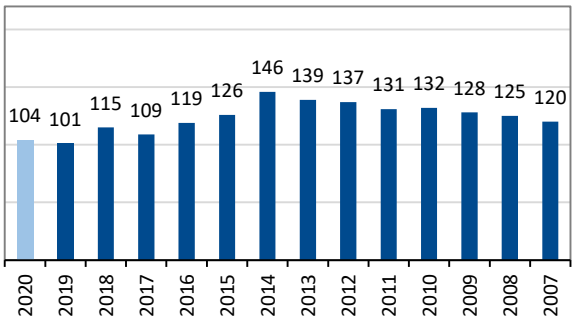

حماية حقوق الأقلية للمستثمرين

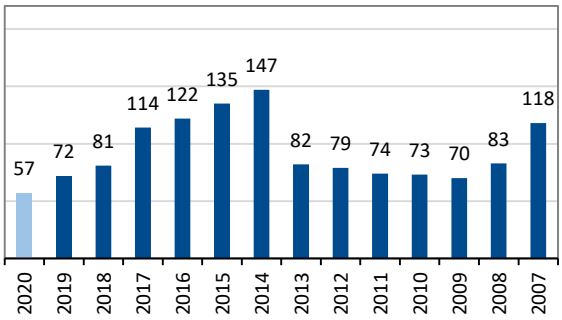

تنفيذ التعاقدات

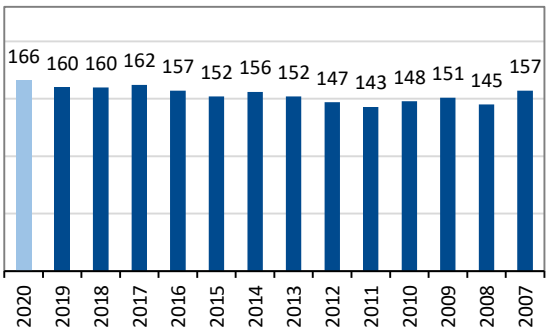

سداد الضرائب

تراجع ترتيب مصر عالميا مقارنة بالأعوام السابقة علي الرغم من وجود تحسن نسبي في لعام 2020 مقارنة بعام 2019

التجارة الحارجية

تدهور تصنيف مصر علي مدار الأعوام السابقة

تنفيذ التعاقدات

تدهور تصنيف مصر علي مدار الأعوام السابقة

المصدر: تقرير سهولة ممارسة الاعمال من البنك الدولي لعام 2020

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

مكافحة الفساد

تُعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب شخصية، ويشكل الفساد عاملاً طارداً للإستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنه يقوض الثقة ويعيق التنمية الاقتصادية، وثبت أن الفساد يؤثر على النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي.

وتعتبر الشركات الأمريكية الفساد عقبة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ، حيث قد تواجه الشركات الفساد في شكل طلبات الرشاوى لتسهيل الموافقات أو اصدار التراخيص الحكومية المطلوبة بالخدمات العامة والجمارك والمرافق العامة (توصيلات المياه والكهرباء) وتصاريح البناء.

ولإنهاء الفساد، لابد من العمل على تعزيز الشفافية والحوكمة والمساءلة والنزاهة على جميع المستويات وفي جميع قطاعات المجتمع. كما ان الاسراع فى التحول الرقمى الحكومى يساعد فى الحد منه.

وقد صنف مؤشر مدركات الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية مصر في المرتبة 117 من بين 180 دولة في استطلاعها لعام 2021

	مصر	جنوب إفريقيا	المغرب	السعودية	الإمارات	ماليزيا	سنغافورة
مؤشر مدركات الفساد	117	70	87	52	24	62	4

المصدر: مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2021

والجدير بالذكر فإن مصر قد بدأت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد المرحلة الاولى 2014-2018 والمرحلة الثانية 2019-2022 والتي تسعى إلى تحقيق أهداف مثل تحسين الخدمات العامة والإدارة، والشفافية، وتعزيز إنفاذ القانون بشكل أفضل

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

ترتيب مصر بمؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2006-2021

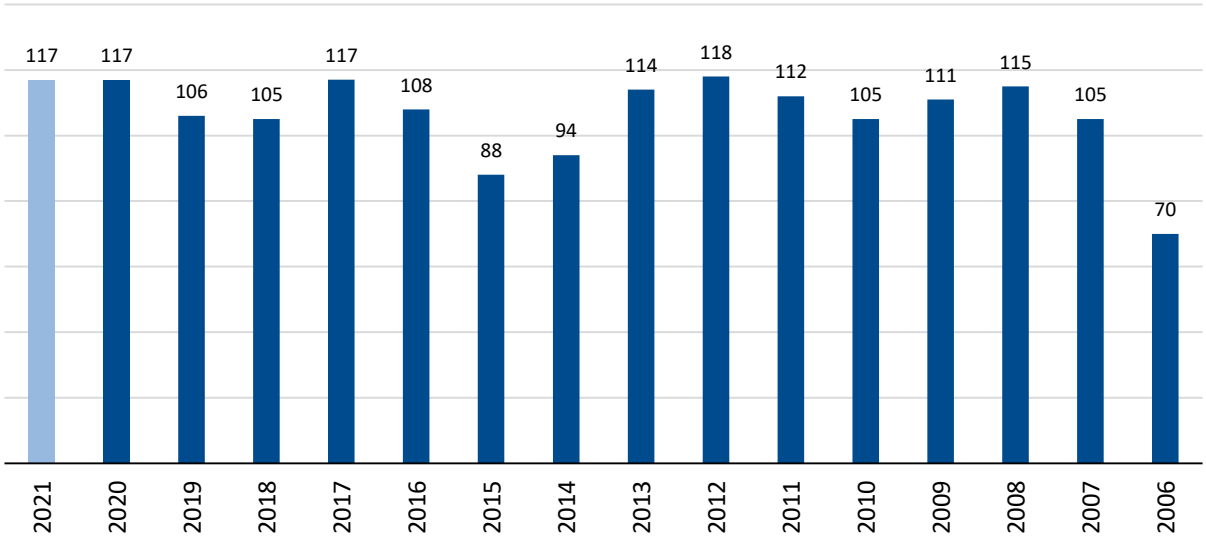

يوضح مؤشر مدركات الفساد ثبات تصنيف مصر خلال عامى 2020 و 2021 عند المرتبة 117 عالمياً من بين 180 دولة ، ويلاحظ تراجع تصنيفها مقابل المركز ال 106 عالميا في عام 2019

المصدر: مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2021

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

التحول الرقمى الحكومى

حققت مصر مستوى مرتفعاً نسبياً من التحول الرقمى الحكومى ونضجاً كبيراً فى مجال التكنولوجيا الحكومية فى ضوء الإصلاحات التى جرت مؤخراً ، وقد إنعكس ذلك بشكل إيجابى على مجموع نقاطها فى المؤشرات الدولية التى تقيس التحول الرقمى فى القطاع العام. مثال على ذلك ، فوز البريد المصري بجائزة التميّز الرقمي كأفضل مؤسسة بريدية عربية في التحول الرقمي.

وفقاً لمؤشر الحكومات الإلكترونية للأمم المتحدة 2022 (EGDI) تحتل مصر المرتبة الـ 103 من بين 193 دولة، بمجموع نقاط 0.59 فى عام 2022، قريباً جداً من المتوسط العالمي البالغ 0.61 ومتجاوزة متوسط البلدان الافريقية البالغ 0.40 ، ويستخدم المؤشر لقياس مستوى التقدم في مسار التحول الرقمي للحكومات، واستيعاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوظيفها في تقديم خدمات حكومية سهلة وتفاعلية للمتعاملين، ويقيس المؤشر كلاً من:

1. مؤشر الخدمات الإلكترونية (OSI)
2. مؤشر جاهزية البنية التحتية للاتصالات (TII)
3. مؤشر رأس المال البشري (HCI)

	مصر	جنوب إفريقيا	المغرب	السعودية	الإمارات	ماليزيا	سنغافورة
مؤشر الحكومات الإلكترونية	103	65	101	31	13	53	12

المصدر: دراسة تنمية الأمم الالكترونية للامم المتحدة 2022

تماشياً مع رؤية 2030 والتحول الرقمي ، استثمرت مصر ملياري دولار في تحديث البنية التحتية للإنترنت، دعم هذا الاستثمار زيادة الطلب على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعمل عن بعد والمدفوعات الرقمية ومنصات التجارة الإلكترونية

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الحد من البيروقراطية

لطالما ارتبطت البيروقراطية في الأذهان بالبطء في التصرف، وتعقيد الإجراءات التي كان من الممكن أن تنتهي بشكل أسرع وأسهل، وتعتبر البيروقراطية هي أحد أسباب تعثّـر النمو، بل وأصبحت إلى حد بعيد مقترنة دائما بمعايير الفساد في الدول والشركات، حيث تفتح البيروقراطية بتعقيد إجراءاتها وتشابكها الباب واسعا أمام وسائل الفساد للانتفاع منها واستغلال تعقيداتها في تحقيق مكاسب جزئية للقائمين عليها.

وتؤثر البيروقراطية سلبًا على المناخ الاستثمارى وتعتبر أحد أهم العوائق التي تعترض تدفق الاستثمارات الأجنبية ، ويظهر ذلك في عدة مراحل يواجهها المستثمر بداية من الحصول على الموافقات الخاصة بالمشروع، وما يواجهه من طلبات لتقديم قائمة طويلة من المستندات والأوراق، إضافة إلى ما تطلبه وزارات وجهات أخرى من أوراق ومستندات، وكل ذلك يستغرق وقتاً وجهدًا ملحوظًا. يهتم المستثمر في المقام الأول بعنصر الوقت، والذي إذا طال يترتب عليه ضياع فرص أو فقد أرباح متوقعة، ولذلك يفضل الانسحاب من مشروعه والتوجه إلى دول أخرى توفر له الوقت، وتختصر الإجراءات من خلال إيجاد محطة واحدة يتمكن من خلالها من أخذ الموافقات اللازمة، وبذلك تُهيئ له المناخ المناسب لاجتذابه وتوفر له وقته وجهده، ورحلة المستثمر مع البيروقراطية في الأجهزة المختلفة في أي بلد لا تنتهي بمجرد حصوله على الترخيص بالاستثمار؛ بل إنها تستمر خلال مدة إنجازه للمشروع وبعده، فهو يتعامل بصفة دورية ومنتظمة مع هذه الأجهزة.

وهنا نرى أن التكنولوجيا هي الطريق الأسرع للقضاء على البيروقراطية. وفي حين تعمل مصر تدريجياً على رقمنة النظم الحكومية ، يتفاوت التقدم المحرز عبر هذه النظم الحكومية وفيما بين المحافظات، ويمكن أن تستفيد هذه الأنظمة الرقمية من تحقيق الترابط والتكامل فيما بينها بتطبيق مفهوم "التشغيل البينى" بحيث يمكن لمختلف الأنظمة الجمع بين البيانات والمعلومات الخاصة ببعضها بعضاً وتبادلها واستخدامها في شكل مميكن مما يسهل الاجراءات ويقلل الوقت المهدر، ويؤدي إلى الحد من الممارسات السيئة والبروقراطية.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الحوكمة وتعزيز الشفافية

الحوكمة هي وضع إطار متكامل وفعال يضمن النزاهة والشفافية والمساءلة والامتثال للقوانين والتشريعات ويعزز الثقة مع المتعاملين والمعنيين والمجتمع ككل، وتتمثل فى إطار من القواعد والإجراءات لصنع القرارات الرشيدة في جهة العمل.

تظهر أهمية الحوكمة في الأسواق المالية من خلال الدور الذى تقوم به فى دعم الاقتصاد الوطني إذ تعد الحوكمة مؤشراً دقيقاً وحساساً لسلامة الاقتصاد الوطنى، وأن السوق المالية لا يمكن أن تنمو وتزدهر إلا من خلال الثقة لدى المستثمرين بما يحقق العدالة والشفافية ويؤدي إلى خلق ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال الحوكمة.

وللحوكمة أهمية فى جذب وتدعيم الاستثمار سواء المحلى او الاجنبى حيث أنها تعمل على زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركات وتدعيم تنافسيتها بالأسواق، بما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسع والنمو مما يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة للشباب والحد من البطالة، مع الحرص على تدعيم استقرار أسواق المال والأجهزة المصرفية،الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية المطلوبة.

ووفقاً لمؤشر الحوكمة العالمى لعام 2021 تحتل مصر التصنيفات التالية من بين 192 دولة

	مصر	جنوب إفريقيا	المغرب	السعودية	الإمارات	ماليزيا	سنغافورة
مؤشر الإستقرار السياسي	164	151	126	139	61	89	3
مؤشر فعالية الحكومة	121	90	92	56	22	37	1
مؤشر الجودة التنظيمية	124	93	98	64	34	49	1
مؤشر قوة القانون	102	80	104	76	42	54	4
مؤشر التحكم في الفساد	137	81	115	65	32	73	4
مؤشر حرية التعبير	177	51	129	181	161	113	111

المصدر: موقع البنك الدولي لعام 2021

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

ترتيب مصر بمؤشر الحوكمة العالمى 2006-2021

الإستقرار السياسي وغياب الإرهاب

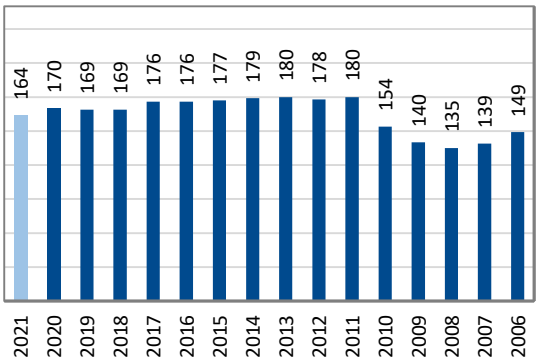

فعالية الحكومة

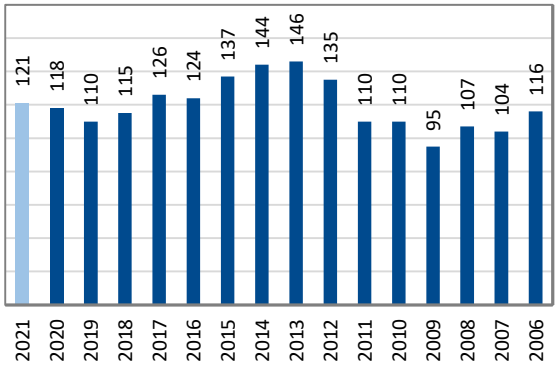

الجودة التنظيمية

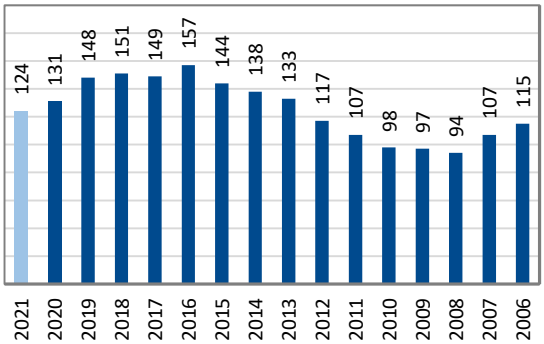

قوة القانون

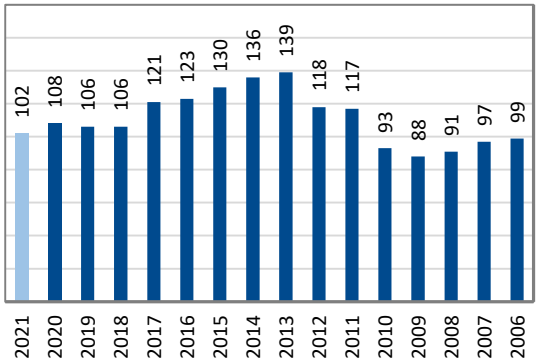

التحكم في الفساد

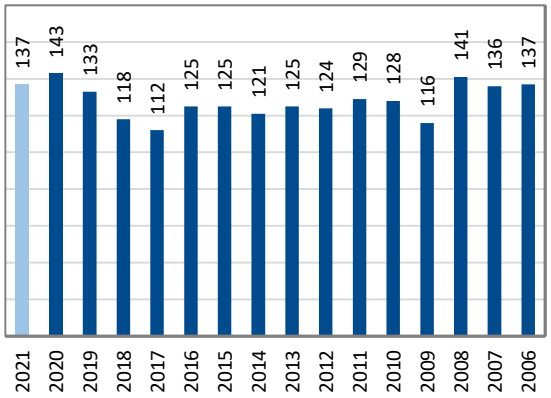

حرية التعبير

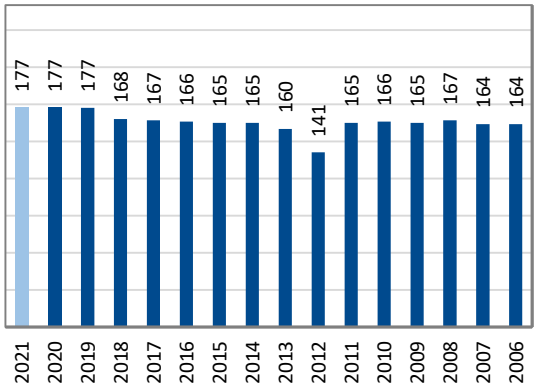

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

سهولة التجارة الخارجية

لا تزال التجارة الاقليمية لمصر أقل بكثير من إمكانياتها بسبب الحواجز الجمركية والعوائق اللوجستية التى تقيد التصدير ، وتعتبر عدم كفاءة الاجراءات الجمركية عائقاً رئيسياً يكلف المستثمر الوقت والمال. ووفقاً مؤشر الأداء اللوجستي **تحتل مصر المرتبة الـ 67 من بين 160 دولة.** ويقيس المؤشر كلاً من:

1. كفاءة عملية التخليص (أي السرعة والبساطة والقدرة على التنبؤ بالإجراءات) بما في ذلك الجمارك
2. جودة البنية التحتية مثل الموانئ والسكك الحديدية والطرق وتكنولوجيا المعلومات)
3. سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية
4. كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية (مثل مشغلي النقل والمخلصين الجمركيين)
5. القدرة على تتبع الشحنات وتعقبها
6. توقيت وصول الشحنات إلى وجهتها خلال وقت التسليم المحدد أو المتوقع

	مصر	جنوب إفريقيا	المغرب	السعودية	الإمارات	ماليزيا	سنغافورة
الجمارك	77	34	115	66	15	43	6
البنية التحتية	58	36	93	43	10	40	6
الشحنات الدولية	73	22	103	56	5	32	15
الجودة والكفاءة اللوجستية	63	39	101	57	13	36	3
تعقب واقتفاء أثر الشحنات	89	35	112	46	13	47	8
توقيت الشحنة	74	34	114	67	4	53	6
الترتيب العام الإجمالي	**67**	**33**	**109**	**55**	**11**	**41**	**7**

المصدر: تقرير الأداء اللوجستي من البنك الدولى 2018

من المتوقع أن تؤدى الاستثمارات الضخمة فى النقل واللوجيستيات فى السنوات الاخيرة الى تعزيز جودة الخدمة ولكن يجب ان يكون ذلك مصحوباً بإصلاحات جمركية وتنظيمية وهو ما بدأت فية الدولة بالفعل من خلال برامج الإصلاح لتيسير الصادرات والواردات، مثل قانون الجمارك الجديد، و إطلاق نظام التسجيل المُسبق للشحنات (ACI)

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

مؤشرات مصر بمؤشر التجارة الخارجية 2007-2018

مؤشر الأداء اللوجستي (المؤشر الرئيسي)

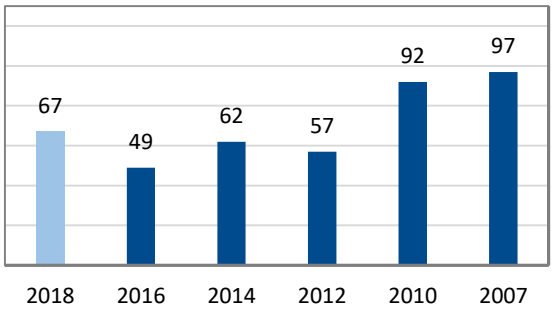

الجمارك

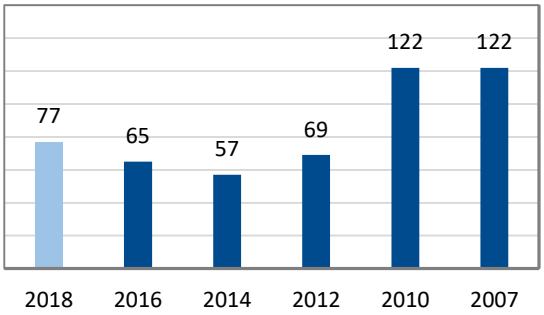

البنية التحتية

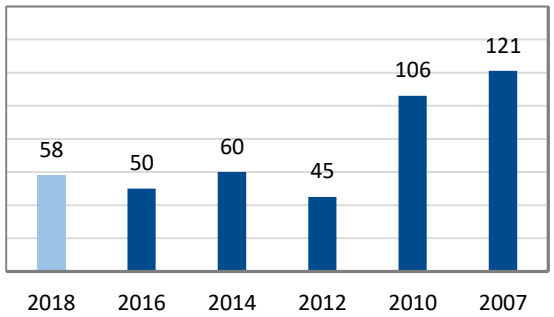

الشحنات الدولية

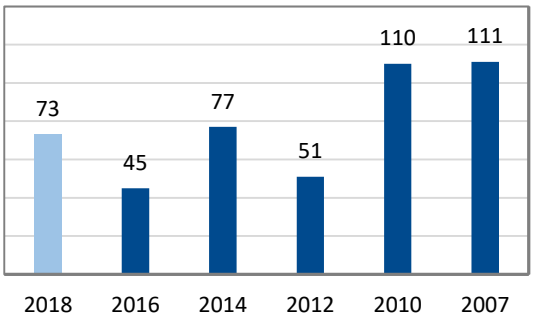

الجودة والكفاءة اللوجستية

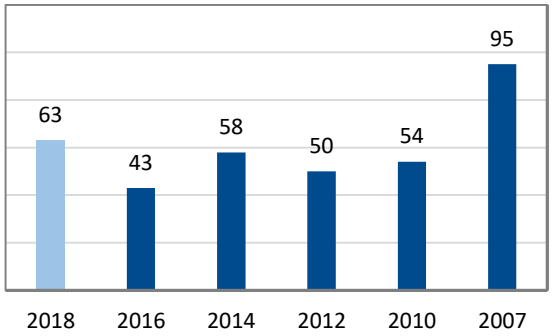

مؤشر الأداء اللوجيستى لمصر

تراجع تصنيف مصر عند المركز67 عالميا في عام 2018 مقارنة بعام 2016

الجمارك

تراجع تصنيف مصر عالميا في عام 2018 مقارنة بالأعوام السابقة

المصدر: تقرير الأداء اللوجستي من البنك الدولى 2018

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

تعقب وإقتفاء أثر الشحنات

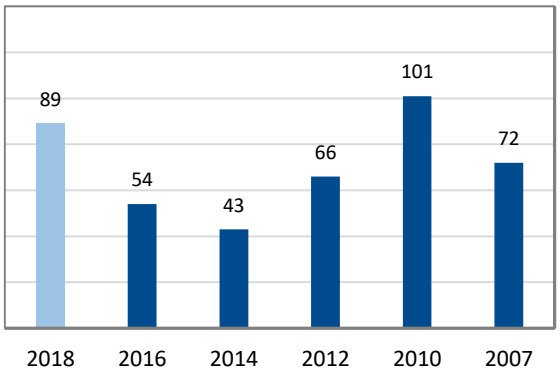

الشحنات الدولية

تراجع تصنيف مصر عند 73 عالميا في عام 2018 مقارنة بعام 2016

الجودة والكفاءة اللوجستية

تراجع تصنيف مصر عند 63 عالميا في عام 2018 مقارنة بعام 2016

تعقب وإقتفاء أثر الشحنات

تراجع تصنيف مصر عند 89 عالميا في عام 2018 مقارنة بعام 2016

توقيت الشحنة

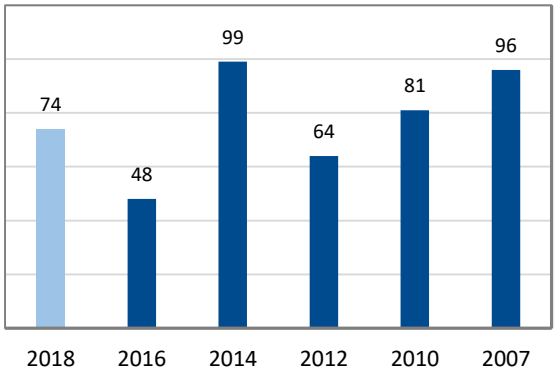

توقيت الشحنة

تراجع تصنيف مصر عند 74 عالميا في عام 2018 مقارنة بعام 2016

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

وضوح السياسات النقدية والمالية

يحتل معدل العائد على الإستثمار المرتبة الأولى فى العوامل الجاذبة للإستثمارت حيث أن المستثمر الأجنبى يهتم فى المقام الأول بالربح ولذلك فإن قرار الإستثمار يتوقف على المقارنة بين العائد والمخاطرة فكلما قلت المخاطر وارتفع العائد ادى ذلك إلى تدفق المزيد من الإستثمارات، ولذلك يميل رأس المال الأجنبي إلى التدفق باتجاه الدول ذات الاقتصادات النشطة والعملات المستقرة.

ولذلك يميل رأس المال الأجنبي إلى التدفق باتجاه الدول ذات الاقتصادات النشطة والعملات المستقرة، أي أن العملة المستقرة ضرورية للدولة لاستقطاب رأس المال من المستثمرين الأجانب، وتُبعد احتمالية تكبد خسائر ناجمة عن انخفاض سعر الصرف هؤلاء المستثمرين.

ووفقاً لمؤشر مخاطر الدول الصادر عن وكالة فيتش لعام 2021 ، تحتل مصر المرتبة الـ 90 ، ويقيس المؤشر القوة النسبية لاساسيات 200 دولة ومدى تأثرها بالصدمات عبر ثلاثة أبعاد للمخاطر تتمثل فى المخاطر الاقتصادية والسياسية والتشغيلية، ويقيس المؤشر ما يلي:

	مصر	جنوب إفريقيا	المغرب	السعودية	الإمارات	ماليزيا	سنغافورة
مؤشر المخاطر التشغيلية	78	n.a	72	41	18	n.a	n.a
المخاطر الاقتصادية طويلة المدى	64	n.a	97	40	67	n.a	n.a
المخاطر الاقتصادية قصيرة المدى	93	n.a	116	31	59	n.a	n.a
المخاطر السياسية طويلة المدى	115	n.a	69	105	34	n.a	n.a
المخاطر السياسية قصيرة المدى	118	n.a	103	53	10	n.a	n.a
الترتيب العالمى بمؤشر فيتش	**90**	n.a	**76**	**42**	**27**	n.a	n.a

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية 2022 – عن تقرير فيتش لمخاطر الدول لعام 2021

مؤشر المخاطر التشغيلية: يقيس المؤشر جودة بيئة الأعمال في 4 مجالات :سوق العمل والتجارة والاستثمار والخدمات اللوجيستية والجريمة والامن.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

مؤشر المخاطر الاقتصادية طويلة المدى: تحديد نقاط الضعف من خلال تقييم وضع النمو الاقتصادى والسياسة النقدية والسياسة المالية والعوامل الخارجية بالاضافة الى أسواق المال والخصائص الهيكلية فى المدى الطويل.

مؤشر المخاطر الاقتصادية قصيرة المدى: تحديد نقاط الضعف الحالية من خلال تقييم وضع النمو الاقتصادى والسياسة النقدية والسياسة المالية والعوامل الخارجية بالاضافة الى اداء اسواق المال فى المدى القصير.

مؤشر المخاطر السياسية طويلة المدى: يعمل على تقييم مخاطر الدولة من خلال 4 مكونات رئيسية هى خصائص الحكم وخصائص المجتمع ونطاق الدولة واستمرارية العملية السياسية.

مؤشر المخاطر السياسية قصيرة المدى: يعمل على تقييم المخاطر السياسية ذات الصلة باستقرار مناخ الاستثمار وهى: عملية صنع السياسات والاستقرار الاجتماعى والامن والتهديدات الخارجية واستمرارية العملية السياسية.

كما يخشى المستثمرون التضخم إلى حد كبير لأنه يأكل قيمة استثماراتهم، لأنه يؤثر سلباً بإرتفاع تكاليف الانتاج ويحد من الإستهلاك النهائي مما يؤثر سلباً على الأرباح، وبالتالي فتسارع وتيرة نمو التضخم بشكل مبالغ فيه يؤثر بالسلب على الاستثمارات الأجنبية.

	مصر	جنوب إفريقيا	المغرب	السعودية	الإمارات	ماليزيا	سنغافورة
معدل التضخم %	4.9%	5.4%	3.2%	1.2%	0.2%	3.2%	4.0%

المصدر: مؤشرات صندوق النقد الدولى 2021

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الاستقرار السياسي والأمني وإستقرار التشريعات

يعد الإستقرار السياسى وإستقرار التشريعات من أهم المحددات التى تؤثر على قرار الإستثمار الأجنبى المباشر فى البلد المضيف، حيث أن عملية التشريعات توضح مدى اهتمام الدولة المضيفة بجذب المزيد من الإستثمارات من خلال تقديم مزيد من الحوافز والتسهيلات الإجرائية حيث أن الحوافز المالية فى البلد المضيفة يمكن أن تزيد المزايا النوعية للإستثمار المحلى والأجنبى. كذلك فإن التشريعات القانونية تحدد مدى القدرة على القضاء على الإحتكارات فيما يتعلق بملكية الدولة سواء بالنسبة للمشروعات او البنوك.

وفقا لمؤشر السلام العالمي 2021 الذي يصدره معهد السلام والاقتصاد، تحتل مصر المرتبة الـ 126 من بين 163 دولة ، متقدمة بـ (3) مراكز عن العام السابق. ويعتمد تقرير مؤشر السلام العالمي على 3 معايير رئيسية تشمل: مستوى الأمن والأمان في المجتمع، والصراع المحلي والعالمي، ودرجة التزوُّد بالقوة العسكرية، وذلك بالإضافة إلى مجموعة من المعايير الأخرى ذات العلاقة بالشؤون الداخليَّة والخارجية للدول.

	مصر	جنوب إفريقيا	المغرب	السعودية	الإمارات	ماليزيا	سنغافورة
مؤشر السلام العالمي	126	123	79	125	52	23	11

المصدر: تقرير مؤشر السلام العالمى – معهد السلام والاقتصاد لعام 2021

◄ **مؤشر السلام العالمي لمصر 2014-2022**

يوضح مؤشر السلام العالمي تحسن تصنيف مصر نسبيا خلال الأعوام السابقة ليصل ترتيبها الي 126 عالميا في عام 2022 مقابل 143 في عام 2014

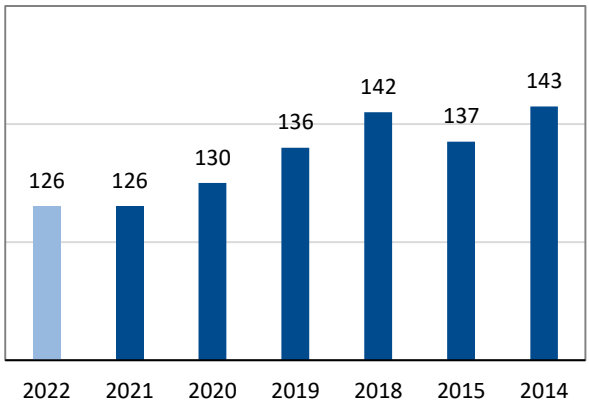

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

قوة الاقتصاد ونموه وتنوعة وحجم السوق

إن استقرار وتحسن وتيرة النمو الاقتصادي للدولة يعتبر عامل جذب قوي للاستثمارات الأجنبية، فإن إستقرار معدلات التضخم وبقائها عند مستويات منخفضة وكذلك إستقرار أسعار الصرف تعتبر من أهم المؤشرات الإقتصادية الضرورية لجذب المزيد من الإستثمارات ويرجع ذلك إلى أنها تدل على إستقرار وقوة اقتصاد الدولة.

ويمثل حجم السوق المحلى أهمية للمستثمر ويمكن قياسه من خلال حجم السكان وكذلك حجم الإنتاج، فكلما إتسع حجم السوق زادت فرص المستثمرين من الإستفادة من وفورات الحجم الكبير ، ولذا فإن الشركات الأجنبية غالباً ما تركز نشاطها فى المناطق التى يتميز سكانها بارتفاع حجم الدخول المتاحة للإنفاق. كما هو الحال في الصين والهند وبنغلادش، حيث تضم هذه البلدان عددًا كبيرًا من السكان، ويتجه الاقتصاد في تزايد ولهذا يجتذب الكثير الاستثمار الأجنبي من البلدان المتقدمة وخاصة الذين يتنافسون في الأسواق الاستهلاكية للسلع الضرورية اليومية.

كما ان وجود سوق متكاملة وانتهاج سياسة منفتحة على الخارج وغيرها من سياسات وتحالفات اقتصادية و اتفاقات تجارية مع دول اخرى تضمن وجود سوق تجارية حره منظمه تعد أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجع التدفقات الاستثمارية سواء بين الدول الأعضاء أو من خارجهم.

	مصر	جنوب إفريقيا	المغرب	السعودية	الإمارات	ماليزيا	سنغافورة
معدل نمو الناتج المحلى الحقيقي	3.3%	4.9%	7.2%	3.2%	2.3%	3.1%	7.6%
معدل التضخم	4.9%	5.4%	3.2%	1.2%	0.2%	3.2%	4.0%
التعداد السكانى (مليون نسمة)	105	61	37	36	10	33	5

المصدر: مؤشرات صندوق النقد الدولى 2021

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

تحسن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي المصري ما بعد أزمة إنتشار وباء كورونا ليحقق 6.6% في العام المالي 2022/2021

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

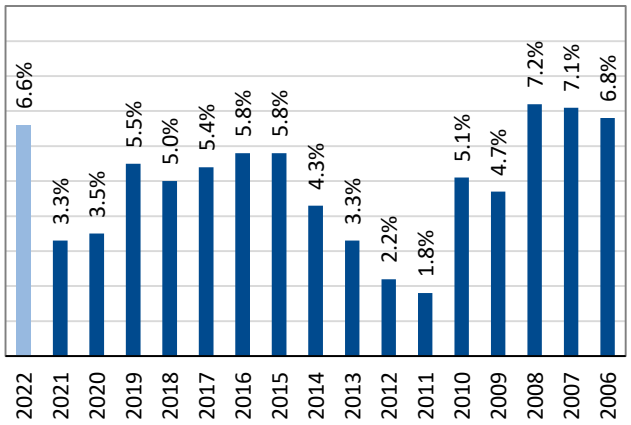

كما إنخفض معدل التضخم علي مدار الأعوام الثلاثة السابقة حتي وصل الي 5% في عام 2021، ولكنه عاود الإرتفاع الي 13% خلال عام 2022 وذلك علي إثر الأزمة الروسية / الأوكرانية

معدل التضخم

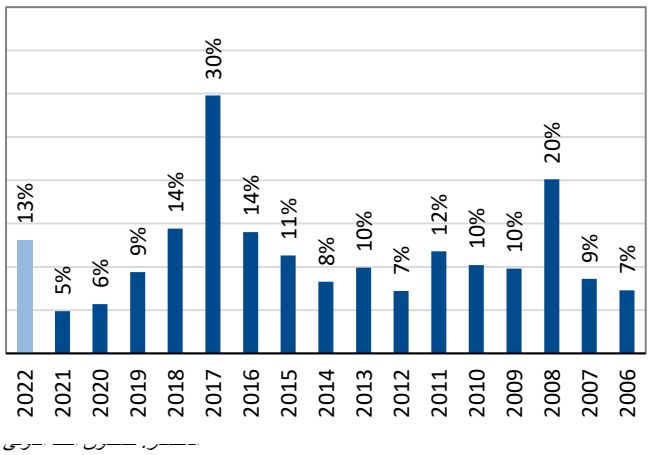

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

توافر العماله الماهره وانخفاض معدل الأجور

إن الدول التى تعمل على رفع كفاءة العمالة وتدريبها من خلال تقديم تعليماً وتدريباً قوياً تكون أكثر جاذبية للمستثمرين الاجانب. **وأثبتت الدراسات أن تراجع كفاءة العامل يؤثر بشكل كبير على قرارات المستثمر الأجنبي. مهارة العمالة تعني جودة الإنتاج وبالتالى المزيد من الأعمال المربحة.**

ففي الصين، تعتبر العمالة ماهرة من الناحية الفنية وهذا هو سبب وجود العديد من الصناعات الإلكترونية بها. وفيما يخص الهند وفرت صناعة تكنولوجيا المعلومات 40 مليون فرصة عمل، ونظرًا لتزايد الأشخاص ذوي المهارات في هذا المجال تستثمر فيه العديد من الشركات بالهند. علاوة على ذلك، اجتذبت صناعة برامج الحاسوب والأجهزة أعلى تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر خلال 2021-2022 ليصل إلى 14 مليار دولار مما يجعله أعلى قطاع للاستثمار الأجنبي المباشر لديها. ووفقًا لمجموعة أكسفورد للأعمال أصبحت مصر من الوجهات الرئيسية للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات في العالم ، حيث تقدم مصر وفرة من المواهب المناسبة فى هذا المجال تتمثل فى أكثر من 50 جامعة و100 معهد تخرج حوالي نصف مليون خريج سنويًا، مما يخلق فرصة كبيرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الصناعة.

كما يعتبر عنصر العمل الرخيص من العوامل التى تؤدى إلى مزيد من تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة والتى تؤخذ فى الإعتبارعند إتخاذ قرارت الإستثمار، ووفقاً لتقرير أجور منظمة العمل الدولية ، يتبين أن الحد الأدنى للأجور الشهرية للبلدان الصناعية الحديثة كما يلي:

البرازيل	الصين	إندونيسيا	ماليزيا	جنوب أفريقيا	سنغافورة	تركيا	المتوسط
$ 227	$ 359	$ 301	$ 320	$ 226	$ 918	$ 348	**$ 385**

ومع ذلك، فإن الحد الأدنى للأجر الشهري الحالي في مصر يقل عن متوسط هذه البلدان مجتمعة ، حيث سجلت مبلغ 122 دولار في عام 2022 علاوة على ذلك، نظرًا للوضع الحالي لصرف العملات الأجنبية، فإن قيمة الحد الأدنى للأجور بالدولار الأمريكي تنخفض على أساس سنوي

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

النقل والبنية التحتية

يضمن نظام النقل الجيد والبنية التحتية اتصالاً سلسًا وسريعًا بالنسبة للشركات الكبيرة أو النقل التجاري الموجه للتصدير. وتعد تكلفة النقل مهمة للمستثمر، فكلما كانت التكلفة أقل ساعد ذلك فى جذب للاستثمار الأجنبي المباشر. وقد وقعت بنغلاديش واليابان مؤخرًا قرض المساعدة الإنمائية لتطوير البنية التحتية في بنغلاديش واتفقت اليابان على تقديم 2.5 مليار دولار لأربعة مشاريع، حتى تتمكن من جلب المزيد من الشركات اليابانية، والمزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في بنغلاديش.

ويمكن تطبيق نفس المفهوم في مصر، مع النظر للخطط المستقبلية الرئيسية لتطوير البنية التحتية والمشروعات التي تنفذها الحكومة حالياً، والتي يتم تمويلها من خلال قروض البنوك الدولية. بدلاً من ذلك، فإن جذب قروض تطوير البنية التحتية الرئيسية من بعض البلدان التي من المحتمل أن تستثمر مستقبلاً في مصر في مشروعات أخرى له مزايا على كلا الطرفين.

والجدير بالذكر فقد حققت مصر فى تقدماً ملموساً فى ملف البنية التحتية حيث تم تنفيذ مجموعة مشروعات النقل والطرق الرئيسية، وتستحوذ مشروعات البنية التحتية وشبكة الطرق ومشروع حياة كريمة على حجم إنفاق حكومي ضخم للغاية، حيث ارتفع حجم الاستثمارات الحكومية فى الموازنة من 8.4% عام 2014 إلى 19.5% فى موازنة العام المالى 2022/2021، وتستحوذ على نحو 70% من الإنفاق الحكومى، ويصل حجم استثمارات شبكة الطرق إلى نحو 740 مليار جم ، فى حين تقدر حجم استثمارات مشروع حياة كريمة بنحو 700 مليار جم على 3 مراحل يستفيد منها نحو 60 مليون مواطن فى 4584 قرية.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

توافر المواد الخام

المواد الخام مهمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فعادةً يختار الاستثمار الأجنبي المباشر نشاطًا تجاريًا معينًا بسبب توافر الخامات اللازمة للإنتاج في بلد معين، فعلى سبيل المثال، لدى الهند وباكستان وبنغلاديش وإندونيسيا وماليزيا وفرة من الجلود كمواد خام وهذا هو السبب في أن لديهم أعمال جلدية قوية في هذه البلدان فتمثل الهند حوالي 13 ٪ من إنتاج الجلود في العالم. وتتنوع المواد الخام اللازمة للصناعة فمنها الموارد الخام الزراعية مثل الذرة والقمح، مواد خام معدنية مثل الحديد، ومواد خام صخرية.

وتمتاز بمصر بثروة معدنية ومحجرية كبيرة ووفره فى خام الرمال البيضاء عالية الجودة الذى يستخدم بشكل أساسي في تصنيع مادة السيليكا والزجاج، مما ساعد مصر بالوصول للاكتفاء الذاتي من الزجاج، وعلاوة على ذلك فإنها تصدره إلى دول أخرى، ففي عام 2021، بلغت صادراتها من الزجاج حوالي 385 مليون دولار.

كما أن تصنيع الألواح الشمسية يتطلب أيضًا نفس مادة السيليكا ولا يوجد في مصر منتجون محليون تقريبًا، وبجانب التصنيع فإن هذا النوع من الصناعة المحلية سيمهد الطريق أمام إقامة مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية المتجددة، حيث تتمتع مصر والمنطقة العربية بطاقة إشعاعية كبيرة تزيد من جدوى هذه المشاريع في الدولة، لذا فإن الترويج لهذا النوع من الاستثمار سيكون مفيدًا.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن العالم يتجه حاليًا للحفاظ على الاستدامة، ففي عام 2021 زاد الاستثمار الأجنبي المباشر في مشاريع التنمية المستدامة في البلدان النامية بنسبة 70٪.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

القدرات الإنتاجية

تُعرف الأونكتاد القدرات الإنتاجية بأنها الموارد الإنتاجية وقدرات تنظيم المشاريع وروابط الإنتاج التي تحدد قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات وتمكنه من النمو والتطور. وتساعد القدرات الإنتاجية البلدان على تجنب الوقوع في فخ التركيز على بعض مكونات الإنتاج مثل الآلات والمعدات، والبنية التحتية المادية، وتنمية الموارد البشرية، والقدرات التكنولوجية، باعتبارها عناصر أساسية للنمو الاقتصادي والحد من الفقر، وتعمل الأداة على تجهيز البلدان لتعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي، والذي بدوره يساعد في الحد من الفقر، ويسرع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ووفقاً لمؤشر القدرات الإنتاجية (PCI) ، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد»، حلّت مصر في المرتبة الـ 125 عالمياً من أصل 193 دولة، وبواقع 29 نقطة ، ويقيس المؤشر أداء الدول في تحقيق أهدافها التنموية الوطنية، ومدى التزامها بأهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة.

	مصر	جنوب إفريقيا	المغرب	السعودية	الإمارات	ماليزيا	سنغافورة
رأس المال البشرى	47	49	51	53	54	58	77
رأس المال الطبيعى	51	64	58	68	51	42	43
الطاقة	29	29	28	38	40	32	37
النقل	14	15	10	16	35	16	29
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	10	11	11	14	19	14	21
المؤسسات	35	60	49	50	70	63	93
القطاع الخاص	81	82	86	82	88	89	93
التغيير الهيكلى	20	23	19	17	21	22	23
القدرات الإنتاجية (نقطة)	**29**	**34**	**30**	**35**	**42**	**35**	**44**
الترتيب العام الإجمالي	**125**	**73**	**117**	**63**	**21**	**62**	**13**

المصدر: تقرير القدرات الإنتاجية للأونكتاد 2018

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

إتجاهات وأفاق الإستثمار الأجنبى فى العالم

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

شهدت الإستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية نمواً في مشروعات التنمية المستدامة والمشروعات الخاصة بالتغيرات المناخية بعام 2021 والتي تتركز معظمها في مشروعات الطاقة المتجددة

- **بلغ الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي 1.58 تيرليون دولار في 2021**. ومن المتوقع ان يسجل عام 2022 إنخفاضاً في تدفقات الإستثمار الأجنبي العالمي نتيجة الأزمة العالمية الحالية.

- **بلغ الإستثمار الأجنبي المباشر الموجه للدول النامية 837 مليار دولار ويمثل 53% من حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم** نتيجة معدلات نمو قوية في آسيا وتعافي جزئي بدول أمريكا اللاتينية والكاريبي بالإضافة الي تحسن ملحوظ في إفريقيا ، حيث **بلغ حجم الإستثمار الأجنبي بإفريقيا 83 مليار دولار** وهو ما يمثل 10% من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي للدول النامية **وتتركز بشكل أساسي في قطاعات الإستخراجات والتعدين.**

تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي 2008-2021 (بالمليار دولار)

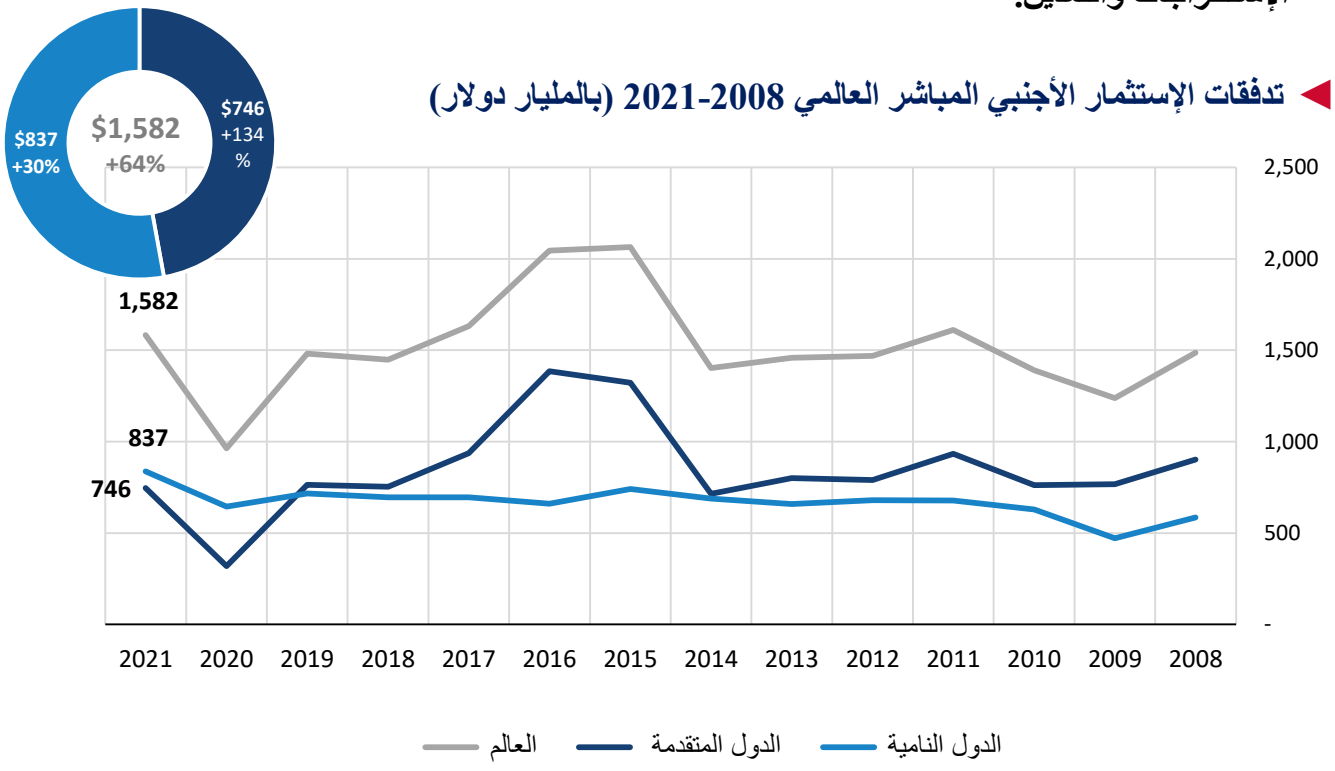

المصدر: تقرير الأونكتاد للاستثمار العالمى 2022

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

- **شهدت معظم دول إفريقيا معدلات زيادة ضعيفة في الإستثمار الأجنبي المباشر في عام 2021.** ويرجع السبب في التحسن الملحوظ للقارة الي عملية تبادل أسهم داخلية ما بين شركة Naspers و Prosus تقدر بنحو 40 مليار دولار بدولة جنوب إفريقيا.

- **بلغ حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في قارة آسيا حوالي 619 مليار دولار لعام 2021 وتتركز هذه التدفقات بشكل أساسي في عدة دول اسيوية** منها (الصين بـ 181 مليار دولار، هونج كونج بـ 141 مليار دولار، سنغافورة بـ 99 مليار دولار، الهند بـ 45 مليار دولار، الإمارات بـ 21 مليار دولار، إندونيسيا بـ 20 مليار دولار، السعودية بـ 19 مليار دولار)

- **علي الرغم ان مصر تعتبر ثاني أكبر دولة مستقبلة للإستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا لعام 2021 الا انه إنخفض بمعدل 12% مقارنة بعام 2020 نتيجة عدم الإستمرار في بعض الإستثمارت المتعلقة بقطاع الإستخراجات** ، بينما بلغ الإستثمار الأجنبي المباشر بدولة المغرب 2.2 مليار دولار في عام 2021.

◄ تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي (الداخل) وفقا للإقليم الجغرافي 2005-2021 (بالمليار دولار)

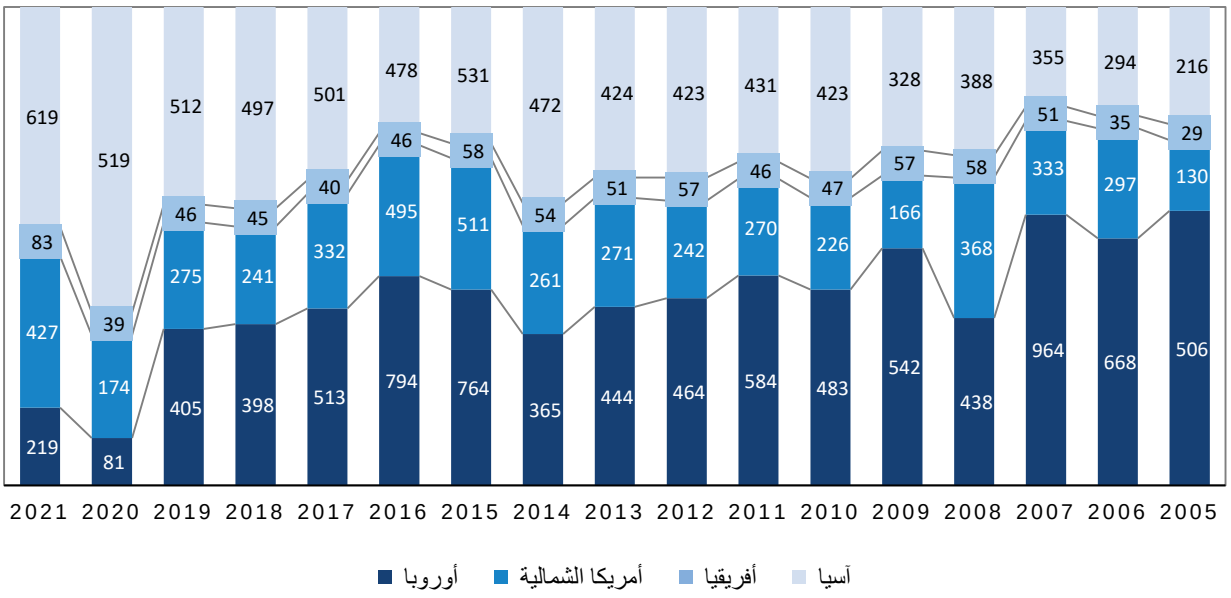

المصدر: تقرير الأونكتاد للاستثمار العالمى 2022

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

- **شهدت الإستثمارات في مشروعات التنمية المستدامة** Sustainable Development Goals (SDGs) **والمشروعات الخاصة بالتغيرات المناخية** Climate Change Investments **زيادة ملحوظة بعام 2021 والتي تتركز معظمها في مشروعات الطاقة المتجددة.**

- **يمثل إعادة إستثمار الأرباح المحتجزة الناتجة عن نشاط شركات تابعة للشركات متعددة الجنسيات الجزء الأكبر من إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2021** حيث سجل في الولايات المتحدة الأمريكية مستوي تاريخي بلغ 200 مليار دولار. بينما نمت إستثمارات رأس المال بمعدل بسيط في عام 2021 ليعكس ضعف رغبة المستثمرين في الإستثمار في مشروعات جديدة.

◄ مكونات الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي 2020-2021 (بالمليار دولار)

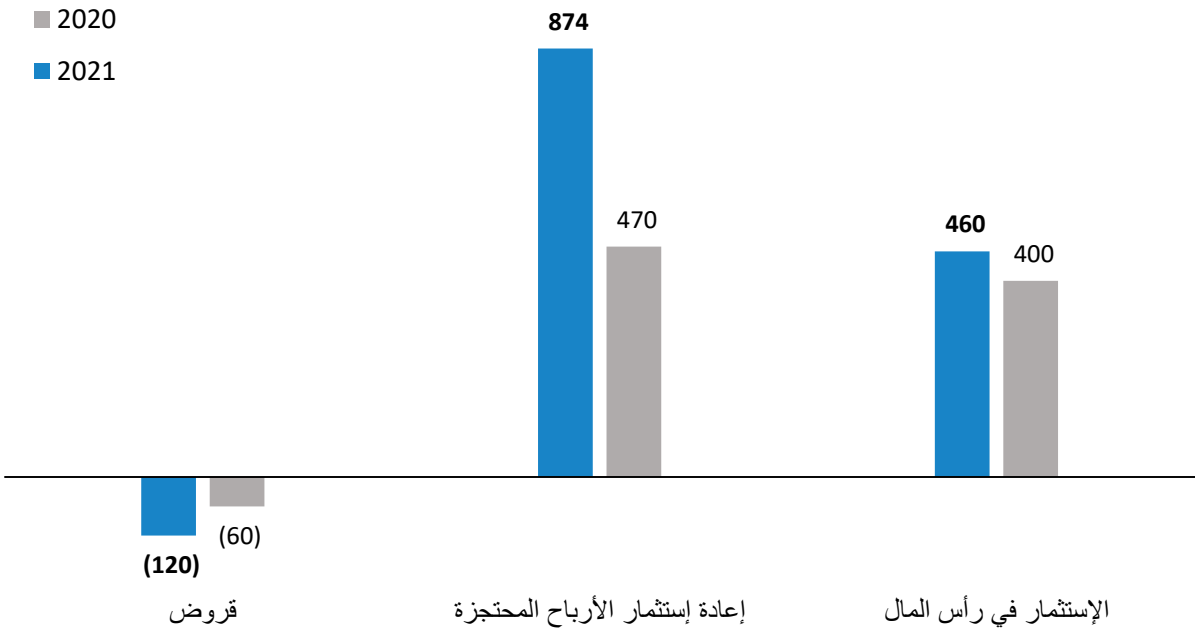

المصدر: تقرير الأونكتاد للاستثمار العالمى 2022

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي (الداخل) وفقا للإقليم الجغرافي 2020-2021 (بالمليار دولار)

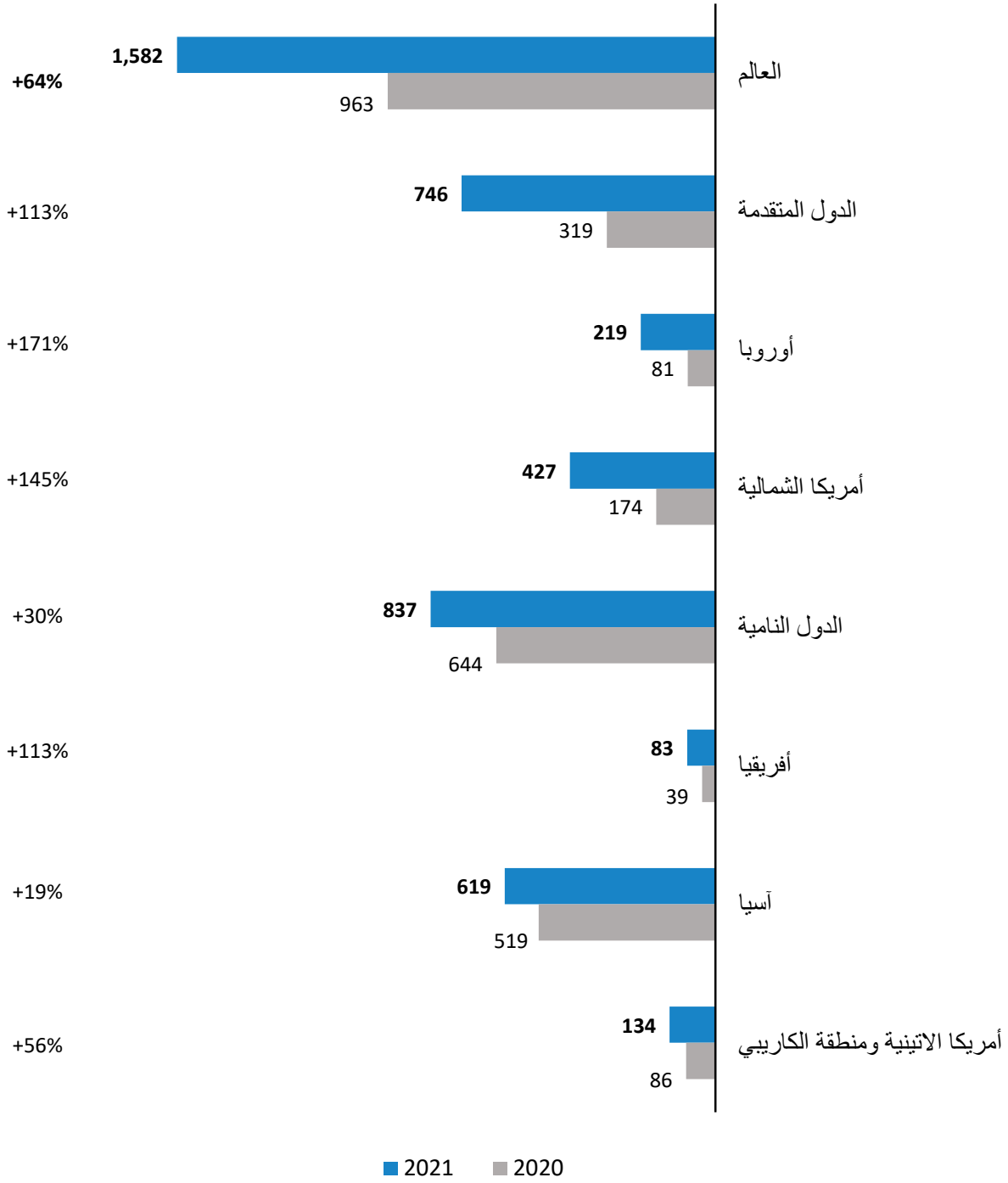

المصدر: تقرير الأونكتاد للاستثمار العالمى 2022

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج بالمنطقة الجغرافية لعام 2019-2021 (بالمليار دولار)

تدفقات إستثمار أجنبي مباشر خارجة			تدفقات إستثمار أجنبي مباشر داخلة			
2021	2020	2019	2021	2020	2019	
1,708	**780**	**1,124**	**1,582**	**963**	**1,481**	**العالم**
1,269	408	737	746	319	764	الدول المتقدمة
552	(21)	343	219	81	405	أوروبا
398	66	368	138	210	402	الإتحاد الأوروبي
154	(87)	(26)	81	(129)	3	باقي دول أوروبا
493	281	108	427	174	275	أمريكا الشمالية
225	147	286	100	64	84	دول متقدمة أخري
438	372	387	837	644	716	الدول النامية
3	(1)	5	83	39	46	إفريقيا
394	378	336	619	519	512	آسيا
2	(2)	(3)	7	6	8	وسط آسيا
244	268	203	329	285	232	شرق آسيا
16	11	13	52	71	59	جنوب آسيا
76	62	80	175	122	175	جنوب شرق آسيا
56	39	43	55	35	37	غرب آسيا
42	(5)	47	134	86	159	أمريكا اللاتينية والكاريبي
74%	52%	66%	47%	33%	52%	الدول المتقدمة
32%	-3%	30%	14%	8%	27%	أوروبا
23%	9%	33%	9%	22%	27%	الإتحاد الأوروبي
9%	-11%	-2%	5%	-13%	0%	باقي دول أوروبا
29%	36%	10%	27%	18%	19%	أمريكا الشمالية
13%	19%	25%	6%	7%	6%	دول متقدمة أخري
26%	48%	34%	53%	67%	48%	الدول النامية
0%	0%	0%	5%	4%	3%	إفريقيا
23%	48%	30%	39%	54%	35%	آسيا
0%	0%	0%	0%	1%	1%	وسط آسيا
14%	34%	18%	21%	30%	16%	شرق آسيا
1%	1%	1%	3%	7%	4%	جنوب آسيا
4%	8%	7%	11%	13%	12%	جنوب شرق آسيا
3%	5%	4%	3%	4%	2%	غرب آسيا
2%	-1%	4%	8%	9%	11%	أمريكا اللاتينية والكاريبي

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

ينقسم الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي الي ثلاثة أنواع أساسية

- **مشروعات الدمج والإستحواذ - Cross-border M&A**
- **المشروعات الجديدة - Greenfield projects**
- **التمويل الخارجي للمشروعات - International project finance**

		القيمة بالمليار دولار		معدل النمو	العدد		معدل النمو
		2020	2021	(%)	2020	2021	(%)
	مشروعات الدمج والإستحواذ	389	615	58%	5,333	7,838	47%
الدول المتقدمة	المشروعات الجديدة	316	401	27%	8,993	9,790	9%
	التمويل الخارجي للمشروعات	264	656	148%	742	1,262	70%
	مشروعات الدمج والإستحواذ	86	113	31%	868	1,008	16%
الدول النامية	المشروعات الجديدة	259	259	0%	4,255	4,920	16%
	التمويل الخارجي للمشروعات	220	532	142%	520	853	64%

المصدر: تقرير الأونكتاد للاستثمار العالمى 2022

- **شهدت السنوات الأخيرة إتجاه المستثمرين الي تفضيل التمويل الخارجي للمشروعات نتيجة توزيع المخاطر علي عدد من المستثمرين الآخرين.** وانعكس ذلك علي زيادة التمويلات الخارجية الموجهة الي إفريقيا تتركز معظمها في مشروعات طاقة غير متجددة بـ 56 مليار دولار ومشروعات الطاقة المتجددة بقيمة 26 مليار دولار.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الي إفريقيا 2020-2021 (بالمليار دولار)

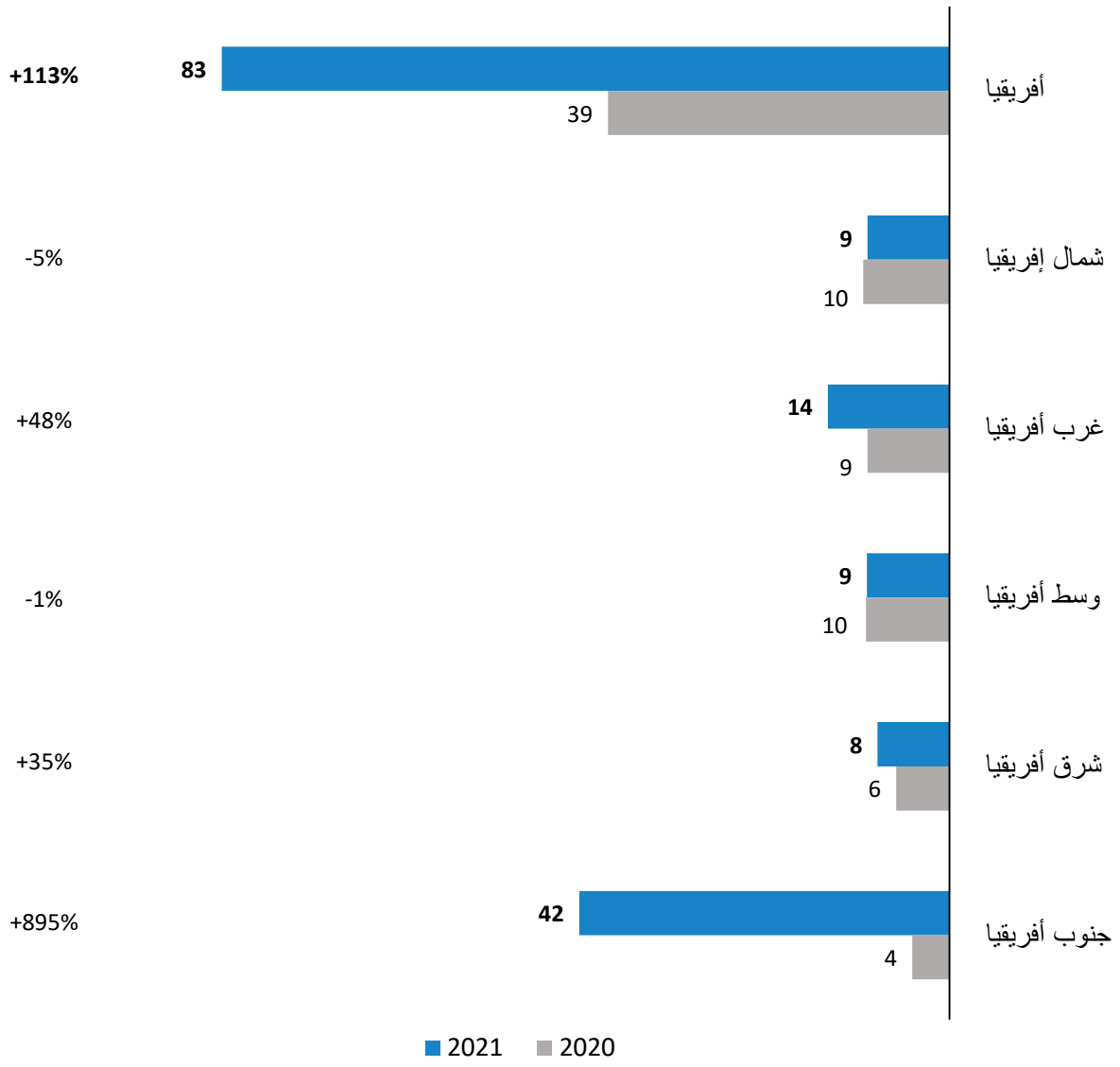

- **تم الإعلان عن أكبر مشروع للطاقة المتجددة بإفريقيا بدولة موريتانيا بقيمة 40 مليار دولار والتى قامت بها أستراليا. ويعتبر المستثمرون الأوربيون هم الأكثر إستثماراً في إفريقيا وخاصة بريطانيا بإستثمارات بلغت 65 مليار دولار وفرنسا بـ 60 مليار دولار.**

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الي الدول العربية 2020-2021 (بالمليار دولار)

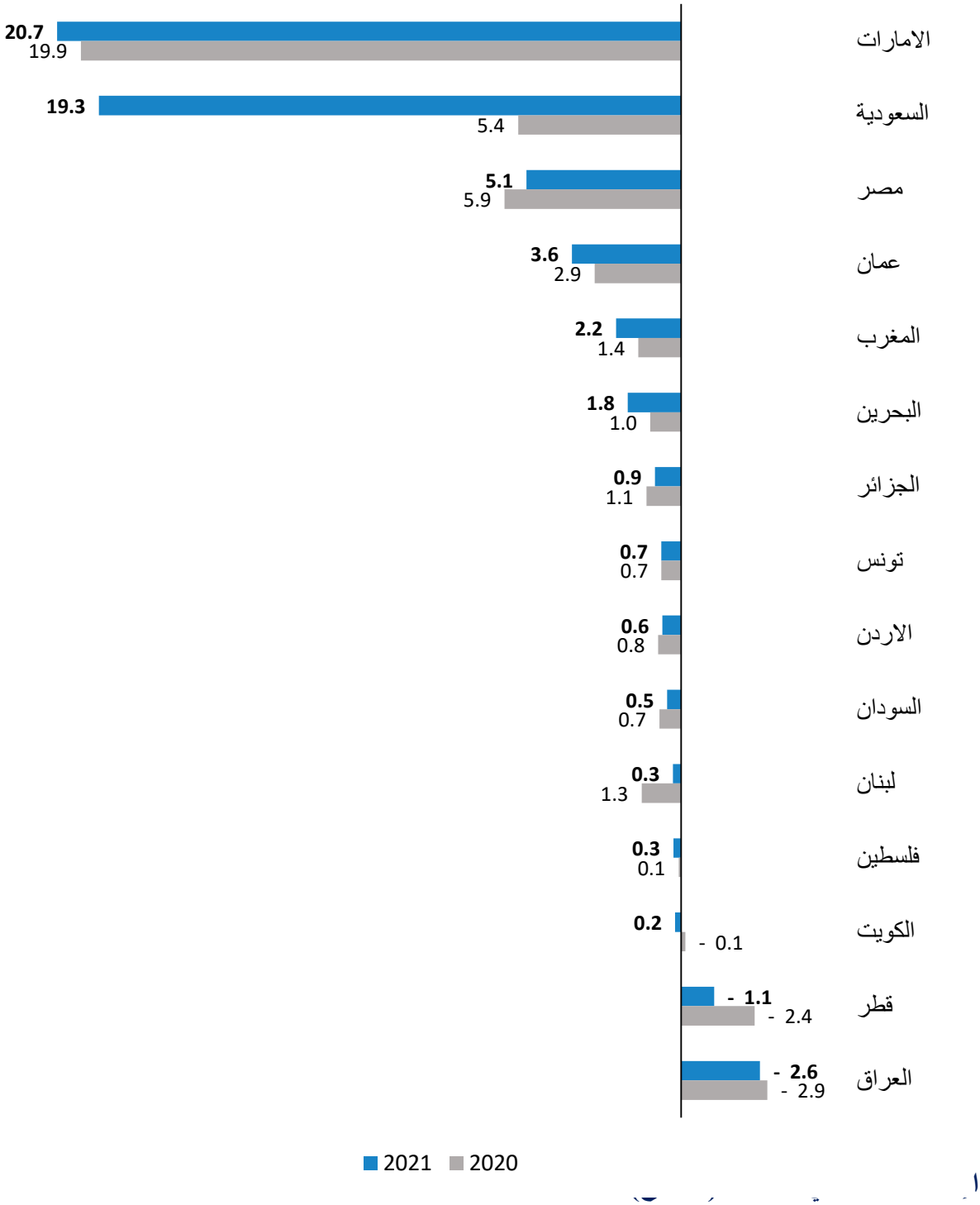

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

- **تمثل الزيادة في الإستثمارت الأجنبية المباشرة الخارجة من هولندا ثلثي الزيادة في إجمالي إستثمارات الإتحاد الأوروبي** والذي بلغ 29 مليار دولار في 2021 مقارنة ب -191 مليار دولار في 2020.

- **شهدت ألمانيا المركز الثاني في التدفقات الخارجة بالإتحاد الأوروبي بقيمة 152 مليار دولار في عام 2021** وتتركز في عمليات إعادة إستثمار الأرباح المحتجزة للشركات بقيمة 66 مليار دولار بالإضافة الي بعض عمليات الإستحواذ علي شركات أجنبية في مجال الصحة والأدوية والبتروكيماويات.

- **ارتفعت تدفقات الإستثمار الأجنبي الخارجة من آيرلندا الي 62 مليار دولار في عام 2021** مقابل -45 مليار دولار في عام 2020 علي خلفية عدة إستحوذات علي شركات أجنبية أهمها الأستحواذ علي شركة طيران مدني بالولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 31 مليار دولار.

- **بلغت تدفقات الإستثمار الأجنبي الخارجة من أمريكا الشمالية 493 مليار دولار في عام 2021** حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة إستثمارتها بنسبة 72% في عام 2021 لتصل الي 403 مليار دولار يتركز معظمها في دول الإتحاد الأوروبي وبريطانيا والمكسيك وسنغافورة. وعلي مستوي القطاعات، إستثمرت الولايات المتحدة في قطاع التجزئة بقيمة 38 مليار دولار عام 2021 مقابل -1 مليار في عام 2020، والقطاع المالي بقيمة 39 مليار دولار في 2021 مقابل -30 مليار في 2020.

- **زادت الإستثمارت الخارجة من الدول المتقدمة الأخري لتصل الي 225 مليار دولار في عام 2021**. وتعتبر اليابان ثالث أكبر دولة من حيث الإستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة لتسجل 147 مليار دولار لعام 2021 وبلغ حجم الإستحواذات اليابانية علي شركات أجنبية 60 مليار دولار في عام 2021 مقارنة ب 18 مليار دولار في عام 2020 تتركز في قطاع الإتصالات والمعلومات وقطاع الكيماويات. بينما تضاعفت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الخارجي من كوريا الجنوبية الي 61 مليار دولار في عام 2021.

- **ساهمت الإستثمار الأجنبية المباشرة الخارجة من إقتصاديات الدول النامية ب 438 مليار دولار في 2021.** وتعتبر دول آسيا هي المساهم الرئيسي لهذه الإستثمارات بقيمة 394 مليار دولار وتمثل حوالي ربع

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الإستثمارات الأجنبية المباشرة للعالم في عام 2021، حيث بلغت إستثمارات المملكة العربية السعودية 24 مليار دولار وسنغافورة بقيمة 47 مليار دولار والإمارات العربية المتحدة بقيمة 23 مليار دولار. بينما بلغت إستثمارات هونج كونج والصين 145 و 87 مليار دولار علي التوالي كما ارتفعت إستثمارات جنوب آسيا وتحديدا الهند لتصل الي 16 مليار دولار.

تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الخارج لأكبر 20 دولة 2020-2021 (بالمليار دولار)

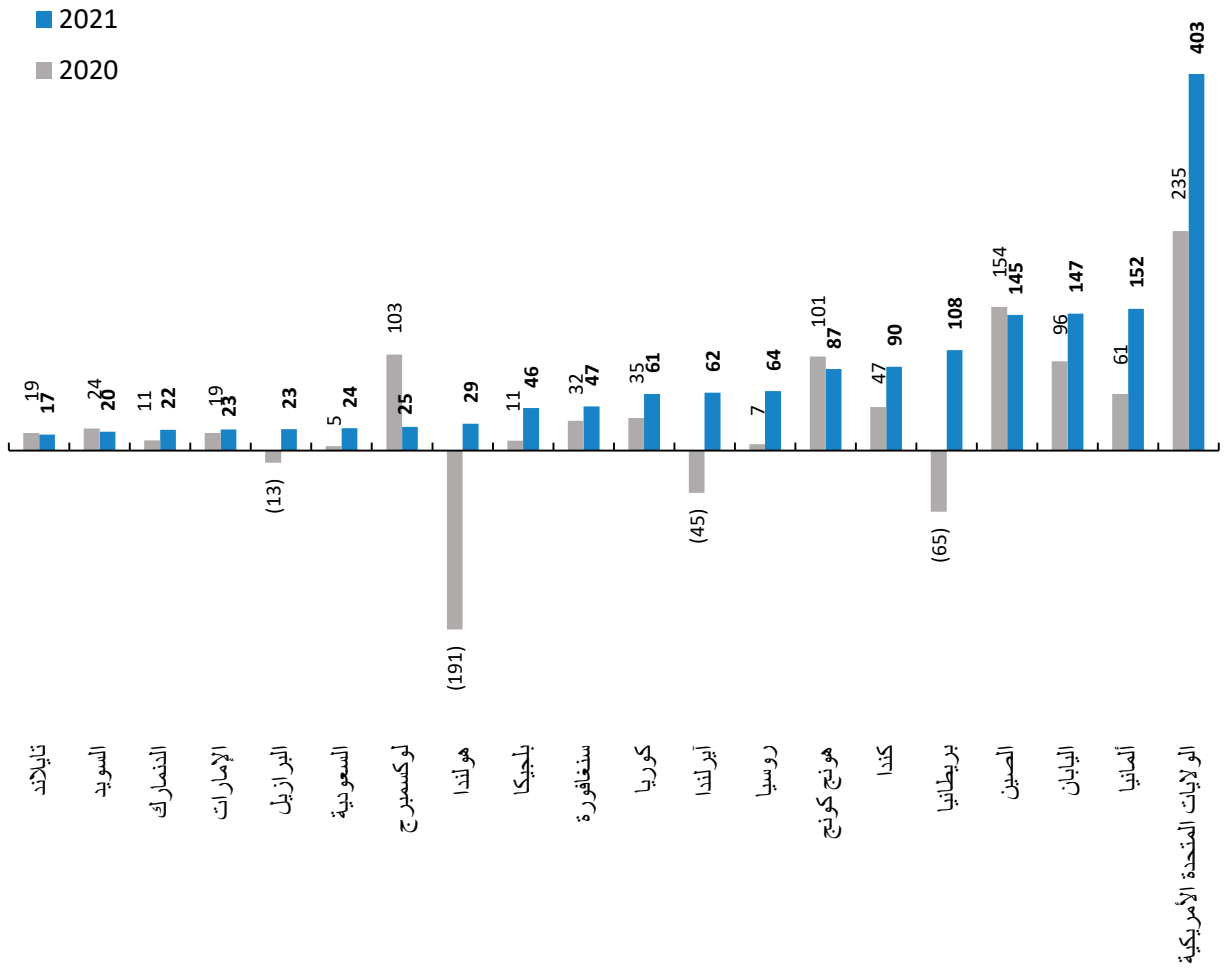

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

إتجاهات الإستثمار العالمي حسب نوع القطاع المستثمر فيه

مشاريع الدمج والإستحواذ - Cross-border M&A

بلغت مشاريع الدمج والإستحواذ 728 مليار دولار في عام 2021 بنمو قدرة 53% مقارنة بعام 2020 ، وتركزت تلك الاستحواذات بقطاع الخدمات. وتعتبر أحد أهم مصادر الإستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم والتي تساهم في زيادة حجم التدفقات الأجنبية عبر الدول. وبلغت الإستثمارات في قطاع الخدمات (مثل قطاع المعلومات والإتصالات وقطاع التمويل والتأمين) 461 مليار دولار وفي قطاع التصنيع (مثل صناعة الأدوية والسيارات) 239 مليار دولار بينما بلغت الإستثمارات في قطاع الصناعات الأولية 28 مليار دولار.

	القيمة بالمليار دولار		معدل النمو	العدد		معدل النمو
	2020	2021	(%)	2020	2021	(%)
الإجمالي	**475**	**728**	**53%**	**6,201**	**8,846**	**43%**
صناعات أولية	25	28	11%	658	639	-3%
مشروعات صناعية	228	239	5%	1,136	1,674	47%
خدمات	221	461	108%	4,407	6,533	48%
أكبر 10 صناعات من حيث القيمة						
المعلومات والإتصالات	80	136	69%	1,248	2,114	69%
الأدوية	56	73	31%	211	223	6%
القطاع المالي والتأمين	28	72	157%	562	733	30%
التجارة	18	63	255%	495	663	34%
النقل والتخزين	7	53	651%	224	324	45%
السيارات	17	42	144%	41	81	98%
خدمات متخصصة	11	41	268%	447	689	54%
الإلكترونيات والأجهزة الكهربائية	40	38	-4%	165	311	88%
إستثمار عقاري	22	35	57%	327	420	28%
خدمات إدارية ودعم	6	28	413%	206	303	47%

المصدر: تقرير الأونكتاد للاستثمار العالمى 2022

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

وفيما يلى تتضح أهمية مشاريع الدمج والإستحواذ

- حقق الإستثمار في قطاع المعلومات والإتصالات مستوي تاريخي عام 2021 عند 136 مليار دولار وتتمثل أكبر صفقة في هذا المجال في دمج شركة Altimeter Growth الأمريكية مع شركة Grab وهي شركة software بسنغافورة بقيمة 34 مليار دولار.

- تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي المستقبل الأكبر للإستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم لتصل الي 367 مليار دولار في عام 2021. وبلغ حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الدمج والأستحواذ في قطاعات الخدمات فقط بالولايات المتحدة 200 مليار دولار موزعة علي قطاعات مختلفة مثل قطاع المعلومات والإتصالات بقيمة 43 مليار دولار، قطاع التجارة بقيمة 40 مليار دولار، قطاع النقل والتخزين بقيمة 37 مليار دولار، وقطاعات التمويل والتأمين بقيمة 30 مليار دولار بالإضافة الي قطاعات أخري. وتعد أكبر صفقة بالولايات المتحدة الأمريكية هي إستحواذ شركة AstraZeneca البريطانية علي شركة Alexion الأمريكية مقابل 39 مليار دولار.

- قامت شركة Canadian Pacific Railway الكندية بالإستحواذ علي شركة Kansas City Southern الأمريكية مقابل 31 مليار دولار

- إرتفعت الإستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من اليابان لتسجل 147 مليار دولار كما ارتفعت الإستثمارات في مشروعات الدمج والإستحواذ لتسجل 60 مليار في 2021 مقابل 18 مليار دولار في 2020 وتحديدا في مجال المعلومات والإتصالات والكيماويات.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الإستثمار فى المشاريع الجديدة - Greenfield projects

بلغت قيمة الإستثمارات في المشاريع الجديدة 659 مليار دولار في عام 2021. وظلت مستويات الإستثمار في المشاريع الجديدة بالدول النامية ثابتة عند 259 مليار دولار مما يعكس ضعف رغبة المستثمرين في هذا النوع من الإستثمار. ويتضح إزدهار الطلب علي الميكروشيب Microchips في إتجاه بعض الدول لتخصيص إستثمارت أجنبية ضخمة في هذه الصناعة، علي سبيل المثال: قيام شركة Intel الأمريكية بإستثمار 19 مليار دولار بألمانيا بينما إستثمرت شركة Samsung الكورية 17 مليار دولار في الولايات المتحدة الأمريكية وأستثمرت الصين 10 مليارات دولار في ماليزيا. كما اتجه المستثمرون أيضا للإستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية الرقمية بـنحو 104 مليار دولار في عام 2021.

	القيمة بالمليار دولار		معدل النمو	العدد		معدل النمو
	2020	2021	(%)	2020	2021	(%)
الإجمالي	**575**	**659**	**15%**	**13,248**	**14,710**	**11%**
صناعات أولية	11	13	15%	100	98	-2%
مشروعات صناعية	240	297	23%	5,258	5,688	8%
خدمات	323	350	8%	7,890	8,924	13%
أكبر 10 صناعات من حيث القيمة						
الإلكترونيات والأجهزة الكهربائية	47	120	156%	882	1,028	17%
المعلومات والإتصالات	85	104	23%	2,962	3,743	26%
الكهرباء والغاز	103	90	-13%	546	484	-11%
البناء	33	49	49%	320	329	3%
السيارات	33	34	3%	571	692	21%
النقل والتخزين	27	33	25%	639	737	15%
الكيماويات	40	28	-30%	452	445	-2%
التجارة	23	24	4%	580	638	10%
الأغذية والمشروبات والتبغ	18	19	9%	432	431	0%
الأدوية	15	19	26%	360	378	5%

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

◄ الإستثمار الأجنبي المباشر العالمى، المشروعات الجديدة، الدمج والإستحواذ (بالمليار دولار)

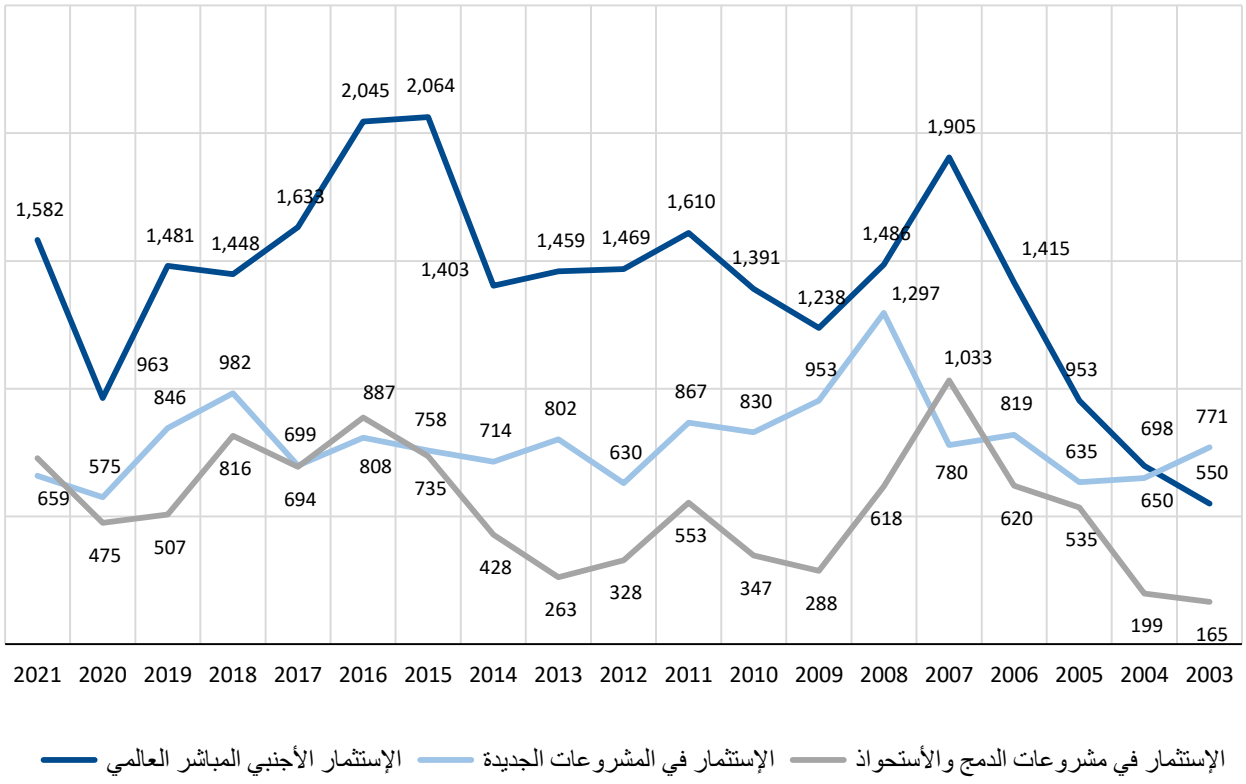

المصدر: تقرير الأونكتاد للاستثمار العالمى 2022

بعد الأزمة المالية في 2007-2008 ، بدأ سوق الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في الانكماش ؛ لوحظ أن النمو الذي تحقق بسبب عمليات الدمج والاستحواذ في عام 2015 لم يستمر بنفس القدر في السنوات التالية.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

التمويل الخارجى للمشروعات - International project finance

بلغ إجمالي الإستثمار في نشاط التمويل الخارجي للمشروعات تريليون دولار في عام 2021 وتتركز في مشاريع الطاقة المتجددة بقيمة 502 مليار دولار ، وتضمن مشروع ضخم بأستراليا لتحويل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح الي وقود صديق للبيئة وقيمته 70 مليار دولار. كذلك بلغ الإستثمار في بناء المصانع 135 مليار دولار وتتضمن بناء مصنع حديد وأسمنت بالهند بقيمة 14 مليار دولار وبناء مدينة لصناعة الدواء بفيتنام ب 10 مليار دولار. كما تم إستثمار 30 مليار دولار لإنتاج الهيروجين الأخضر بدولة عمان.

	القيمة بالمليار دولار		معدل النمو	العدد		معدل النمو
	2020	2021	(%)	2020	2021	(%)
الإجمالي	**484**	**1,188**	**145%**	**1,262**	**2,115**	**68%**
أكبر 10 صناعات من حيث القيمة						
الطاقة المتجددة	198	502	154%	802	1,193	49%
العقارات الصناعية	52	135	160%	52	152	192%
مشروعات عقارية سكنية وتجارية	13	30	131%	45	143	218%
التعدين	21	39	86%	65	109	68%
الطاقة	30	116	287%	55	109	98%
البترول والغاز	60	139	132%	71	102	44%
الإتصالات	42	61	45%	52	92	77%
البنية التحتية للنقل	41	49	20%	52	90	73%
البتروكيماويات	19	90	374%	25	59	136%
مشروعات المياه والصرف الصحي	3	9	200%	21	18	-14%

المصدر: تقرير الأونكتاد للاستثمار العالمى 2022

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

◄ الاستثمارات الدولية في مصادر الطاقة المتجددة حسب المنطقة 2011-2021 (عدد المشاريع)

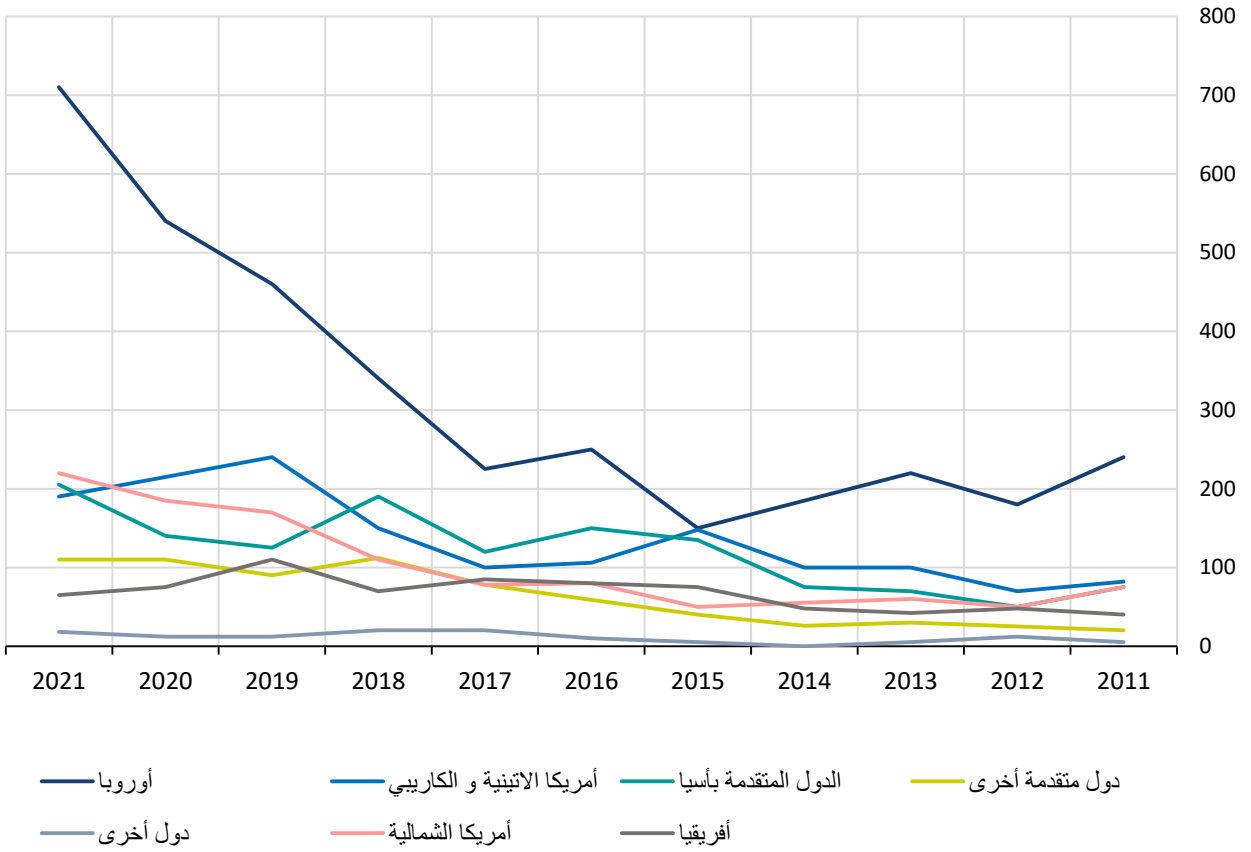

يمثّل تمويل مشاريع الطاقة المتجددة والاستثمارات التأسيسية 70 % من جميع الاستثمارات الدولية المتعلقة بتغير المناخ في عام 2021 ، حيث استحوذت المشاريع في الاقتصادات المتقدمة على النصيب الأكبر (61 %) ، واستحوذت أوروبا وحدها على ما يقرب من نصف مشاريع الطاقة المتجددة ، تليها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الشمالية وآسيا النامية - اجتذب كل منها حوالي 200 مشروع في عام 2021.

تضاعف عدد المشاريع الدولية في مجال الطاقة المتجددة في إفريقيا بين عامي 2011 و 2021 ، من 36 إلى 71، بما في ذلك العديد من المشاريع العملاقة مثل مشروع الطاقة إلى x لبناء محطة هيدروجين بقدرة 30 جيجاوات في موريتانيا (تقدر بنحو 40 مليار دولار).

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

تأثير الضرائب على الإستثمار الأجنبى المباشر العالمى

- تؤثر السياسات الضريبية علي جاذبية الدول للإستثمار الأجنبي المباشر حيث تتم إتاحة الفرصة للإستثمارات الأجنبية المباشرة للحصول علي إعفاءات وتسهيلات ضريبية في الدول الأجنبية وبالتالي زيادة الأرباح العائدة علي هذه الإستثمارات. وفي المقابل تتنافس الدول في جذب الإستثمارت عن طريق توفير المزيد من التسهيلات الضريبية حتي وصلت معدلات الضرائب في بعض الدول الي نسب متدنية جدا مما قد يتسبب في الضرر لدول أخري. **وبالتالي تسعي المنظمات العالمية في الوقت الحالي الي فرض حد أدني عالمي للضرائب علي المنظمات متعددة الجنسيات التي يتعدي حجم إيراداتها 750 مليون يورو فأكثر في محاولة للحد من المنافسة الضريبية الضارة بين الدول لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.**

- **تؤثر الضرائب علي قرارات المستثمر في تحديد الدولة المستثمر بها، وفي حالة تساوي العائد علي الإستثمار في أكثر من دولة يقوم المستثمر بإختيار الدولة التي تفرض أقل معدل للضرائب،** حتي في حالة إختلاف العائد علي الإستثمار بين الدول قد يفضل المستثمر الدولة ذات العائد الأقل في حالة انها تقدم تسهيلات ضريبية أعلي فيما يعرف بالتأثير الضار لقرارات الإستثمار التي يتم إتخاذها بناء علي معدلات الضرائب.

- **يتأثر قرار المستثمر فيما يخص حجم الإستثمار المستهدف** بالضرائب المفروضة علي الأرباح حيث سيقوم المستثمر بزيادة حجم إستثماراته من أجل الوصول الي الحد الأدني المطلوب من العائد علي الإستثمار بعد خصم الضرائب. علي سبيل المثال، في حالة تحقيق صافي ربح بعد خصم الضرائب أكبر من الحد الأدني المطلوب للعائد علي الإستثمار يكون بمثابة محفز لإستثمار المزيد من الأموال.

- تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتحويل أرباحها من دول ذات معدلات ضرائب أعلي الي دول ذات معدلات ضرائب أقل مما يؤثر بشكل كبير علي الدولة المستثمر بها وحجم الإستثمار.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

- أستطاعت الدول النامية ذات متوسط معدل الضريبة الفعلية (Effective Tax Rate) أقل من 15% جذب حوالي 6% فقط من إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر التراكمي في الدول النامية

- في حين بلغت حصة الدول النامية ذات متوسط معدل الضريبة الفعلية الأقل من 21% نسبة 35% من الإستثمار الأجنبي المباشر التراكمي في الدول النامية.

نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر التراكمي في الدول النامية وفقا لمتوسط معدل الضريبة الفعلي لعام 2017

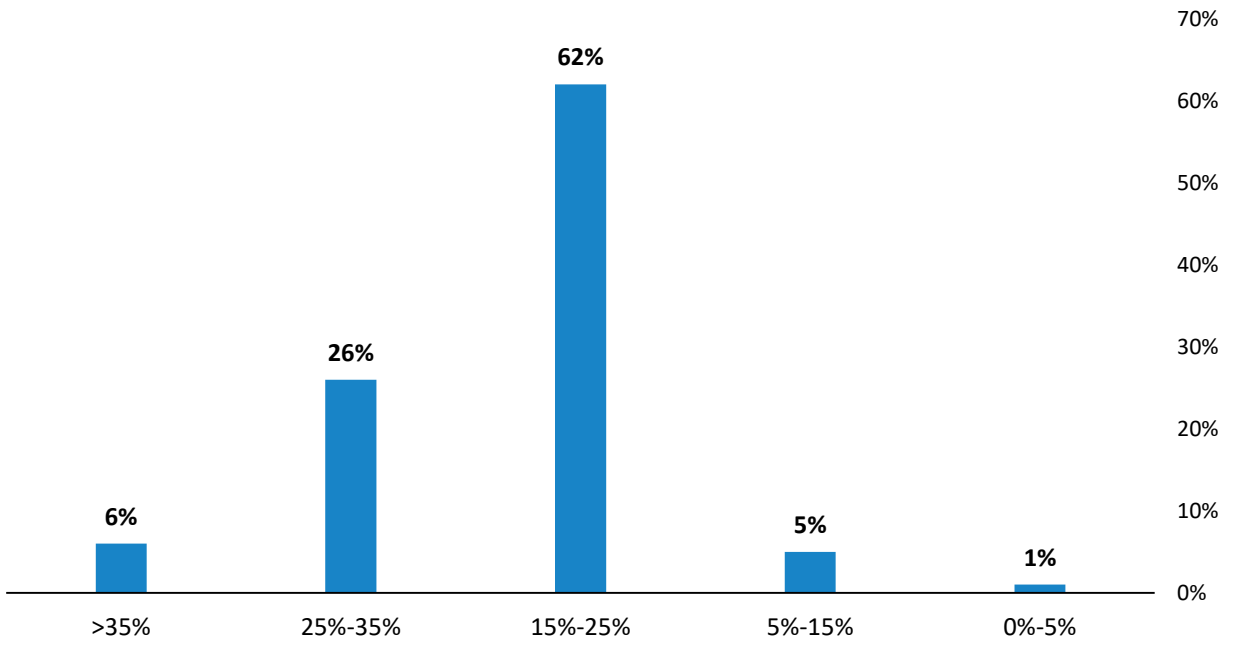

المصدر: تقرير الأونكتاد للاستثمار العالمى 2022

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الإستثمار الأجنبى المباشر فى مصر

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

قدمت مصر خططاً وإستراتيجيات طموحة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لتهيئة المناخ الإستثمارى

حددت مصر استراتيجيتها التنموية في رؤيتها 2030 ، والتي تهدف لتعزيز حياة أفضل لمواطنيها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي إطار رؤية 2030، حيث تسعى مصر لتصبح من بين أفضل 30 بلد من حيث حجم الاقتصاد والقدرة التنافسية السوقية، وجودة المعيشة، والتنمية البشرية، وجهود مكافحة الفساد.
وتعكس تلك الاستراتيجيات التزام الحكومة بالتصدي للعقبات الرئيسية فيما يتعلق بإصلاح السياسات الهيكلية والحوكمة لتمهيد الطريق لاستمرار النمو الاقتصادى وتحسين مناخ للاستثمار

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد المرحلة الثانية 2019-2022 : والتي تسعى إلى تحقيق أهداف مثل تحسين الخدمات العامة والإدارة، والشفافية، وتعزيز إنفاذ القانون بشكل أفضل .

استراتيجية مصر الرقمية 2030 ، والتي تتضمن ثلاثة محاور رئيسية : التحول الرقمي والمهارات الرقمية ، والوظائف والابتكار الرقمي- في المجالات الأساسية للبنية التحتية الرقمية ، والإطار التشريعي .

استراتيجية تطوير المنطقة الاقتصادية لقناة السويس 2020 – 2025 : والتي تهدف إلى جذب المزيد من المستثمرين إلى المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بين عامي 2020 و2025 ، لإيصال أهدافها بشكل أفضل للقطاع اللوجستي، ولجذب الاستثمارات، ولتسريع عملية تحديد المشاريع الرئيسية

إستراتيجية الطاقة المستدامة المتكاملة حتى عام 2035 : والتي تضمن أمن الطاقة المستمر والمتنوع، وتهيئ الظروف اللازمة لتمكين زيادة تطوير مصادر الطاقة المتجددة من خلال إشراك كافة القطاعات .

استراتيجية تنمية وإدارة موارد المياه 2050 : التي ترتكز على أربعة محاور رئيسية، وهي: موارد المياه، والاستهلاك، وتحسين جودة المياه، والإدارة المتكاملة لموارد المياه .

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

مناخ الاستثمار في مصر آخذ في التحسن بفضل إصلاحات الاقتصاد الكلي على مدار السنوات السابقة، ولكن التحديات مازالت مستمرة

- **تحسن مناخ الاستثمار في مصر بفضل إصلاحات الاقتصاد الكلي على مدار السنوات السابقة،** وتعد مصر واحدة من أسرع الأسواق الناشئة نموًا قبل تفشي أزمة COVID-19 ، حيث كانت مصر الاقتصاد الوحيد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي سجل نموًا اقتصاديًا إيجابيًا في عام 2020 ، على الرغم من جائحة COVID-19.

- **أعلنت مصر عن خطط لإطلاق جولة ثانية من الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد** ، ومعالجة تحديات السياسات الجمركية والتجارية طويلة الأمد ، وتحديث قاعدتها الصناعية ، وزيادة صادرات.

- **تدرك الحكومة أهمية جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) حيث أنه من أفضل الحلول لتحقيق استدامة ونمو في موارد النقد الأجنبي للبلاد،** وعليه فلقد أعلنت الدولة عزمها على خلق بيئة أكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبي المباشر. ولقد صنفت الأونكتاد مصر على أنها الوجهة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا بين عامي 2016 و 2020.

- **قامت مصر بتسريع خططها لتوليد 42% من الكهرباء من مصادر متجددة لمدة 5 سنوات ، وتعطي الأولوية للاستثمارات في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ، والهيدروجين الأخضر** ، وتحلية المياه ، والنقل المستدام ، والمركبات الكهربائية ، والمدن والشبكات الذكية ، ومواد البناء المستدامة.

- **علي الرغم ان مصر تعتبر ثاني أكبر دولة مستقبلة للإستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا لعام 2021 الا انه إنخفض بمعدل 12% مقارنة بعام 2020 نتيجة عدم الإستمرار في بعض الإستثمارت المتعلقة بقطاع الإستخراجات** ، بينما بلغ الإستثمار الأجنبي المباشر بدولة المغرب 2.2 مليار دولار في عام 2021.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الإستثمار الأجنبي المباشر لأكبر 5 دول فى أفريقيا 2007 - 2021

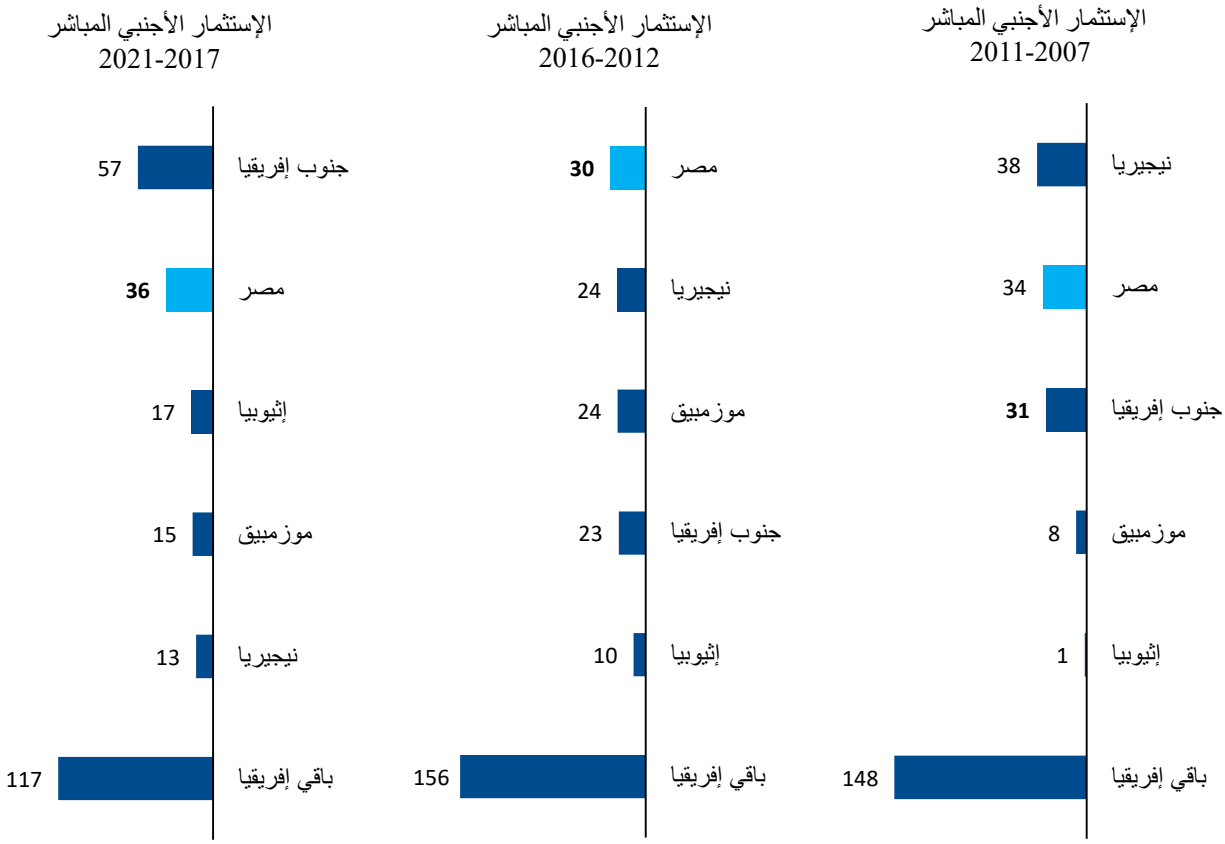

- **أصدرت مصر العديد من قوانين الإصلاح التنظيمي** ، بما في ذلك قانون الاستثمار الجديد في عام 2017 ؛ قانون "الشركة الجديدة" وقانون الإفلاس في 2018 ؛ وقانون جمارك جديد في عام 2020. تهدف هذه القوانين إلى تحسين مناخ الاستثمار والأعمال في مصر ومساعدة الاقتصاد على تحقيق إمكاناته الكاملة. تم تصميم قانون الاستثمار لعام 2017 لجذب استثمارات جديدة لتقديم المزيد من الحوافز للمستثمرين، وتوحيد القواعد المتعلقة بالاستثمار، وتبسيط الإجراءات. وبالمثل ، يهدف قانون الجمارك لعام 2020 إلى تبسيط جوانب إجراءات الاستيراد والتصدير ، بما في ذلك من خلال نظام النافذة الواحدة ، والمدفوعات الإلكترونية ، وعمليات التخليص المعجل للشركات المصرح لها.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

- **ستستضيف مصر مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ ، COP 27 ، في نوفمبر 2022**. وإدراكًا للتحديات الهائلة من آثار تغير المناخ ، أعلنت الحكومة تخصيص 30% من الاستثمارات الحكومية في ميزانية 2023/2022 إلى الاستثمارات الخضراء ، ارتفاعًا من 15% في السنة المالية 2022/2021 ، وبحلول عام 2030 ستكون جميع النفقات الاستثمارية الجديدة للقطاع العام خضراء.

- **تواصل مصر سعيها للاستثمار في العديد من المشاريع الضخمة ، بما في ذلك بناء المدن الذكية ، وتعزيز فرص استخراج المعادن**. وتعتزم مصر الاستفادة من موقعها الذي يربط الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا لتصبح بوابة التجارة والاستثمار الإقليمية ومركز الطاقة وتأمل في جذب استثمارات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبرنامج التحول الرقمي.

- **مصر طرف في أكثر من 100 معاهدة استثمار ثنائية ، بما في ذلك مع الولايات المتحدة.** وهي عضو في منظمة التجارة العالمية (WTO) ، واتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) ، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA). في العديد من القطاعات، ولا يوجد فرق قانوني بين المستثمرين الأجانب والمحليين.

المؤشرات والتصنيفات الرئيسية

- مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية	2021	**117 من 180**
- مؤشر الابتكار العالمي	2022	**89 من 132**
- مؤشر سهولة الأعمال	2020	**114 من 190**
- نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (البنك الدولي)	2021	**$3,510**

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى مصر من عام 2000 الى 2021 (مليار دولار)

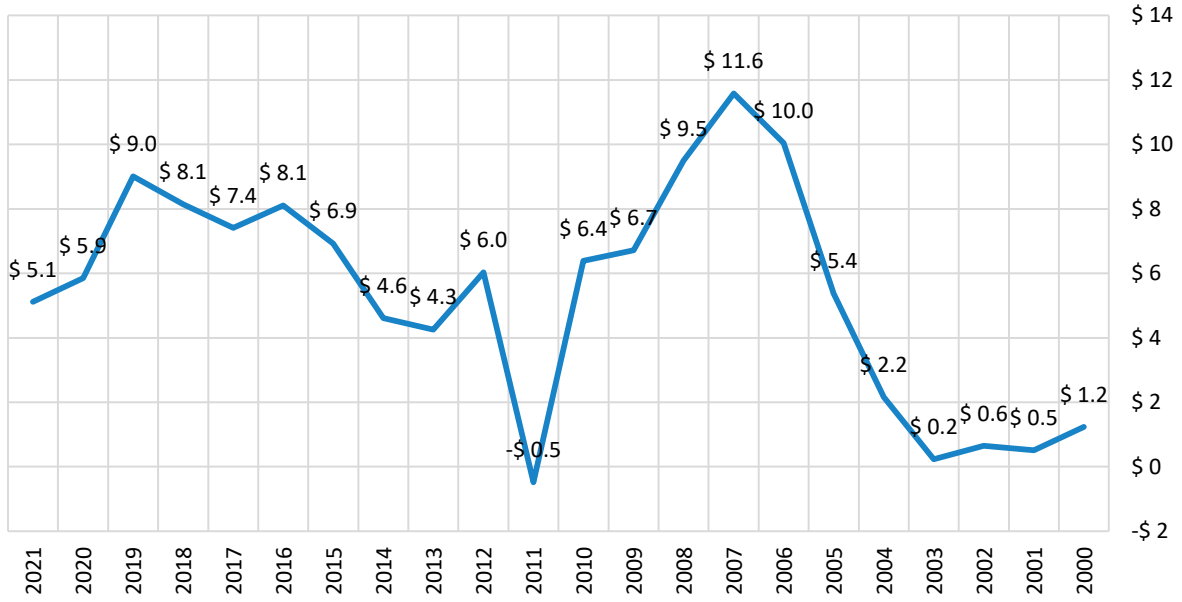

المصدر: تقرير الأونكتاد للاستثمار العالمى 2022

- **بلغ الاستثمار الاجنبي المباشر أقصي قيمه له عند 11.6 مليار دولار في عام 2007** ،والذي جاء مدعوماً بتحسين المناخ الاستثماري في مصر ، وبيع شركات محلية لمستثمرين أجانب بالإضافة إلي تحسين النظام الضريبي في مصر و وتواصل جهود الإصلاح المالي والنقدي أدي إلي زيادة نشاط شركات الاستثمار.

- **في عام 2006 أطلقت الحكومة المصرية استراتيجية جديدة للمشاركات بين القطاع العام والخاص،** وهدف الاستراتيجية تشجيع الاستثمار الخاص في الخدمات الأساسية مثل المياه، والكهرباء، والغاز، ومعالجة النفايات، وبناء الطرق والنقل ولذلك فقد أقرت الإستراتيجية في ذلك العام بأنه من الضروري القيام بسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والقانونية والمؤسسية التي تمكننا من الاستفاده من الاثر الإيجابي للخصخصة وقد تضمنت في ذلك:

  - إصلاح وتعديل القوانين التي تحكم الاستثمارات الخاصة في مرافق البنية التحتية،
  - إصلاح وتحسين الإطار المؤسسي
  - تطوير استراتيجية للاتصال

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

- **وفي أعقاب أحداث يناير 2011 انخفضت معدلات النمو وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر حيث بلغت قيمتها (-483) مليون دولار** وقد أثر ذلك علي ارتفاع في معدل البطالة ثم عاد التدفق الأجنبي المباشر لمصر بعد استقرار الحياة السياسية وتحسن الظروف الاقتصادية تدريجياً ، وأخذت الدولة علي عاتقها العديد من الإصلاحات الاقتصادية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي ، ففي عام 2015 قامت بتعديل قانون الاستثمار لعام 2015 لجذب الاستثمارات الأجنبية وتقديم الحوافز الضريبية ، ومنذ ذلك العام بدأ معدل البطالة في الانخفاض تدريجياً.

- **عادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الارتفاع بشكل كبير فى عام 2019 حيث بلغ 9 مليار دولار وهو الأعلي منذ عام 2008 مدفوعا بشكل رئيسي بقطاع النفط والغاز،** كما كان لقطاع الاتصالات والسلع الاستهلاكية والعقارات دور كبيرا في جذب الاستثمارات، كذلك جذبت مصر فى عام 2019 أكبر عدد من الاستثمارات الموجهة للشركات الناشئة فى شمال افريقيا والشرق الأوسط بأكمله وتصدر قطاع التكنولوجيا المالية القطاعات التى سعت مصر إلي تحسينها عام 2019 وأصبحت التكنولوجيا المالية من أكبر القطاعات جذباً لرؤوس الأموال كما صدر في ذات العام قانون الاستثمار الجديد المعدل بالقانون رقم 141 لسنة 2019 والذي يهدف إلى تعزيز إدارة المشاريع الاستثمارية وتبنى مجموعة تشريعية أكثر ارتباطًا ببيئة الاستثمار لتقويه ثقة المستثمرين وتقوية شعورهم باليقين تجاه استثمارهم.

- **بلغت الاستثمارات الأجنبية التي جذبتها مصر خلال عام 2020 حوالى 5.9 مليار دولار، ويعد هذا تراجعًا بنسبة 35.1% مقارنة بعام 2019 الذى بلغ فيه 9 مليار دولار،** متأثرة بذلك بتداعيات انتشار فيروس كورونا والإجراءات المصاحبة له، والتى أثرت سلباً علي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فى العالم كله والتى تراجعت ايضاً بنحو 35% خلال عام 2020، **وفى عام 2021 سجل الاستثمار الأجنبي المباشر نحو 5.1 مليار دولار مقابل 5.9 مليار دولار في عام 2020، بتراجع 12.5% ، لتحتل المركز الثالث كأكثر الدول العربية المستقبلة للاستثمار بعد دولة الإمارات والسعودية.**

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

ملخص حوافز الاستثمار فى مصر

	المحفزات المُقدمة	شروط المحفزات	المُستهدف
المناطق الحرة Free Zones	إعفاء من ضريبة أرباح الشركات او الضريبة على أرباح أسهم الشركات، على ان تكون الإيرادات من الأنشطة التجارية والصناعية	للمشروعات العاملة بالمناطق الحرة، على ان يكون رأس المال بأحد العملات الحرة ويُسدد بالكامل عند التأسيس، والا يقل رأس المال المصدر عن 10 مليون دولار، والا تقل تكاليف الإستثمار عن 20 مليون دولار	جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية وزيادة الصادرات
	إعفاء من ضريبة القيمة المضافة للأصول والمعدات الرأسمالية المملوكة للمشروع واللازمة للإنتاج		
	إعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية للواردات والصادرات		
	إعفاء من الرسوم الجمركية للمكونات المحلية عند تصدير المنتجات إلى السوق المحلي		
المناطق الإستثمارية Invetment zones	السماح الجمركي المؤقت والدروباك	للمشروعات العاملة بالمناطق الإستثمارية، على ان يكون الحد الأدني لرأس المال المصدر 250 ألف جنية يودع منها 10% عند التأسيس	جذب الإستثمارات الأجنبية والمحلية وتوفير فرص عمل
	يتولى المكتب التنفيذي للمنطقة إصدار كافة التصاريح والموافقات والتراخيص		
	يختص رئيس مجلي إدارة المنطقة بترخيص المشاريع دون الحاجة لقيد المشروع بالسجل الصناعي		
المناطق التكنولوجية Technology zones	لا تخضع جميع الأدوات والالآت اللازمة للعمل للضرائب والرسوم الجمركية المفروضة	للمشروعات العاملة بالمناطق التكنولوجية، على ان يكون الحد الأدني لرأس المال المصدر 250 ألف جنية يودع منها 10% عند التأسيس	مجال الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتصميم وتطوير الإلكترونيات ومراكز البيانات وتطوير البرمجيات

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

تابع	المحفزات المُقدمة	شروط المحفزات	المُستهدف
المحفزات العامة General Incentives	ضريبة جمركية 2% على إستيراد الالآت والمعدات اللازمة للمشروع	ان تكون المشروعات خاضعة لأحكام قانون الحوافز العامة	جميع المشروعات عدا المقامة بنظام المناطق الحرة
	الإعفاء من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر العقاري لمدة 5 سنوات		
	الإعفاء من الضريبة والرسوم لعقود تسجيل الأراضي اللازمة للمشروع		
المحفزات الخاصة Special Incentives	خصم 50% من التكاليف الإستثمارية بدون ان يتجاوز 80% من رأس المال المدفوع ولمدة لا تتجاوز الـ 7 سنوات	ان يكون المشروع في المناطق الجغرافية الأكثر إحتياجًا للتنمية طبقًا للخريطة الإستثمارية	المشروعات كثيفة العمالة، المشروعات المتوسطة والصغيرة، المشروعات التي تعتمد على الطاقة المتجددة او تنتجها، مشروعات إنتاج الكهرباء، وصناعة السيارات وغيرها
	خصم 30% من التكاليف الإستثمارية بدون ان يتجاوز 80% من رأس المال المدفوع ولمدة لا تتجاوز الـ 7 سنوات	لباقي المناطق الجغرافية طبقًا للخريطة الإستثمارية	
المحفزات الإضافية Additional Incentives	السماح بإنشاء منافذ جمركية خاصة لصادرات المشروع او وارداته	ان يعتمد تمويل المشروع على موارد النقد الأجنبي المحول من الخارج، تصدير على الأقل 50% من منتجاتها للخارج، ان يتضمن نشاط الشركات العاملة في احد مجالات التقنية الحديثة المتطورة ونقلها لمصر، ان تكون نسبة المكون المحلي على الأقل 50% من الخامات ومستلزمات الإنتاج	زيادة الصادرات وإستغلال الموارد المحلية
	تتحمل الدولة تكلفة توصيل المرافق إلى المشروع او جزء منها		
	تتحمل الدولة جزء من تكلفة التدريب الفني للعاملين		
	رد نصف قيمة الأرض المخصصة للمشروعات الصناعية في حالة بدء المشروع خلال عامين من تاريخ إستلام الأرض		
	تخصيص إراضي بالمجان لبعض الأنشطة الإستراتيجية		

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

معوقات الاستثمار فى مصر

ان الاستثمار هي عملية مستمرة وليست مرحلة تقتصر على عملية جذب الاستثمارات فقط، بل تتعدي ذلك الى محاور أخري تتمثل في العمل على استمرار الحفاظ على جاذبية بيئة الأعمال على نحو يضمن بقاء تلك الاستثمارات بل ونموها والعمل على تحفيزها لمزيد من النمو والتوسع ،

وحيث انه من الاختصاص الرئيسي للدولة والدور الأساسي للحكومة، يقوم على العديد من المهام لعل أبرزها تهيئة بيئة اعمال أكثر جذبا للاستثمار وأكثر قابلية لاستقبال المشروعات الاستثمارية وكذا الحفاظ على تلك الاستثمارات القائمة ،

ومراحل دورة حياة أي مشروع استثماري على اختلاف الشكل القانوني الذي يتخذه المشروع، تتكون من سلسلة مترابطة وحلقات متصلة من ثلاثة مراحل رئيسية:

أولاً :مراحل إقامة المشروع – مرحلة تأسيس المشروع الاستثماري،

ثانياً :مرحلة التشغيل " ما بعد التأسيس " – بدء النشاط او الإنتاج الفعلي وتتضمن خطوات عدة منها الحصول على الأراضي والتمويل وغيرها، انتها ء الى الإنتاج الفعلي والتسويق المحلى أو التصدير الخارجي ، وتتصل بالإجراءات المتعلقة بالتشغيل الفعلي للمشروع، أو ما يمكن تعريفها بانها مرحلة تحويل هذا الكيان القانوني الورقي إلى واقع ملموس وكيان على ارض الواقع بداية من الحصول على ارض المشروع ومستلزمات الإنتاج/النشاط ومرورا ببدء الإنتاج او النشاط الفعلي، وما يلى ذلك من تسويق للمنتج داخليا او التصدير للخارج وما يرافق ذلك كله من متطلبات تخص هذه المرحلة من حصول على كافة التراخيص والموافقات اللازمة من الجهات الإدارية المختصة فني او قانونيا، بالإضافة الي سداد مستحقات الدولة من جمارك أو ضرائب او رسوم أخري.

وهنا يتداخل دور الجهات الإدارية المختصة بالأشراف الفنى والقانونى على المشروعات الاستثمارية فى كافة خطواتها وإجراءاتها، والتى يتوجب أن يتعامل معها المستثمر فى هذه المرحلة،

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

ولابد من حصر وتقييم التحديات التي تواجه المستثمرين، والتنسيق بشأنها مع الوزارات المختصة والمسئولة عن إصدار الموافقات والتراخيص اللازمة لبدء ممارسة الشركات لنشاطها، بهدف اتخاذ الإصلاحات الضرورية، والمتابعة بصفة دورية بالشكل الذي يضمن قيام الشركات بالإنتاج الفعلي بما يساهم في توفير المزيد من فرص العمل وتحقيق زيادة الإنتاج وتعزيز تنافسية الاقتصاد المصرى،

ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

1. تحديات تتعلق بمنظومة الأراضى (توافرا - وتسعيرا - وتخصيصا - وتعديل للاستخدام - وتعديات - وتداخلات - تعدد لجهات الولاية)
2. تحديات تتعلق بمنظومة التراخيص والتصاريح والموافقات (من طول مدة الاستخراج - تعدد الجهات المصدرة - ارتفاع الرسوم - تراخيص بناء - تراخيص صناعية - تراخيص نوعية أخرى حسب النشاط)
3. تحديات تتعلق بالبنية الأساسية والمرافق كهرباء، مياه، طاقة (ارتفاع الرسوم الخاصة بها - وطول إجراءات التقديم للحصول على الخدمة.
4. صعوبة الحصول على التمويل اللازم
5. تعقيدات إدارية تتعلق بصعوبات خاصة بسداد الضرائب، والتقديرات والربط الجزافي للضرائب، وارتفاع الرسوم المقررة من بعض الجهات.
6. تحديات تتعلق بالإفراجات الجمركية
7. تحديات تتعلق بإجراءات تسجيل الملكية
8. تحديات تتعلق بإنفاذ العقود
9. طول المدة الزمنية اللازمة للحصول على الموافقات الأمنية الخاصة بالمستثمرين الأجانب

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

ثالثاً :مرحلة التصفية والخروج من السوق – حالات الاعسار – عندما لا يتمكن المشروع الاستثماري من تحقيق الغرض منه في أي مرحلة من عمره، أو ربما يقرر المؤسسون عدم رغبتهم في الاستمرار فيه وبانتهاء التصفية والانقضاء، تفقد الشركة شخصيتها القانونية المعنوية وذمتها المالية المستقلة ولا يصبح لها أ ي وجود. وتختلف حسب نوع الشكل القانوني للشركة سواء كانت شركة أموال أو شركة اشخاص وعند حل وانقضاء الشركة، فان التصفية تتطلب إجراء الآتي:

1. بيع أصول الشركة وممتلكاتها
2. تحصيل جميع الديون المستحقة للشركة
3. سداد جميع الديون المستحقة على الشركة
4. دفع ما تبقي من أموال نقدية إلى الشركاء على حسب حصصهم في الشركة

أهم التحديات التى تواجه المشروع الاستثماري فى مرحلة التصفية:

- **تتمثل اهم التحديات التي تواجه المشروع الاستثماري في مرحلة التصفية في الحالات المتعلقة بالإعسار أو عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات للدائنين**
- **عدم تفعيل قانون الإفلاس وإعادة الهيكلة بصورة كاملة**
- **يستغرق الوقت اللازم لتصفية الشركات في حالات الاعسار تقريباً 2.5 سنة**
- **ارتفاع التكلفة الخاصة بعمليات التصفية في حالات الاعسار**
- **انخفاض معدل استرداد الدين على أساس السنتات التي يستردها الدائنون عن كل دولار مسترد من خلال اجراءات إعادة التنظيم أو التصفية أو إجراءات إنفاذ الديون (نزع الملكية أو الحراسة) بحيث تصل في مصر إلى 23.4 سنت لكل دولار دين**

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الهيئات والمؤسسات المسئولة عن جذب الإستثمار فى مصر

	مؤسسات جذب الإستثمار	سنة التأسيس
1	الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة	1971

الوزارات فى مصر (33 وزارة)

	اسم الوزارة
1	وزارة الداخلية
2	وزارة الخارجية
3	وزارة التعاون الدولي
4	وزارة الهجرة وشؤون المصريين
5	وزارة النقل
6	وزارة الكهرباء والطاقة
7	وزارة البترول والثروة المعدنية
8	وزارة التجارة والصناعة
9	وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية
10	وزارة المالية
11	وزارة التضامن الإجتماعي
12	وزارة السياحة والآثار
13	وزارة الثقافة
14	وزارة الشباب والرياضة
15	وزارة التربية والتعليم
16	وزارة العدل
17	وزارة الصحة والإسكان

	اسم الوزارة
18	وزارة القوى العاملة
19	وزارة قطاع الأعمال
20	وزارة الدفاع
21	وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية
22	وزارة الأوقاف
23	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
24	وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي
25	وزارة الموارد المائية والري
26	وزارة البيئة
27	وزارة الإتصالات
28	وزارة التنمية المحلية
29	وزارة التموين والتجارة الداخلية
30	وزارة الدولة للإعلام
31	وزارة الإنتاج الحربي
32	وزارة الطيران المدني
33	وزارة المجالس النيابية

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

فرص واعده للإستثمار الأجنبى فى مصر

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

لدى مصر العديد من الثروات التى تعزز من فرصها لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر

الرمال البيضاء ـ خام السيليكا

- **تعتبر مصر من البلاد الغنية بالموارد الطبيعية وموارد الطاقة المتجددة الغير مستغلة** ، حيث تمتلك العديد من الخامات الرئيسية التى قد تدفع عجلة الإقتصاد المصري إن أحسن إستغلالها بتطبيق **مفهوم خلق القيمة او بمعنى آخر القيمة المضافة**. ويعد إستغلال الخامات الرئيسية من المشاريع القومية التي تساهم في تحسين العجز في الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما ان لها دورًا في تشغيل القوى العاملة، وتدخل في كثير من الصناعات التكنولوجية المهمة.

- **ومن بين هذه الموارد الرمال البيضاء ـ خام السيليكا والتى تستخدم فى إنتاج الألياف الضوئية، والخلايا الشمسية** التى تبرز أهميتها هذه الأيام مع تزايد الاتجاه إلى الاستفادة من الطاقة الشمسية كأحد أهم مصادر الطاقة البديلة والنظيفة، **كما تدخل فى صناعة الزجاج والرقائق الإلكترونية والكثير من الأجهزة والمواد الصناعية، التى تقوم عليها التكنولوجيا الحديثة.**

- **يصل نسبة تركيز خام السيليكا فيها 98.8% والذى يعد ميزة تنافسية تعطى مصر أفضلية عن دول اخرى**، وتصدر مصر الطن الخام منها بحوالي 20 دولار ثم يعاد بيعها بنحو 150 دولار، ويُصنع منها الزجاج الذى يصل سعر الطن منه إلى 1000 دولار، ويُصنع منها أيضاً الخلايا الشمسية التي تصل سعر الطن منها إلى 10 ألاف دولار، وكذلك الرقائق الإلكترونية التي تصل سعر الطن منها إلى 100 ألف دولار.

أولاً: صناعة الزجاج

- **بلغت صادرات مصر من الزجاج نحو 385 مليون دولار في عام 2021 ، حيث تستغل مصر الرمال البيضاء في صناعة الزجاج**، وتمتلك مصر 3 مجمعات صناعية لإنتاج الزجاج المسطح بالعين السخنة والعاشر من رمضان ومدينة السادات. ولديها أكثر من 30 مصنع متخصص في جميع أنواع الزجاج ما بين زجاج القوارير والزجاج الدوائي والكريستال.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

ثانياً: الخلايا الشمسية

- **أستوردت مصر بما يعادل 62 مليون دولار عام 2020 من الخلايا الشمسية، حيث أنها لا تمتلك الخبرة الكافية لإستغلال مورد رمال السيليكا فى تصنيع الخلايا الشمسية.**

- تحتل الصين ما يزيد عن 90% من حصة السوق المصري من واردات الخلايا الشمسية، على الرغم من ان مصرغنية بالمورد الرئيسي لصناعة هذه الألواح وهو رمال السيليكا، بالإضاف لإمتلاكها مصدر إشعاع شمسي يترواح ما بين 2300 إلى 3000 كيلو وات/متر مربع - مقارنة بأوروبا الذى يتراوح ما بين 800 الى 1500 كيلو وات/متر مربع - والتي تعتبر من أعلى المعدلات في العالم.

كيفية معالجة مشكلة نقص الخبرة فى صناعة الخلايا الشمسية

- **تجري الحكومة مفاوضات مع شركات صينية لإنشاء مجمع صناعي متكامل لإنتاج مكونات الألواح الطاقة الشمسية في مصر بقيمة إستثمارية 2.3 مليار دولار**، وسيضم المجمع مصانع للسيليكون والبولي سيليكون وتقطيع الرقائق ووحدات الخلايا والزجاج، بالإضافة إلى محطة كهرباء.

- **عرضت الهيئة العامة للإستثمار في مصر فرصة إستثمار في الزعفرانة بمحافظة البحر الأحمر مع الهيئة العامة للإنتاج الحربي** لمشروع يهدف إلى إستغلال الخامات المصرية الأولية في إنتاج ألواح الطاقة الشمسية لتوفير إحتياجات السوق المحلي والتصدير، بتكلفة إستثمارية 1 مليار دولار وطاقة إنتاجية 1 جيجا وات ألواح طاقة شمسية سنويًا.

- **يجب زيادة فرص الإستثمار لإستغلال الموارد المتوفرة بباقي المناطق** مثل وادي قنا وجبال يلق والمنشرح بشمال سيناء ومنطقة ابو زنيمة وهضبة الجنة بجنوب سيناء. كما يجب الإستعانة بالخبرات الأجنبية من الدول المتفوقة في المجالات مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية وفيتنام.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

العائد من الإستثمار فى صناعة الخلايا الشمسية

- **التماشي مع خطة الدولة الإستراتيجية للطاقة حتى عام 2035** التي تستهدف الوصول بنسبة مساهمة الطاقة المتجددة إلى 42% من إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة.

- **تحقيق الإكتفاء الذاتي من الخلايا الشمسية، والحد من واردات الخلايا الشمسية** من الدول الأخرى بل والتصدير إليها، والتي بدورها ستزيد من الدخل الدولاري من الطاقة المتجددة. وتماشيًا مع إتفاقية باريس للمناخ التي وقعت مصر عليها عام 2016 ضمن 194 أخرى بالسعي لتقليل إنبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الإحتباس الحراري، والتي سوف تأتي نتيجة الإعتماد بصورة أكبر على الطاقة المتجددة.

ثالثاً: أشباه الموصلات "الرقائق الإلكترونية"

- **تعتبر أشباة الموصلات الدقيقة ضرورية للأجهزة الإلكترونية** مثل أجهزة الراديو والتلفزيون وأجهزة الكمبيوتر وأجهزة الكمبيوتر المحمولة والهواتف الذكية والمركبات ومعدات التشخيص الطبي وما إلى ذلك. تعتبر بالغة الأهمية لدرجة أن البعض يسميها "الزيت الجديد" للقرن الحادي والعشرين.

- **بلغت مبيعات أشباه الموصلات في العالم 595 مليار دولار لعام 2021**، بزيادة قدرها 26.3% عن عام 2020، وتشتهر الدول الاسيوية بصناعة اشباه الموصلات حيث احتلت تايوان المركز الاول في عام 2021 بنسبة 64%، كوريا الجنوبية بنسة 18%، ثم الصين بنسبة 7%.

- **بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع أشباه الموصلات 56.6 مليار دولار في عام 2021** ، توزعت الاستثمارات من دول مختلفة مثل 17 مليار دولار من شركة سامسونج الكورية الي امريكا، 19 مليار دولار من شركة انتل الامريكية الي ألمانيا.

- **تعتمد صناعة اشباه الموصلات علي مادة السيليكون** عن طريق مزجها بمواد اخري مثل الفوسفور و البورون ، وتصنع مادة السيليكون من رمال السيليكا المتواجدة في الكثير من الدول ومن ضمنها مصر التي تتواجد بها رمال السيليكا بكثافة التي من الممكن استغلالها بشكل **كبير** في صناعة السيليكون

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

تجربة الصين فى تطوير صناعة اشباه الموصلات

- **في عام 2000 أطلقت الصين خطة خمسية لتصبح مركزًا رائدًا للتصميم والتصنيع الدوائر المتاكملة (Integrated Circuit)** لتكون أكثر مطابقة لمتطلبات السوق المحلية ويتم تصدير كميات منها بشكل كبير للسوق العالمي، **وفيما يلي اهم الحوافز التى قدمتها الصين لتشجيع ذلك الاستثمار:**

- إعفاءات وتخفيضات ضريبة: يمكن لمصنعي الدوائر المتاكملة الحصول علي إعفاء ضريبي لمدة 5 سنوات من ضريبة الدخل بداية من اول سنة تحقق فيها الشركة لارباح، ثم يتبع بتخفيض الضرائب الي النصف لمدة 5 سنوات اضافية

- اعفاءات ضريبة القيمة المضافة علي المعدات والآلات المستوردة لمصنعي الدوائر المتاكملة

- إعفاء من رسوم الاستيراد على المعدات والآلات

- الإعفاء من رسوم الاستيراد وضريبة القيمة المضافة على المواد الخام

- الدعم المالي لبناء البنية التحتية الخاصة بصناعة الدوائر المتاكملة

- تسهيل إجراءات التخليص الجمركي لهذه الصناعة

- الاحتفاظ بالعملات الأجنبية: "بهدف تجنب مخاطر سعر الصرف ، يُسمح لمصنعي الدوائر المتاكملة (integrated circuit) بإيداع الأرباح بعد الضرائب في حسابات خاصة بالعملة أجنبية إذا كانت الأرباح يمكن استخدامها لإعادة الاستثمار في الصين.

- توفر الدولة المساعدة في انشاء شركات الاستثمار، هذا بالأضافة الي انشاء صناديق استثمار

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

◄ وفما يلى أكبر شركات أشباه الموصلات في العالم من حيث الحصة السوقية

الترتيب	الشركة	الدولة	الحصة السوقية
1	تي إس إم سي - TSMC	تايوان	% 54
2	سامسونج - Samsung	كوريا الجنوبية	% 17
3	يو إم سي - UMC	تايوان	% 7
4	جلوبال فاوندريز- Global Foundries	الولايات المتحدة	% 7
5	إس إم آي سي - SMIC	الصين	% 5
6	إتش إتش جرايس - HH Grace	الصين	% 1
7	بي إس إم سي - PSMC	تايوان	% 1
8	في آي إس - VIS	تايوان	% 1
9	دي بي هايتك - DB HiTek	الصين	% 1

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

مجالات يتجه لها العالم وتمثل فرصاً لجذب الاستثمار الاجنبي فى مصر

الهيدروجين الأخضر

- **يعد الهيدروجين الأخضر هو الموضوع الأبرز الآن على ساحة الاقتصاد الأخضر العالمي**، حيث يوفر حلول لتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والتي بدورها لها تأثير إيجابي على تحقيق أهداف اتفاقية باريس 2016. والتى ترسم خارطة طريق للنمو عن طريق طاقة نظيفة ذات انبعاثات كربونية ضئيلة، بهدف استبدال الوقود الأحفوري بالطاقة الخالية من الكربون.

- **بدأ التوجه العالمي لاستخدام الطاقة المتجددة وبلغت قيمة سوق إنتاج الهيدروجين 130 مليار دولار ومن المقدر أن تنمو بنحو 9.2٪ سنويًا حتى 2030.** وأعلنت العديد من الدول حول العالم بما فيها الدول المتقدمة مثل أستراليا وفرنسا، وأيضا الأسواق الناشئة مثل الهند والبرازيل، عن مبادرات للهيدروجين الأخضر، وقد انضمت مصر أيضا لتلك الأسواق.

- **الهيدروجين الأخضر وقود يعتمد إنتاجه على عملية تحليل الماء كهربائيًا بالاعتماد على طاقة ناتجة عن مصادر الطاقة المتجددة بدلاً من الوقود الأحفوري والغاز الطبيعي.** وإذا ما تمكّن العالم من تحويل إنتاج الهيدروجين إلى هيدروجين أخضر بدورة إنتاج نظيفة تمامًا منخفضة الكربون، سيكون وقود الهيدروجين متوفرًا كمصدر طاقة مستدام. وفيما يتعلق بنقل وتصدير الهيدروجين الأخضر، فبالإمكان نقله لمسافات قصيرة عن طريق شاحنات مخصصة لذلك؛ أما المسافات البعيدة فسوف تكون السفن والأنابيب هي الأنسب، لكن نظرًا لعدم وجود سفن متخصصة الآن لنقل الهيدروجين، فسوف يتم تصديره عبر تحويله إلى مادة الأمونيا التي يسهل نقلها على سفن مخصصة لذلك.

- **يعتبر الهيدروجين الأخضر أهم قطاع جديد في طموحات مصر لتصبح مركزا إقليمياً للطاقة** ، إذ وقعت اتفاقيات مبدئية بأكثر من 10 مليارات دولار مع شركاء دوليين، ومن المتوقع إعلان مشاريع أخرى في مؤتمر COP27 هذا العام، إضافة إلى إعداد استراتيجية وطنية للهيدروجين الأخضر.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

تحظى مصر بفرص واعدة بأن تكون لاعباً رئيسياً في مجال الهيدروجين الأخضر

- **تتمتع مصر بالموارد والإمكانيات التي تؤهلها لتكون رائدة فى هذا المجال لما لديها من وفرة في مصادر الطاقة المتجددة كالرياح والطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء** اللازمة لاستخراج الهيدروجين الأخضر من المياه، كما تعد مصر أحد أكبر موردي الأسمدة العالمية حيث بلغت 1.6 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من عام 2022 - لذا فإن تحويل عملائها الحاليين إلى الأمونيا المصنوعة من الهيدروجين الأخضر يجب أن يكون أمرًا بسيطًا نسبيًا ، حيث انه لدى الدول الأوروبية، على سبيل المثال، أهداف طموحة لخفض الانبعاثات، ومصر بالفعل المورد الرئيسي للأسمدة إلى أوروبا. فإذا تمكنت الشركات المصرية من التحول إلى "تخضير" الأسمدة الخاصة بها، يمكنها زيادة صادراتها بشكل أكبر

خطوات اتخذتها مصر لاجتذاب استثمار الهيدروجين الأخضر

- **وقَّعت مصر مذكرات تفاهم مع 7 شركات وتحالفات عالمية تعمل في مجال إنتاج الطاقة المتجددة باستثمارات تصل الى 30 مليار دولار** ، وذلك لتنفيذ مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر في المنطقة الصناعية بمدينة العين السخنة الواقعة بساحل خليج السويس على البحر الأحمر.

وفيما يلى تفاصيل المشروعات السبعة

1. **إنشاء شركة "غلوبال إك" البريطانية مصنعاً لإنتاج الهيدروجين الأخضر بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس** على مساحة 10 ملايين متر مربع، بحجم إنتاج يصل إلى مليونَي طن سنوياً، لتبلغ إنتاجية المشروع في مرحلته التجريبية 55 ألف طن من الوقود الأخضر، ليصل إلى 1.9 مليون طن في المرحلة الأولى للمشروع، التي تبدأ إنتاجاً فعلياً خلال عام 2026.

2. **إنشاء شركة "الفنار" السعودية مصنعاً لإنتاج الوقود الأخضر** يقع على مساحة 4 ملايين متر مربع، بطاقة إنتاجية إجمالية 500 ألف طن سنوياً، بحيث تبدأ المرحلة التجريبية بإنتاج 250 ألف طن من الوقود الأخضر، يليها تنفيذ المرحلة الأولى بإنتاج 250 ألف طن سنوياً.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

3. **إنشاء شركة "الكازار" الإماراتية مجمعاً صناعياً لإنتاج الهيدروجين الأخضر بمنطقة السخنة** على مساحة 37 ألف متر مربع، بحجم إنتاج إجمالي يبلغ 230 ألف طن سنوياً، إذ سيجري إنتاج 55 ألف طن منها في المرحلة التجريبية، ليصل الإنتاج سنوياً من الهيدروجين الأخضر إلى 175 ألف طن سنوياً، بدءاً من المرحلة الأولى في التشغيل الفعلي.

4. **إنشاء شركة "K & K" الإماراتية مصنعاً بالسخنة** لإنتاج 230 ألف طن سنوياً من الهيدروجين الأخضر.

5. **إنشاء شركة "MEP" مصنعاً لإنتاج الهيدروجين الأخضر بالمنطقة الصناعية في السخنة داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس** على مساحة 100 ألف متر مربع ، بطاقة إنتاجية تصل إلى 120 ألف طن سنوياً من الأمونيا الخضراء.

6. **إنشاء مجموعة "ACME" الهندية مصنعاً لإنتاج الوقود الأخضر في السخنة** على مساحة 4.5 مليون متر مربع ، بحجم إنتاج إجمالي للمشروع يصل إلى 2.2 مليون طن سنوياً من الهيدروجين الأخضر، إذ تبلغ إنتاجية المرحلة التجريبية 100 ألف طن سنوياً، لتصل الطاقة الإنتاجية في المرحلة الأولى الفعلية للمشروع إلى 2.1 مليون طن سنوياً.

7. **إنشاء شركة "أكتيس" البريطانية مجمعاً صناعياً في السخنة** لإنتاج الوقود الأخضر من الهيدروجين والأمونيا الخضراء، بطاقة إنتاجية تبلغ 200 ألف طن سنوياً، إذ سيجري إنتاج 50 ألف طن من الوقود الأخضر في المرحلة التجريبية، و150 ألف طن في المرحلة الأولي من المشروع، ويقع المشروع على مساحة مليونَي متر مربع.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

كما أعلنت الهيئة الاقتصادية لقناة السويس خلال عام 2022 ، موافقتها المبدئية على مشروع شركة **"إتش 2 إندستريز" الألمانية لإنتاج الهيدروجين الأخضر من النفايات**، ومن المقرر أن تصل الطاقة الإنتاجية السنوية للمشروع 300 ألف طن سنويًا، وتقوم تقنية عمل المحطة المرتقبة على تحويل النفايات العضوية والبلاستيكية إلى هيدروجين أخضر، بما يسمح للقاهرة بالتخلص من 4 ملايين طن من النفايات غير القابلة لإعادة التدوير.

◄ المشروعات المعلنة لإنتاج واستخدام الهيدروجين في الدول العربية حتى مطلع عام 2022

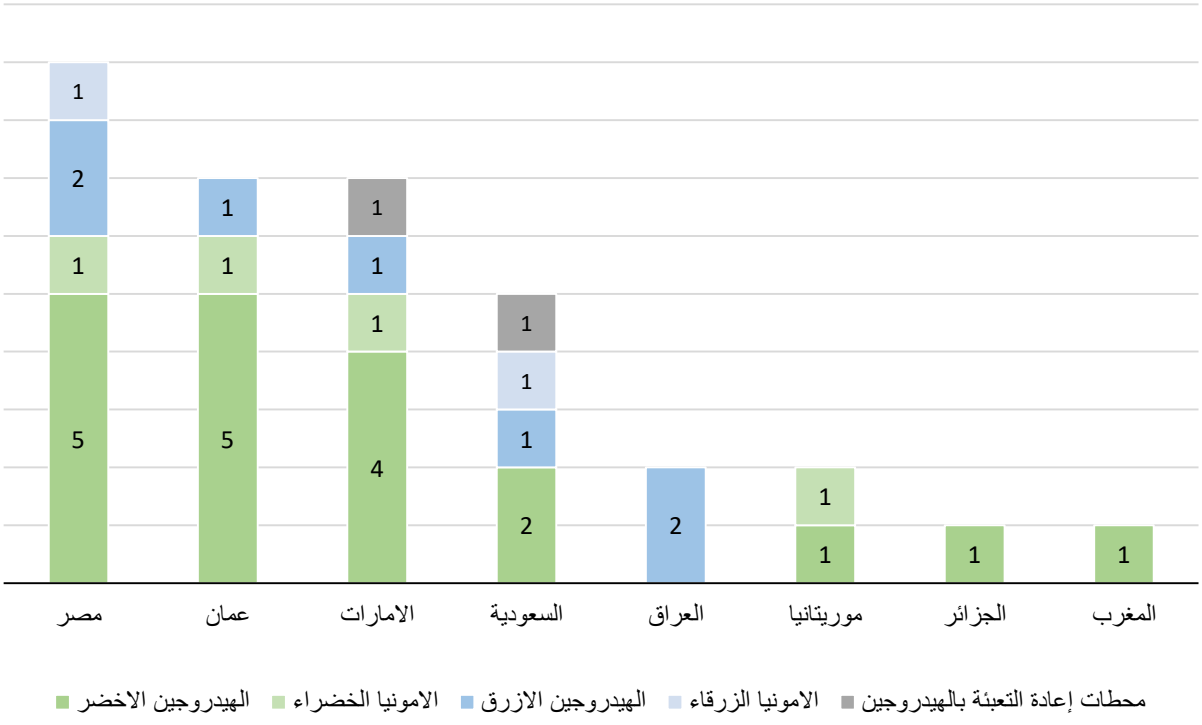

المصدر: أوابك

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

إستغلال مورد الرمال البيضاء "خام السيليكا" والطاقة المتجددة

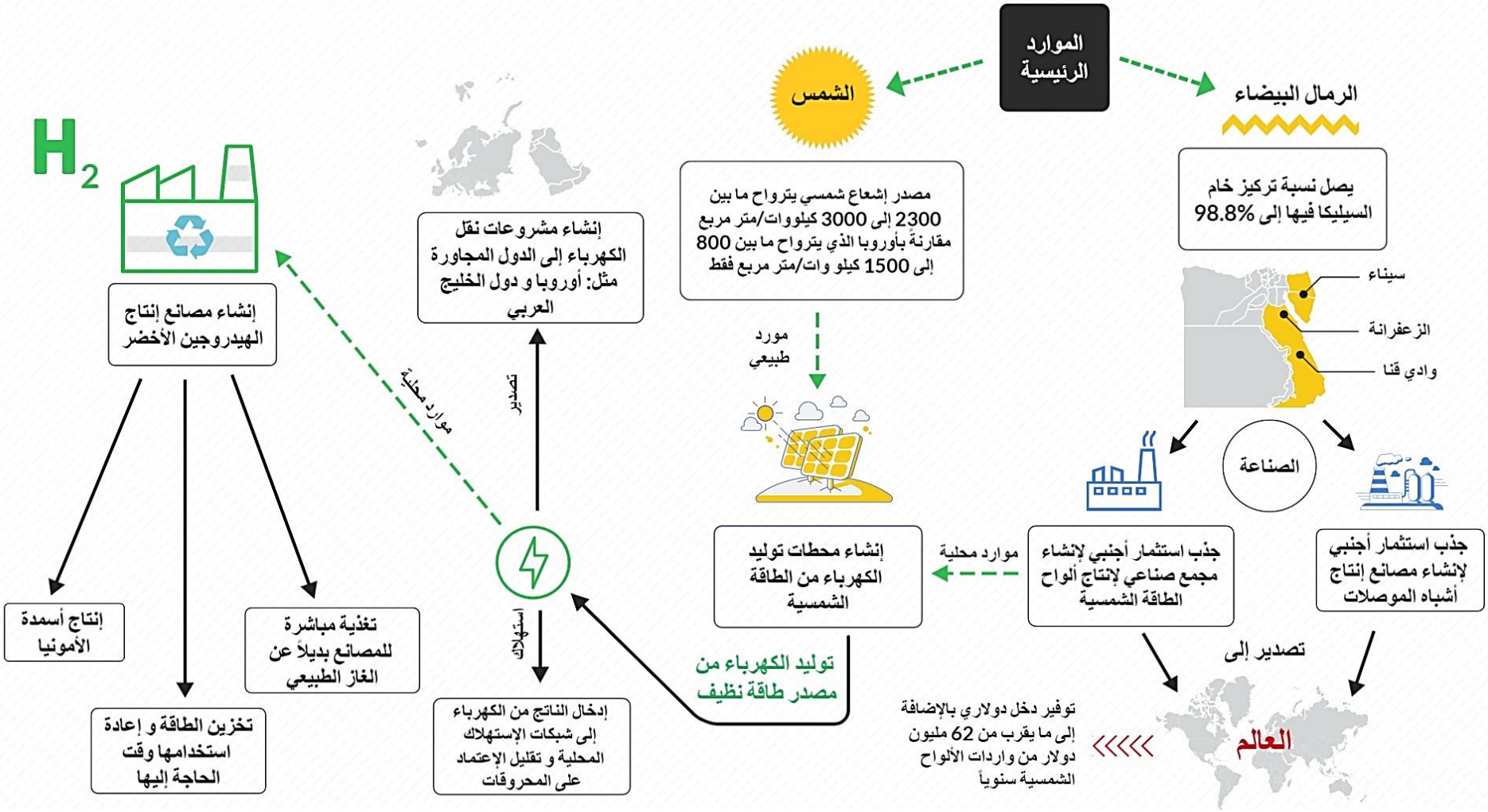

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

مقترحات وبرامج لتحفيز الإستثمار فى مصر

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

1. برنامج تطوير السياحة الكروز البحرية

تنمية السياحة والسفر

السياحة البحرية ليست مجرد وسيلة ممتعة لرؤية أماكن فريدة في العالم ، بل هي أيضا صناعة مربحة للغاية وتم تعريفها كقطاع صناعي في أوروبا وأمريكا الجنوبية ، ومنذ ذلك الحين لاقت رواجاً في الولايات المتحدة ومنطقة المحيط الهادئ.

وفقا لمنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة في عام 2019 فإن هذه الصناعة تساهم بحوالي 154 مليار دولار سنوياً في الإقتصاد العالمي وتوفر 1.2 مليون فرصة عمل علي مستوي العالم.

أما علي مستوي بريطانيا علي سبيل المثال فإنها تساهم بنحو 10 مليار جنيه إسترليني في الإقتصاد البريطاني سنويا وتوفر حوالي 88 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة داخل الدولة. حيث بلغ عدد السائحين علي متن السفن ببريطانيا 2.2 مليون سائح في عام 2018.

وتتميز هذه الصناعة بجذب أعداد كبيرة من السائحين تصل الي حوالي 14 مليون سائح حول العالم لعام 2021 حيث حققت إيرادات بنحو 24 مليار دولار لنفس العام بينما بلغ عدد السائحين في عام 2019 - ما قبل أزمة كورونا - 27.5 مليون سائح محققة إيرادات قدرها 50.5 مليار دولار لنفس العام.

يبلغ متوسط إنفاق السائح في كل ميناء 385 دولار أمريكي. **وتنمو هذه الصناعة بمعدل نمو سنوي مركب قدره 6.6% من عام 1990 حتى عام 2019.**

وفقاً لمؤشر تنمية السياحة والسفر لعام 2021 تحتل مصر المرتبة الـ 51 من بين 117 دولة ، ويقيس المؤشر كلا من البيئة الممكّنة، السياسات والظروف الممكّنة للسياحة والسفر، البنية التحتية، معززات الطلب على السياحة والسفر، استدامة السياحة والسفر.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

	مصر	جنوب إفريقيا	المغرب	السعودية	الإمارات	ماليزيا	سنغاورة
مؤشر تنمية السياحة والسفر	51	68	71	33	25	38	9

المصدر: مؤشر تنمية السياحة والسفر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2021

◄ مؤشر تنمية السياحة والسفر لمصر

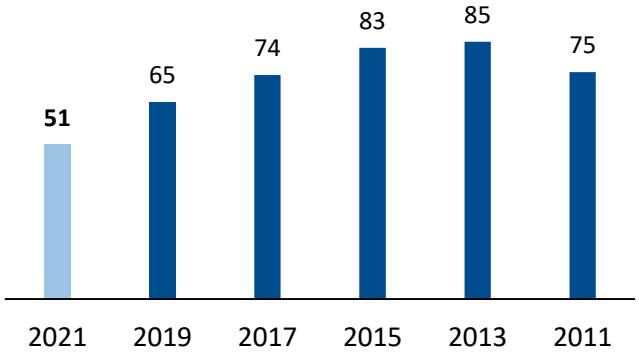

يوضح مؤشر تنمية السياحة والسفر خلال الفترة 2011 – 2021 تحسن ملحوظ في تصنيف مصر عالمياً من عام الى أخر وصولاً الى المرتبة 51 في عام 2021

وصف البرنامج

تشتهر مصر بالرحلات النيلية السياحية التي يقبل عليها الكثير من السائحين في مصر، ويهدف هذا البرنامج الى إستغلال وتطوير الخبرات المصرية في هذ المجال والبدء في الدخول في قطاعات جديدة مثل الرحلات البحرية الإقليمية (Cruise Tourism) التي تقوم علي إتاحة الفرصة للسائح لزيارة عدة شواطئ مختلفة لبعض الدول المطلة علي البحر الأبيض المتوسط مثل فرنسا وإيطاليا وأسبانيا واليونان وتركيا، وذلك بتشكيل لجنة مختصة تتضمن إستشاريين أجانب متخصصين فى هذا المجال، يسند لها مهام البحث والموافقة علي إستراتيجيات تطوير الأعمال لتأمين عقود طويلة الأجل مع العملاء الحاليين والعمل علي جذب خطوط رحلات بحرية جديدة طوال العام. بالإضافة الي تقديم حوافز للشركات العالمية العاملة بالمجال لزيادة عدد زيارات السفن وزيادة الفترات الزمنية التي تعمل فيها الخطوط التابعة لهم.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

وينقسم هذا البرنامج الى ثلاثة محاور:

1. **تطوير الموانئ والبنية التحتية لمحطات الرحلات البحرية**، و وضع أليات وإجراءات الدخول السهلة ومرافق التأشيرات، وتطوير أطر التعاون مع شركاء هذه الصناعة.

2. **العمل علي جذب الشركات العالمية المالكة لبرامج الرحلات البحرية** لإدراج مصر ضمن البرنامج السياحي الخاص بشواطئ البحر الاحمر والبحر المتوسط.

3. **تشغيل يخوت مصرية عالمية تمتلك برامجها السياحية الخاصة** حيث تكون بداية ونهاية الرحلات من موانئ مصرية مما يساهم في زيادة العائد من السياحة وبقاء السائحون لفترات أطول داخل المدن السياحية.

أهمية البرنامج

- تنشيط السياحة في مصر بإعتبارها أحد أهم مصادر العملة الصعبة
- التركيز علي السياحة الشاطئية لما تمتلكه مصر من مقومات تمكنها من المنافسة في هذ المجال عالميا
- جذب أعداد أكبر من السائحين حول العالم من خلال الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة والغير مستغلة والبدء في دخول قطاعات جديدة تساهم في زيادة معدلات الدخل من السياحة
- زيادة التنوع الجغرافي للسائحين وعدم تمركزهم في مناطق جغرافية معينة
- جذب إستثمارات أجنبية في قطاع السياحة
- تحويل مصر الي مركز إقليمي للسياحة
- توفير المزيد من فرص العمل المباشرة والغير مباشرة في مجال السياحة

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

آلية التنفيذ

- إستغلال المدن الساحلية الجديدة مثل مدينة العلمين الجديدة لإستقبال هذا النوع من الرحلات والعمل علي تطوير باقي المدن الساحلية المطلة علي البحر الأبيض المتوسط وتحويلها الي مدن عالمية قادرة علي المنافسة وجذب المزيد من السياحة
- الإهتمام بالمناطق التاريخية والثقافية بهذه المدن وتجديدها وتوفير المزارات السياحية والفنادق والمطاعم ووسائل التنقل السياحية الفاخرة وجميع الخدمات اللازمة لخدمة السائحين بمعاييرعالمية تزيد من تنافسية الشواطئ المصرية عالميا
- تطوير الموانئ المصرية المطلة علي البحر الأبيض المتوسط لإستقبال هذا النوع من السفن وتوفير جميع الخدمات المتكاملة طوال فترة وجود السفن في الميناء
- تدريب العمالة المصرية وتأهيليها حتي تتمكن من تقديم مستوي متميز من الخدمة.

نطاق التنفيذ

- وزارة السياحة
- وزارة النقل - قطاع النقل البحري
- الهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية
- وزارة الثقافة (فيما يخص الإهتمام بالمناطق التاريخية والثقافية بالمدن الساحلية)

خطة مصر لتطوير الموانى البحرية

أعلنت وزارة النقل، عن قيامها بإعداد مخطط شامل لتطوير الموانى البحرية المصرية حتى عام 2030 ، وتحويل مصر إلى مركز لوجستي إقليمي وإفريقي وعالمي لخدمة حركة التجارة ، كما أن تطوير الموانى يهدف إلى تقديم خدمات لمواكبة الاتجاهات العالمية الحديثة في مجال النقل البحري واللوجستيات، وتطوير الموانى

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

البحرية ولن يقتصر على تطوير البنية الأساسية وإنشاء الأرصفة وتعميق الممرات بل سيشمل البنية المعلوماتية وميكنة الإجراءات داخلها، وكذلك ربط جميع الأجهزة العاملة داخل كل ميناء من خال منظومة واحدة لتفعيل نظام الشباك الواحد للتسهيل على المتعاملين مع الميناء، وربط جميع الموانى بالمراكز اللوجستية على مستوى الدولة، وقد بلغت تكاليف التطوير للموانى المصرية ما يقرب من 63 مليار جم

تجربة الإمارت لدعم السياحة البحرية

قامت مؤسسة دبي للتسويق السياحي والتجاري بتوقيع مذكرة تفاهم عام 2018 لإنشاء **Dubai Cruise Committee** والتي تهدف الي تحويل دبي الي مركز إقليمي للسياحة البحرية المعتمدة علي **الـ Cruise Ships** بالمنطقة. **وتتكون اللجنة من مجموعة من المؤسسات والهيئات بدبي وهى على النحو التالى:**

- **دائرة الإقتصاد والسياحة بدبي**
- **DP World**
- **طيران الإمارات**
- **الإدارة العامة للإقامة وشئون الأجانب – دبي**
- **جمارك دبي**

وتوضح مذكرة التفاهم الدور الخاص بكل منظمة من المنظمات السابق ذكرها وأهمية التنسيق بينهم لزيادة عدد السائحين علي متن السفن السياحية الي مليون سائح بنهاية موسم 2021/2020 وتحويل دبي للمرسي الرئيسي خلال فصل الشتاء لـ 10 خطوط بحرية رائدة بالعالم.

وتسعي اللجنة الي الحفاظ علي مكانة دبي كوجهة سياحية شتوية رائدة في مجال الـ Cruise Tourism من خلال البحث والموافقة علي إستراتيجيات تطوير الأعمال لتأمين عقود طويلة الأجل مع العملاء الحاليين والعمل علي جذب خطوط رحلات بحرية جديدة تتخذ من دبي مرسى رئيسي لها بالمنطقة طوال فصل الشتاء.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

وتخطط اللجنة الي تنفيذ مجموعة من الأنشطة الدعائية علي مستوي العالم والتي تروج الي أهم الأسباب الجاذبة للسياحة البحرية بدبي بالإضافة الي العروض التنافسية التي تقدمها الإمارة وتستهدف جميع محبي السياحة البحرية حول العالم.

هذا بالإضافة الي تقديم حوافز للشركات العالمية العاملة بالمجال لزيادة عدد زيارات السفن لدبي بالإضافة الي زيادة الفترات الزمنية التي تعمل فيها الخطوط التابعة لهم في المنطقة. علي سبيل المثال، **تقدم إمارة دبي خصومات تصل الي 50% علي التكاليف الخاصة بالموانئ بدبي خلال شهر أكتوبر أو مايو** وتطبق هذه الخصومات علي السفن التي تتخذ من موانئ دبي مرسى مؤقت لها.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

2. برنامج تطوير التعليم المهني

المهارات الفنية وجودة المنتج

تعاني مصر من عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل ومنها التعليم المهنى ، وهناك الكثير من العوائق التي تعترض مسار التوسع في التعليم المهني أهمها عوائق نفسية ، فكما توضح أبحاث مؤسسة «إيدج فونديشن» ففي الوقت التي تواجه فيه الكثير من الدول فجوة المهارات فإن التعليم المدرسي ما زال يلقن التلاميذ أن الطريق إلى النجاح هو عن طريق الالتحاق بالجامعات. والنتيجة هي أن الكثير من الخريجين يجدون أنفسهم بعد التخرج في وظائف هامشية بعيدة عن تخصصهم.

ومن المبادرات التي تدرسها الصناعة لحل هذه المعضلة تنظيم رحلات لأصحاب الأعمال إلى المدارس لشرح أبعاد وفوائد التعليم المهني للطلاب قبل التخرج حتى يكّون هؤلاء أفكارهم بحرية بعيدا عن التأثيرات السلبية من المدرسة أو الآباء.

وتتعامل الدول الأوروبية حاليا بالكثير من الوسائل لسد فجوة المهارات التي نشأت من النمو الصناعي المتسارع وتحول المزيد من الأيدي العاملة إلى التقاعد. وإحدى هذه الوسائل هو تحويل مسار تشجيع الشباب من التوجه إلى التعليم الجامعي بأعداد متزايدة إلى التعليم والتدريب المهني المطلوب.

وتوجد في بريطانيا حاليا جهود لتقدير التعليم المهني وتشجيعه وتخصيص يوم في السنة للاحتفال به تحت اسم «يوم التعليم المهني (VQ Day)» تقدم فيه الجوائز لأفضل المجتهدين في مجال التعليم المهني وأيضا للشركات التي توفر أفضل فرص التأهيل لمتدربيها.

وفقاً لمؤشر المعرفة العالمي لعام 2020 تحتل مصر المرتبة الـ 80 من بين 138 دولة فى مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني. وفى إطار التطور المتسارع لمنظومة التعليم والتدريب، بات من الضروري العمل علي فهم مختلف العوامل والمتغيرات التي تؤثّر سلبًا أو ايجاباً هذه المنظومة وجودتها، وتُسهم بشكل مباشر أو غير مباشر

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

فى توفير اليد العاملة الماهرة ورأس المال البشرى. **ولذلك فمن الضرورى أن يتم إطلاق برامج موجهه لسوق العمل يسهم أصحاب الاعمال فى اعدادها مع تطوير برامج تدريب وفقاً للاحتياجات الراهنة فى سوق العمل.**

	مصر	جنوب إفريقيا	المغرب	السعودية	الإمارات	ماليزيا	سنغافورة
التعليم قبل الجامعي	74	83	100	52	1	75	47
التعليم التقني والتدريب المهني	100	45	86	57	8	38	15
التعليم العالي	106	81	85	72	40	73	30
البحث والتطوير والابتكار	76	42	82	72	26	45	13
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	79	75	74	28	14	33	1
الاقتصاد	80	70	60	40	20	24	1
البيئات التمكينية	108	66	104	75	44	46	10
مؤشر المعرفة العالمي	**88**	**73**	***83**	**47**	**23**	**45**	**9**

المصدر: مؤشر المعرفة العالمى عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة لعام 2021

** مؤشرات المغرب لعام 2020*

وصف البرنامج

إنشاء أكاديمية جديدة تحت مسمى "الاكاديمية الوطنية العالمية للمهارات الفنية وجودة المنتج" لتعليم المهارات الفنية لخريجى الجامعات وغيرهم من الراغبين فى الالتحاق بسوق العمل وفقاً لاحتياجاته ، على أن يقوم بالاشراف والتدريب لهم نخبة من الخبراء الفنيين العالميين، وذلك خلال فترة معينة للدراسة والتى تكون خلال الفترات المسائية وبإستغلال المدارس الحكومية، ويتم تسليم الخريجين الناجحين رخص معتمدة لمزاولة العمل بها، على ان يتم تجديد رخصة المتخرج بصفة دورية كل عام وذلك بحضوره دورة تدريبية قصيرة مدتها من اسبوع الى اسبوعين، بهدف تطويرهم الدائم والمستمر وابقائهم على الاطلاع بكل ما هو جديد فى مجال عملهم.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

أهمية البرنامج

- رفع جودة اليد العاملة من خلال تطوير المهارات وتوفير تعليم وتدريب جيد لمتطلبات سوق العمل لدعم للاستثمار المحلي ولجذب الاستثمار الاجنبي. كما يؤثر البرنامج بشكل ايجابي علي الاقتصاد الكلي نتيجة رفع جودة العامل البشري من خلال زيادة الجودة والأنتاجية التى بدورها مصدر مهم لتحسين مستويات المعيشة وزيادة النمو، كما ستساهم في خفض معدلات البطالة وزيادة معدلات التشغيل المباشر والغير مباشرة.

ألية التنفيذ

- عمل شراكات استراتيجية للتعاون في مجال بناء المهارات ذات الصلة بالصناعة حيث تشارك الشركات بشكل مباشر في تطوير المناهج الدراسية، ولعب دورا رئسياً في توظيف الخريجين

- اطلاق حملات تسويقية من خلال معارض التوظيف والقنوات الاخري المتعددة لجذب الشباب الي التعليم المهني والتقني بهدف زيادة الملتحقين

- تشجيع المستثمرين الاجانب علي انشاء مراكز تدريب ومدارس مهنية

- تشجيع اصحاب شركات القطاع الخاص باعادة تأهيل وتطوير مهارات موظفيها

- اعطاء بعض الامتيازات والحوافز للمستثمرين في قطاع التدريب المهنى مثل اعفاء ضريبي لتكلفة انشاء مراكز التدريب اومصاريف التدريب لشركات القطاع الخاص التي تشارك في البرامج مثل خصم تكلفة التدريب من الأرباح

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

القطاع الخاص وبرنامج التعليم المهنى

تفعيل دور الشركات الخاصة والمؤسسات ذات الحجم الكبير بالمساهمة الفاعلة في برنامج التدريب والتعليم المهني من خلال تأهيل الشباب لمتطلبات سوق العمل.

تجارب شركات عالمية فى المسئولية المجتمعية

- **شركة وال مارت الأمريكية:** أعلنت الشركة والتي يعمل بها مليون ونصف موظف، في عام 2021 أنها ستستثمر ما يقرب من مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة لتزويد موظفيها للوصول إلى التعليم العالي والتدريب على المهارات مجانا، وتأتي هذه المبادرة بالتعون مع الجامعات ومراكز التدريب المعتمدة.

- **شركة ماكدونالدز الأمريكية:** اسست شركة ماكدونالدز مبادرة Archways to Opportunity في عام 2015 التي إلى توفير التعليم المجاني لموظفيها، منذ إطلاق المبادرة تم استفادة اكثر من 65000 موظف بهذه المبادرة ، كما وقد منحت ماكدونالدز أكثر من 125 مليون دولار في صورة مساعدات دراسية.

دول منفذة لبرامج مثيلة

- **برنامج مهارات الإمارات:** يهدف البرنامج الي زيادة مستوى الوعي بالمهن التي تستند على التعليم التقني والمهني بين الشباب من أجل إعداد القوى العاملة لخدمة النمو الاقتصادي والتكنولوجي، ويتيح البرنامج المشاركة في مسابقات المهارات على المستويات الإقليمية والدولية بهدف الارتقاء بمعايير الكفاءة في القطاعات الصناعية والتقنية والمهنية وذلك من خلال زيادة مستوى التنافسية بين الشباب الإماراتيين وقياس الأداء والكفاءة المهارية بالمقارنة مع المعايير العالمية.

- **برنامج المدرسة المهنية لشباب الإمارات - (EYPS) نموذج التعهيد الجماعي (دولة الإمارات):** تهدف المبادرة إلى سدّ الفجوة بين التجربة الأكاديمية للشباب والاحتياجات العملية لسوق العمل، التي تشهد تغيرات متسارعة وسط تطور قطاعات مهنية، ووظائف مستجدة تحتاج إلى تأهيل عملي. وتقوم هذه المدرسة على

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

نموذج التعهيد الجماعي للمدرسّين، مستعينة بمجموعة متنوعة من الخبراء والمختصين والمهنيين المحترفين في دولة الإمارات لتقديم تجربة تعليمية تنفيذية وبأسلوب عملي للشباب.

نطاق التنفيذ

- وزارة التربية والتعليم
- وزارة القوى العاملة
- وزارة التجارة والصناعة
- القطاع الخاص

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

3. برنامج رفع جودة الأعمال بالقطاع الحكومي للدولة

تطبيق الـ *Lean Government*

إن تطبيق معايير الجودة العالمية هو أمر مهم لتسهيل قرار المستثمرين في الدخول إلى بلد ما لإقامة استثماراتها، ويعتبر برنامج Lean Government من أهم البرامج المعترف به دولياً من منظمة معايير الجودة الدولية - International Organization for Standardization (ISO) ، ويعتبر الـISO 9001 هو إطار الجودة الأكثر رسوخًا في العالم، حيث يتم استخدامه حاليًا في أكثر من 1.5 مليون منظمة في 191 دولة حول العالم.

تمثل الأسواق النامية حول العالم مناطق جذب كبيرة للمستثمرين الأجانب نظراً لما تقدمه من مزايا تتمثل في ارتفاع العوائد على الاستثمار، وإمكانية التوسع الاقتصادي الكبيرة بها مقارنة بالأسواق المتقدمة؛ وعلى الرغم من أن مصر واحدة من دول الأسواق النامية إلا أنها لم تستطع جذب الاستثمارات الأجنبية بالشكل المطلوب مقارنة بمثيلاتها من دول الأسواق النامية الأخرى،

ويرجع ذلك إلى وجود عوامل أساسية يتركز عليها الجذب الاستثماري في هذه المناطق وهي: الموارد الطبيعية، التشريعات والقوانين، العامل البشري والمؤسسي في البلد المضيف (العامل الأكثر أهمية لجذب الإستثمارات)

أولاً: الموارد الطبيعية تكمن أهميتها في كونها أساس الصناعات الاستراتيجية، ولكن مع توجه الاقتصاديات نحو الصناعات التحويلية وإمكانية توفير المواد الخام من دول أخرى بتكلفة أقل من معالجتها جعلت من فكرة الاعتماد على الموارد لجذب الاستثمارات أمر أقل أهمية من العوامل الأخرى، ناهيك عن أن استثمارات القطاع الخدمي لا تعتمد على الموارد الخام من الأساس.

ثانياً: التشريعات والقوانين الجاذبة للاستثمارات وتمثل قوة جاذبة كبيرة للاستثمارات سواء في صورة مكاسب مالية أو سهولة في أداء الاعمال وتوفير للوقت والمجهود على المستثمرين، فعلى سبيل المثال استطاعت دولة

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الامارات سن التشريعات الجاذبة للاستثمارات منذ عام 2019 واستطاعت مضاعفة قيمة استثماراتها للعام الواحد، لكن في نفس الوقت قامت دول أخرى مثل الأردن والمغرب وحتى مصر من سن تشريعات جاذبة للاستثمارات لكنها لم تؤت ثمارها بالشكل المطلوب، والفرق يكمن في استراتيجيات وآليات تنفيذ تلك التشريعات، ومن هنا يمكننا القول أن هذه الآليات تتأثر بشكل مباشر بالعامل البشري في الدول المضيفة.

ثالثاً: من وجهة نظر المستثمر، يتمثل العامل البشرى في أى دولة في صورة مؤسسات حكومية وخاصة، أو في شكل أفراد يتم تعيينهم بشكل مباشر للعمل لصالح المستثمر، وجميع ما سبقوا يمثلون أصحاب مصالح للمستثمرين، ففي القطاع الحكومي إذا كان هناك خلل أو فساد إداري بشكل أو بآخر سيؤدي ذلك إلى الإخلال بآليات تنفيذ التشريعات والحيد عن الغرض الأساسي من تقديمها وبالتالي تنخفض جودة الخدمات النهائية للقطاع مما يتسبب في صعوبة في أداء الأعمال وتحمل المستثمرين تكاليف زمنية ومالية زائدة تحد من ربحية الأعمال.

وصف البرنامج

البدء الفورى فى تطبيق مفهوم الـ Lean Government " معايير الجودة العالمية لتسهيل وكفاءة الأعمال الحكومية"، وهو نظام تحسين جودة المؤسسات عن طريق التخلص من الهدر ورفع الكفاءة التشغيلية والإنتاجية للمؤسسة، استخدمت تلك الأنظمة بدايةً في المصانع لزيادة كفاءتها وبالتالي زيادة الربحية ورضا العملاء، ولكن مثل تلك الأنظمة ليست فقط للقطاع الصناعي، حيث أن مثل هذه الأنظمة تعمل في المؤسسات الخدمية بما في ذلك الحكومة؛ حيث أنها تساعد في تبسيط وتيسر العمليات من خلال معالجة أسباب عدم الكفاءة التنظيمية، وتطوير العمليات الداخلية وإشراك المديرين والموظفين وتدريبهم لجعل التحسين المستمر جزءًا من الأنشطة اليومية للجميع. ولنجاح البرنامج لابد من تعيين إستشاريين أجانب متخصصين فى هذا المجال ويكون لهم صلاحيات التغيير ومهام التأكد من تحقيق إستراتيجيات تبسيط وتيسيير الأعمال.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

أهمية البرنامج

عام 2019 نشرت منظمة معايير الجودة الدولية منشور ISO 18091 للمحليات والحكومات والذي يهدف إلى مساعدة السلطات المحلية في الحفاظ على مستوى عالٍ من الخدمة مع تحسين استدامة الجودة وذلك بتوفير نماذج وأدوات تشخيصية لتنفيذ نظام إدارة جودة شامل من شأنه أن يساهم في جعل السلطات المحلية فعالة وموثوقة.

وبتطبيق المعايير السابق ذكرها ينتج التالي:

- الاستمرار في تقديم مستويات عالية الجودة من الخدمات مما يدعم مؤشرات سهولة الأعمال الدولية
- زيادة الكفاءة التشغيلية وانخفاض الهدر الضريبي.
- تحسين إدارة الموارد، من خلال ضمان أن تخصيص الموارد يتناسب مع المخاطر المقدرة، والحفاظ على المساءلة عن الطريقة التي تستخدم بها الأموال العامة.
- السيطرة على الاحتيال والفساد والرشوة وتضارب المصالح، وبالتالي تحسين مؤشرات الشفافية الدولية.
- إدارة المخاطر بما في ذلك التحديد والتحليل والتقييم والمعالجة والتنفيذ والاتصال والرصد وإعداد التقارير.
- توفير وسيلة لقياس وتقييم أداء الإدارة وتحديد فرص التحسين المستمر لجودة الأعمال.
- تسهيل التخطيط المستمر وإدارة المعرفة.
- الترويج بتطبيق المعايير العالمية في القطاع الحكومي سوف يعزز من ثقة المستثمرين الحاليين والأجانب في أداء الدولة مما يعزز من التدفقات الاستثمارية.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

آلية التنفيذ

- تشكيل لجنة بالتعاون مع الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة لإنشاء خطة عمل مكونة من عدة مراحل لتطبيق معايير الجودة العالمية على مختلف القطاعات الحكومية.

- تعزيز دور اللجنة من قبل الوزراء والمحافظين ومساعدتها في جمع البيانات بالإضافة إلى اتخاذ القرارات الجوهرية لتفعيل التغيير.

- الاستعانة بمراجعين من منظمة معايير الجودة الدولية ISO لتأكيد سريان المعايير على كافة العمليات وتفعيل شهادات الجودة للمنشآت الحكومية.

- الترويج بتطبيق معايير العالمية في القطاع الحكومي للمستثمرين والأجانب بالتعاون مع السفارات وهيئة الاستثمار.

- تفعيل أنظمة مراقبة جودة القطاع الحكومي للتأكد من استدامة المعايير.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

4. برنامج الإستثمار الموجهة للتصدير

استغلال الموارد المحلية وخفض تكلفة الإنتاج

لتجنب الوضع الحالي المتمثل في الفجوة بين موارد النقد الأجنبي واستخداماته في عمليات الاستيراد، الأمر الذى يؤدى الى اتجاه البنك المركزي نحو خفض قيمة العملة المحلية في محاولة لخفض تكلفة المنتجات المحلية لزيادة تنافسيتها وبالتالي سهولة تصديرها فيما يعرف بـ (Nominal Adjustment)، وهو الحل السريع على المدى القصير. فمن الأمثل وتزامنا مع خفض العملة المحلية، أن نبدأ بتنفيذ برامج لمختلف الصناعات تقلل من التكلفة الحقيقية للإنتاج المحلى (Real Adjustment) وتعمل على زيادة النقد الأجنبي وتحد من استخدامه

وصف البرنامج

جذب استثمارات أجنبية عن طريق تقديم مجموعة من الحوافز الاستثمارية بشرط أن يقوم المستثمر بما يلى:

- **إقامة صناعات تعتمد على استخدام خامات متوفرة محلياً أو لا يقل نسبة المكون المحلى فيها عن 80% من حجم مدخلات الانتاج.**
- **استهداف وفرات الانتاج والطاقات الإنتاجية الضخمة (Mass Production) توازى ضعف حجم الاستهلاك المحلى، وذلك لتوفير إنتاج متاح للتصدير، هذا الإنتاج الضخم سيحقق خفض في تكلفة إنتاج الوحدة مما يجعل سعرها تنافسي ويؤهلها للتصدير بكميات كبيرة.**
- **تشغيل وتدريب مكثف لأيدي عاملة مصرية لرفع الإنتاجية، ونقل تكنولوجيا الصناعة وتوطينها داخل مصر**

الحوافز الاستثمارية المقدمة

- خصومات على أسعار الطاقة والمياه بنهاية كل عام شريطة تحقيق مستهدفات الكميات المخصصة للتصدير والتي تمثل نحو النصف الأخر من الطاقات المتاحة لخطوط الإنتاج

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

- تقديم مساعدات ومنح للمستثمرين فى المعدات الرأسمالية القادمة من الخارج.
- تقديم أراضي لإقامة المشروع بخصومات كبيرة نقدا، أو بنظام حق الانتفاع
- تقديم منشأت صناعية كاملة الترفيق بالمناطق الصناعية بأسعار مقبولة
- حوافز ضريبية في حالة إقامة المشروع بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس
- تطبيق البرنامج القائم حالياً لدعم الصادرات وتطويرة

أهمية البرنامج

- خفض حقيقي (Real Adjustment) لتكلفة الإنتاج بغرض تحقيق تنافسية للمنتجات وبالتالي زيادة حجم التصدير
- زيادة موارد العملات الأجنبية الناتجة من تصدير المنتجات بتكلفة محلية تدفع بالجنيه للخامات والعمالة
- خفض استهلاك العملات الأجنبية نتيجة التصنيع محليا وخفض فاتورة الواردات
- زيادة معدلات نمو الناتج المحلى وبالتالي خفض نسب الديون الى الناتج المحلى
- خفض معدلات البطالة وزيادة معدلات التشغيل المباشرة والغير مباشرة
- في حالة نجاح البرنامج (Mass Production) ستستفاد الدولة من تحصيل قيمة أكبر من الضرائب تعوض جانب كبير من أي حوافز مقدمة

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

ألية التنفيذ

- يقوم قطاع الترويج بالهيئة العامة للاستثمار بالترويج للبرنامج وعرض حوافزه الاستثمارية لجذب المستثمرين الأجانب، ويقوم بتقديم معلومات عن خريطة الاستثمار ومناطق توافر الخامات المحلية المبنى عليها جدوى البرنامج، ودراسات السوق التي تحدد حجم الاستهلاك المحلى.

- تقوم الهيئة العامة للتنمية الصناعية بتخصيص الأراضي المطلوبة لإقامة المشروعات بالمناطق الصناعية المختلفة، بخصومات تصل الى 50% نقدا و/ أو تقديم المنشأت الصناعية المرفقة بأسعار مقبولة.

- تقوم الهيئة العامة لتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بتخصيص أراضي للمستثمرين بخصومات تصل الى 50% من قيمتها و/ أو منشأت صناعية مرفقة بأسعار مقبولة، على أن يتم خصم تكلفة المرافق في حالة التزام المستثمر بالجدول الزمنى للمشروع وفقا لدراسة الجدوى المقدمة.

- بنهاية كل عام وبعد التأكد من تحقيق مستهدفات الإنتاج والبيع محليا وبالتصدير، يتم الحصول على الحوافز الخاصة بالطاقة والمياه المستخدمة في التصنيع في شكل خصم نحو 10% على الكميات المستخدمة للكهرباء والمياه، على أن يتم الحصول على هذا الحافز خصماً من مستحقات العام التالي للإنتاج.

- تقوم الهيئة العامة لتنمية الصادرات بتقديم دعم على صادرات المشروع يتم صرفه وفقاً للمستندات الدالة على التصدير بعد نهاية كل عام مالي، ويتم صرفه نقداً او خصما من مستحقات فواتير المرافق المستخدمة أو مستحقات الضرائب والتأمينات.

- تقوم وزارة المالية بتقديم حوافز ضريبية على المشروعات المقامة بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، تتمثل في إعفاءات 50% على ضرائب الدخل وإلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية والضريبة العقارية لمدة خمس سنوات.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

نطاق التنفيذ

- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - الترويج للاستثمار
- وزارة التجارة والصناعة - الهيئة العامة للتنمية الصناعية
- الهيئة العامة لتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس
- وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
- وزارة الري والموارد المائية
- وزارة المالية - الهيئة العامة لتنمية الصادرات

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

5. برنامج المنصة الوطنية الموحدة للبيانات

شفافية المعلومات وسهولة الوصول

لدي مصر العديد من المواقع الالكترونية التي تتبع الوزارت والهيئات الحكومية ةالتى يصدر من خلالها العديد من البيانات والمؤشرات الإقتصادية لجميع القطاعات، ولكن حرى بالذكر أن تواجد هذه البيانات في منصات ومواقع مختلفة يصعب مهمة المستثمرين من ايجاد المعلومات بشكل سهل وسلس.

وصف البرنامج

في عصر تتسارع فيه التطورات التكنولوجية ووسائل الاتصال فإن إنشاء منصة وطنية واحدة مركزية تحت مسمى " المنصة الوطنية الموحدة للبيانات والشفافية" تخاطب المستثمرين ورجال الأعمال وزوّار المنصة وتساعدهم في الحصول على المعلومات والبيانات الاقتصادية والقطاعية واحصائيات الاداء بشفافية ودقة يعد من سبل واستراتيجيات الترويج للاستثمار وتعزيز الشفافية. إضافة الى استغلال المنصة للعرض المميز لمصر كبلد مضيف للاستثمار والفرص الاستثمارية المتاحة، والإجراءات الخاصة بالتراخيص الاستثمارية والتحديثات الخاصة بالمنح والمزايا والحوافز، وإتاحة متابعة الأنشطة والمعارض من خلال الأخبار المنشورة.

أهمية المشروع

سهولة الوصول للمعلومات والبيانات اللازمة لعملية اتخاذ القرار لدي المستثمرين، كما يساهم في تمكين الشفافية وتشجيع المستثمرين، ودعم مركز مصر في مؤشر الشفافية. كما يساعد البرنامج على سد الفجوة بين الحكومة والمستثمرين. كما انه سيسمح للباحثين والوكالات الدولية والشركات والمؤسسات الاجنبية باستخدام البيانات في اجراء ابحاث وتقارير اقتصادية عن مصر مما يروج للاقتصاد المصري في جميع انحاء العالم.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

آلية التنفيذ

- تقوم وزارة الإتصالات بإنشاء موقع إلكتروني ضخم ومتعدد اللغات ليشمل جميع المعلومات التي يحتاجها المستثمرين في جميع أنحاء العالم.

- تقوم الوزارة المختصة بعرض نتائج المؤشرات الإقتصادية ووضع مصر بين دول العالم وكذلك كافة الخطط الإقتصادية التي ستقوم الدولة بتنفيذها.

- تقوم الجهة المختصة بتوفير كافة البيانات والتفاصيل المُتعلقة بفرص الإستثمار بالقطاعات والأنشطة المختلفة لتساعد المستثمر في الحصول على الفرصة المناسبة لإستثمارة بسهولة.

نطاق التنفيذ

- وزارة الإتصالات
- هيئة الإستثمار
- البنك المركز المصري
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

6. برنامج المنصة الوطنية لريادة الاعمال

رواد الاعمال والتمويل الجماعي

بدأت فكرة منصات التمويل الجماعي **"Crowdfunding Platforms"** منذ عام 2008 مثل " Patreon Kickstarter" ، وجاءت كمتنفس للمبدعين ورواد الأعمال؛ لأنّها ساهمت في جمع التمويل المطلوب لتنفيذ أفكارهم، وبعض المشاريع لم تكن لترى النور لولا هذه المنصات ، حيث تسمح المنصة للافراد أو المؤسسات بالاستثمار في شركة أو أكثر - والتي عادة ما تكون إما ناشئة أو في مرحلة مبكرة - مقابل أسهم بحيث يتلقى المستثمرون عوائد على استثماراتهم والتى تنتج من توزيعات الارباح أو من خلال بيع الأسهم.

وصف البرنامج

إنشاء منصة الكترونية موحده للتمويل الجماعى للمشاريع "Crowdfunding Platforms" بإسم "المنصة الوطنية الموحدة لريادة الاعمال" تحت رعاية الدولة ، وذلك بهدف خلق سوق منظم للشركات الناشئة من ذوي رياده الاعمال، مع تقديم حوافز إستثمارية لهم والعمل كشريك مؤسسي لمساعدتهم على التوسع والتسويق لهم عالمياً.

أهمية البرنامج

- جذب المستثمرين ومنحهم ثقة أعلى بتواجد الدولة كمنظم مؤسسي لمنصة شركات ريادة الأعمال
- جذب رواد الأعمال وتسهيل أعمالهم ، والعمل على تبسيط الإجراءات الرسمية أمام المشاريع الناشئة
- دعم وتنظيم مشروعات ريادة الاعمال مما يسهم تنمية الاقتصادي الوطني
- تطوير قدرات مشروعات ريادة الاعمال بمختلف المجالات في جذب استثمارات اجنبية للعديد من القطاعات
- منح المستثمرين إمكانية تنوع المحفظه الاستثمارية المكتتب بها

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الحوافز المقدمة للشركات ريادة الاعمال

- الحصول على دورات تدريبية على مهارات العرض والتقديم
- تقديم الدعم اللازم لإعداد خطة العمل للشركة
- تقديم التوجيه والمشورة الفنية على أيدى خبراء متخصصين

الية التنفيذ

- تقوم وزاره الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بإنشاء منصة الكترونية لجمع رواد الأعمال
- يلتزم رواد الأعمال بتوضيح فكرة المشروع ودارسة الجدوى وهدف التمويل والمبلغ المطلوب، وذلك من خلال حملة إعلانية مجانية بالمنصة ولمدة محددة ، وذلك لتنفيذ عمليات التمويل
- بعد تلقي التمويل اللازم للمشروع، يلتزم رواد الأعمال بالافصاح عن مستجدات المشروع والنتائج المالية للمستثمرين عبر المنصة وبشكل دورى.

نطاق التنفيذ

- وزاره الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة
- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
- وزارة التجارة والصناعة - الهيئة العامة للتنمية الصناعية
- وزارة المالية – الهيئة العامة لتنمية الصادرات
- البنك المركزي المصري

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

تجارب الدول لجذب الإستثمار الأجنبى المباشر

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

إستراتيجيات وحوافز قدمتها بعض دول العالم لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر

الإمارات

- تسعى الإمارات إلى التنويع الاقتصادي والإصلاحات التنظيمية لتعزيز وبناء اقتصاد تدعمه التكنولوجيا المتقدمة والطاقة النظيفة. وتعتبر الإمارات مركزًا تجاريًا واستثماريًا يتميز بالاستقرار السياسي والاقتصادي ، والبنية التحتية الممتازة ، والغياب الملحوظ للفساد كعوامل تساهم في جذب المستثمرين الأجانب.

- **أصدرت الإمارات العديد من المبادرات والقوانين واللوائح لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي وتشمل:**

  - السعي لخلق شراكات اقتصادية دولية جديدة
  - استثمارات كبيرة في الصناعات الحيوية
  - سياسات لتشجيع ريادة الأعمال ومشاركة القوى العاملة
  - إصلاحات التأشيرات لجذب المهنيين المغتربين والاحتفاظ بهم
  - كما غيرت الإمارات أسبوع عملها للهيئات الحكومية من الأحد إلى الخميس إلى الاثنين إلى الخميس بنصف يوم يوم الجمعة من أجل التوافق بشكل أكبر مع الأسواق العالمية.

- **بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الإمارات لعام 2021 نحو 21 مليار دولار ، مقابل 20 مليار دولار في 2020**، ومن أبرز المستثمرين في الإمارات سويسرا والمملكة المتحدة والهند والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والنمسا واليابان والمملكة العربية السعودية والكويت وهولندا.

المؤشرات والتصنيفات الرئيسية

- مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية	2021	**24 من 180**
- مؤشر الابتكار العالمي	2022	**31 من 132**
- مؤشر سهولة الأعمال	2020	**16 من 190**
- نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (البنك الدولي)	2020	**$39,410**

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الإمارات من عام 2000 الى 2021 (مليار دولار)

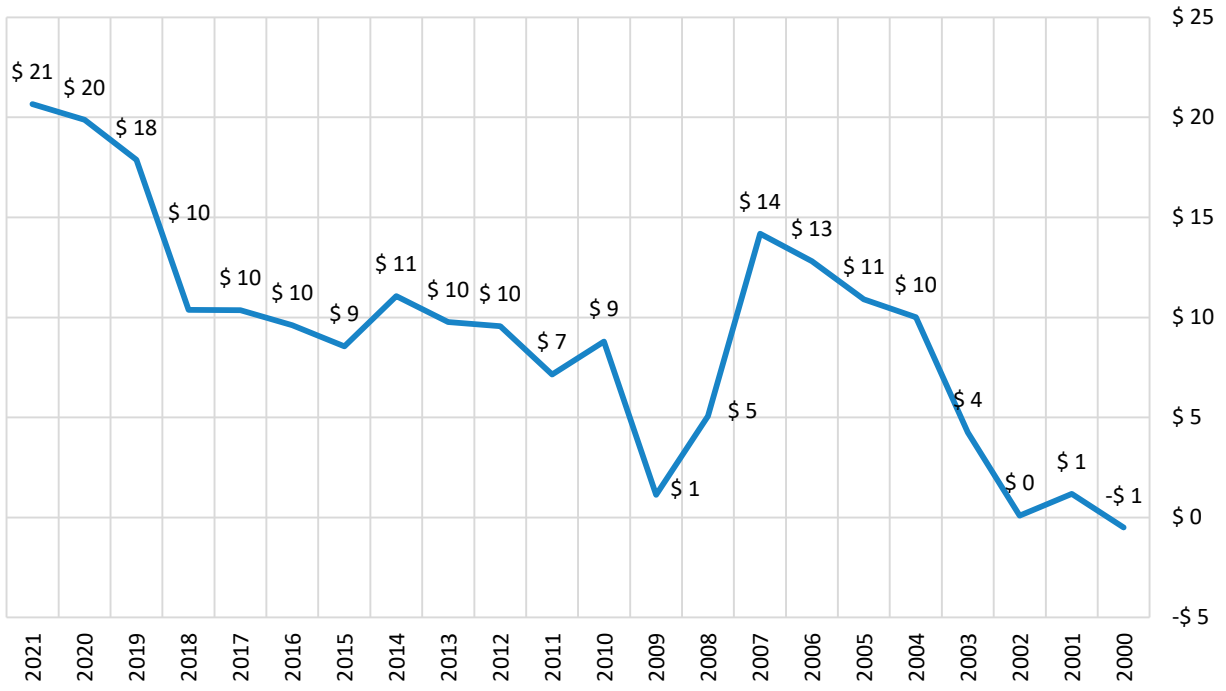

المصدر: تقرير الأونكتاد للاستثمار العالمى 2022

- **في عام 2019 زادت قيمة الاستثمار الأجنبي بدولة الإمارات إلى حوالي 18 مليار دولار بعد أن كانت 10 مليار دولار عام 2018، وترجع الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير إلى قطاع الطاقة،** خاصةً شركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك)، حيث استحوذت شركتي بلاك روك و كي.كي.أر جلوبال على حصة 40٪ من أصول خطوط أنابيب (أدنوك) بحوالي 4 مليارات دولار. كما استحوذت شركة إيني الإيطالية على حصة 20٪ في شركة أبو ظبي لتكرير النفط بأكثر من 3 مليارات دولار.

- **وترجع قدرة جذب الإمارة لمثل هذه الاستثمارات إلى تعزيز التزامها بالاستثمار الأجنبي من خلال إطلاق <u>مكتب أبو ظبي للاستثمار في إطار برنامج غداً 21</u>،** وهي مبادرة واسعة النطاق لتعزيز النظام البيئي التجاري، كما أن تمهيد الطريق للملكية الأجنبية الكاملة للأصول والشركات في العديد من الأنشطة تدعم التدفقات الاستثمارية إلى الدولة على المدى الطويل.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

سببان رئيسيان لذروة الاستثمار الأجنبى المباشر من 2019 إلى 2021

أولا: إنشاء مكتب أبو ظبي للاستثمار:

- تم إطلاق مكتب أبو ظبي للاستثمار (ADIO) بهدف مساعدة المستثمرين والشركات من جميع الأحجام على تأسيس أعمالهم وتنميتها وتطويرها في دولة الإمارات والذي يعتبر أيضاً المكتب المسؤول عن تنفيذ الاستراتيجيات لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في أبو ظبي من خلال دعم المستثمرين والشركات التي تتطلع إلى التأسيس أو التوسع في أبو ظبي.

- يقدم مكتب أبو ظبي للاستثمار رعاية مخصصة وشخصية للمستثمرين وإرشادهم ودعمهم للاستثمار في أبو ظبي، إلى جانب حوافز مالية وغير مالية منظمة، يحدد المكتب أيضاً فرص الاستثمار للشركات والمستثمرين عبر نظام أبو ظبي البيئي، كما أنشأ مكتب أبو ظبي للاستثمار فريق رعاية المستثمرين للتعاون مع المستثمرين في جميع مراحل رحلتهم الاستثمارية في أبو ظبي.

يقدم مكتب أبو ظبي الخدمات التالية للمستثمرين والشركات من جميع الأحجام:

- **البيانات:** توفير معلومات عن الاقتصاد وجميع جوانب ممارسة الأعمال التجارية في أبو ظبي.
- **الشبكات:** ربط الشركات بمنظومة الأعمال في أبو ظبي.
- **منح التراخيص والتصاريح** ونظرة ثاقبة على القوانين والأنظمة.
- **العقارات:** تحديد حلول فعالة من حيث التكلفة للمساحات المكتبية والأنشطة الصناعية.
- **المواهب والتأشيرات:** مساعدة المستثمرين على التواصل مع المواهب المحلية والحصول على تأشيرات للموظفين.
- **الخدمات المصرفية والتمويل:** تعريف المستثمرين بالشركاء المصرفيين المحليين والإسراع في إنشاء الحسابات المصرفية.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

ثانياً: إطلاق برنامج غداً 21:

- وافقت أبو ظبي على خطة تنمية بقيمة 50 مليار درهم إماراتي **(أي ما يعادل حوالي 13.6 مليار دولار أمريكي)** ، وقد بدأ تنفيذها منذ عام 2019 وحتى 2021، وكان الهدف من البرنامج هو تعزيز القدرة التنافسية لإمارة أبو ظبي. وتضمنت المرحلة الأولى أكثر من 50 مبادرة عكست أولويات المواطنين والمقيمين والمستثمرين. وكان من المقرر أن تستفيد الشركات في أبو ظبي من الخصومات الكبيرة على الطاقة، وسهولة الوصول إلى القروض المصرفية، وصندوق جديد للبحث والتطوير بقيمة 4 مليارات درهم **(أي ما يعادل حوالي مليار دولار أمريكي)**، وقد تم تصميمه لدعم الشركات القائمة بالإضافة إلى جذب المزيد من الاستثمارات من الخارج.

عوامل الجذب الرئيسية للبرنامج:

- **منح التراخيص الفورية:** كخطوة رئيسية إلى الأمام في جذب الاستثمار، تم الاعتراف برخصة أبو ظبي الفورية باعتبارها واحدة من أسرع أنظمة ترخيص الأعمال في العالم، حيث تم تبسيط جميع تطبيقات التراخيص التجارية من خلال بوابة رقمية وتم دمجها في فئات ترخيص أوسع تقدم للشركات مرونة أكبر. تتم معالجة الموافقات على الفور عبر الإنترنت وقد يبدأ حاملو التراخيص في معظم القطاعات في إجراء أنشطتهم التجارية على الفور.

- **تعريفة الطاقة المخفضة:** تمكنت الشركات من الحصول على خصومات على فواتير الكهرباء تصل إلى 40٪. مع تطبيق مستويات مختلفة من الخصومات، اعتمادًا على المعلومات المقدمة، وقد تم أيضاً تحديد التعريفات الصناعية الجديدة من خلال آلية تسجيل معتمدة تستند إلى ثلاثة معايير أساسية: التأثير الاقتصادي، الإنتاجية، والحمل الكهربائي.

حوافز الاستثمار

- **تقديم حوافز متنوعة للمستثمرين:** تملك أجنبي 100% وعدم اشتراط وجود وكيل من مواطني الدولة، وجود أكثر من 40 منطقة حرة تتيح فيها ممارسة كل الأنشطة الاقتصادية والإعفاء من الضرائب، عدم

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

فرض حد أدنى لرأس المال لشركات ذات المسئولية المحدودة، عدم فرض ضريبة دخل على الأفراد و المستثمرين أو الشركات. علماً بأن الامارات لا تقدم حوافز للاستثمار الأخضر.

- **مناطق التجارة الخارجية / الموانئ الحرة / التسهيلات التجارية :** توفير إعفاءات ضريبية على الواردات والصادرات بنسبة 100%، وإعفاءات بنسبة 100 % من الرسوم التجارية ، وإعادة 100 % من رأس المال وعقود الإيجارمتعددة السنوات، وسهولة الوصول إلى الموانئ والمطارات، وتوصيلات الطاقة (غالبًا بأسعار مدعومة) ، والمساعدة في توظيف العمالة. بالإضافة إلى ذلك ، تقدم منطقة التجارة الحرة خدمات دعم واسعة النطاق ، مثل رعاية التأشيرات ، وسكن العمال ، ومرافق تناول الطعام.

- **وضع سياسات لتسهيل وتسريع تأسيس الشركات عبر المنصات الالكترونية وتعديل قوانين الشركات** مما أثمر عن إحراز موقع متقدم في مؤشر (سهولة ممارسة الأعمال)، حيث احتلت المرتبة ال 16 من بين 190 دولة عام 2019، وتصدرت المركز الأول في كفاءة الأعمال والمركز الثاني في كفاءة أداء الحكومة، والمركز السابع في الأداء الاقتصادي.

- **استضافة أهم المعارض والمؤتمرات رفيعة المستوى،** حيث يجتمع بها المستثمرون والمؤثرون من كل دول العالم خلال الأحداث العالمية المتنوعة.

- **ابرام اتفاقيات لحماية وتشجيع الاستثمار من جميع المخاطر غير التجارية،** مثل التأميم والمصادرة والحجز القضائي والتجميد، والسماح بإنشاء الاستثمارات ومنح التراخيص لهذه الاستثمارات، والتأكيد على تحويل الأرباح والعائدات الأخرى.

- **توفير إقامات ذهبية للمستثمرين لمدد طويلة تتراوح بين 5 لـ 10 سنوات،** وسهولة التعاقد مع العمالة المهنية و أصحاب الكفاءات لما تتمتع به من سياسات عمالية مرنة وسهولة في جلب العمالة الأجنبية، تعريفة جمركية منخفضة تتراوح بين 0% إلى 5%، هذا بالإضافة للقطاع الصناعي مثل تقديم حلول تمويل تنافسية لقطاعات الصناعية و التكنولوجية المتقدمة

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

ملخص حوافز الاستثمار فى الإمارات

	المحفزات المُقدمة	شروط المحفزات	المُستهدف
حوافز الإستثمار	يسمح للمستثمر الأجنبي التملك الكامل 100% للشركات		
	توفير 40 منطقة حرة معفاه من الضرائب، لتقديم المرونة للمستثمرين بممارسة كافة الأنشطة الإقتصادية في المنطقة الحرة المناسبة لشركته		
	تملك كافة الأشكال القانونية للشركات التجارية	شركات المساهمة العامة والخاصة، الشركات ذات المسؤولية المحدودة، وشركات التوصية البسيطة، وشركات التضامن	
	يُسمح للمستثمر فتح نشاطه دون الإشتراط بوجود وكيل مواطن		تسهيل سهولة ممارسة الأعمال، وزيادة الشفافية
	عدم الإشتراط بوجود حد أدني لرأس المال	للشركات ذات المسؤولية المحدودة	زيادة المرونة في تخطيط المستثمر لمشروعاته
	إعفاء من ضريبة الدخل، وإمكانية تحويل كامل الأرباح	يُستثني شركات النفط وفروع البنوك الأجنبية	
	نظام الإقامة الذهبية الذي يُتيح للمستثمرين تأشيرات طويلة الأمد لفترات تتراوح بين 5 حتى 10 سنوات		
	رسوم جمركية منخفضة تتراوح بين 0% حتى 5%		
	حلول تمويل تنافسية وإعفاء جمركي على الإستثمارات ومدخلات الإنتاج	ان يكون المشروع في القطاع الصناعي مثل الآلآت والمواد الأولية، وبرنامج القيمة الوطنية المضافة، وبرنامج علامة "صُنع في الإمارات"	القطاع الصناعي

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الهيئات والمؤسسات المسئولة عن جذب الإستثمار فى الامارات

	مؤسسات جذب الإستثمار	سنة التأسيس
1	هيئة الشارقة للإستثمار والتطوير (شروق)	2009
2	مكتب الإستثمار والتطوير برأس الخيمة	2004
3	مجلس ابو ظبي للإستثمار	2007
4	جهاز ابو ظبي للإستثمار	1976
5	مؤسسة دبي لتنمية الإستثمار	2014
6	مكتب الشارقة للإستثمار الأجنبي المباشر	2016

الوزارات فى الامارات (17 وزارة)

	اسم الوزارة
1	الداخلية
2	الخارجية والتعاون الدولي
3	الطاقة والبنية التحتية
4	الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة
5	الإقتصاد
6	المالية
7	تنمية المجتمع
8	الثقافة والشباب
9	التربية والتعليم

	اسم الوزارة
10	العدل
11	الصحة ووقاية المجتمع
12	الموارد البشرية والتوطين
13	الدفاع
14	ديوان الرئاسة
15	التسامح والتعايش
16	شؤون مجلس الوزراء
17	شؤون المجلس الوطني الإتحادي

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

السعودية

- في عام 2021 ، واصلت السعودية إصلاحاتها الاجتماعية والاقتصادية ، والمعروفة باسم رؤية 2030 التى تعد خارطة طريق لتطوير قطاعات اقتصادية جديدة والانتقال إلى الرقمية والاقتصاد القائم على المعرفة وتهدف الإصلاحات إلى تنويع الاقتصاد السعودي بعيدًا عن النفط وخلق المزيد من فرص العمل.

- **تسعى السعودية إلى الاستثمار الأجنبي في القطاعات المزدهرة مثل البنية التحتية والسياحة والترفيه والطاقة المتجددة** وأن تصبح مركزًا رئيسيًا للنقل والخدمات اللوجستية يربط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا.

- **تشمل مشاريع البنية التحتية "مدنًا اقتصادية" مختلفة ومناطق اقتصادية خاصة ، والتي ستكون بمثابة محاور للبتروكيماويات والتعدين والخدمات اللوجستية والتصنيع والصناعات الرقمية**. وتخطط لمضاعفة حجم مدينة الرياض وترحب بالاستثمار في مشاريعها الضخمة التي تقدر بمليارات الدولارات (بما في ذلك مشروع نيوم والقدية ومشروع البحر الأحمر وأمالا) ، وهي نقاط انطلاق لصناعة السياحة الناشئة.

- **تحرص السعودية على الاستثمار الأجنبي في المشاريع الخضراء المتعلقة بالطاقة المتجددة، والهيدروجين، وإدارة النفايات،** للوصول إلى صافي الانبعاثات الصفرية بحلول عام 2060. وهي مهتمة بشكل خاص بمبادرات بناء القدرات الخضراء ومشاركة التكنولوجيا.

- لا تزال مخاوف المستثمرين قائمة فيما يتعلق بإمكانية التنبؤ بالأعمال والشفافية والمخاطر السياسية وأدت زيادة الرسوم المفروضة على العمالة الوافدة وعائلاتهم ، وكذلك سياسات "السعودة" التي تتطلب من بعض الشركات توظيف حصة من العمال السعوديين ، إلى حدوث اضطرابات في بعض أنشطة القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت السعودية في عام 2021 أن الشركات متعددة الجنسيات التي ترغب في التعاقد مع الحكومة يجب أن تنشئ مقارها الإقليمية في المملكة العربية السعودية بحلول عام 2024.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

المؤشرات والتصنيفات الرئيسية

- مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية	2021	**52 من 180**
- مؤشر الابتكار العالمي	2022	**51 من 132**
- مؤشر سهولة الأعمال	2020	**63 من 190**
- نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (البنك الدولي)	2021	**$21,930**

تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى السعودية من عام 2000 الى 2021 (مليار دولار)

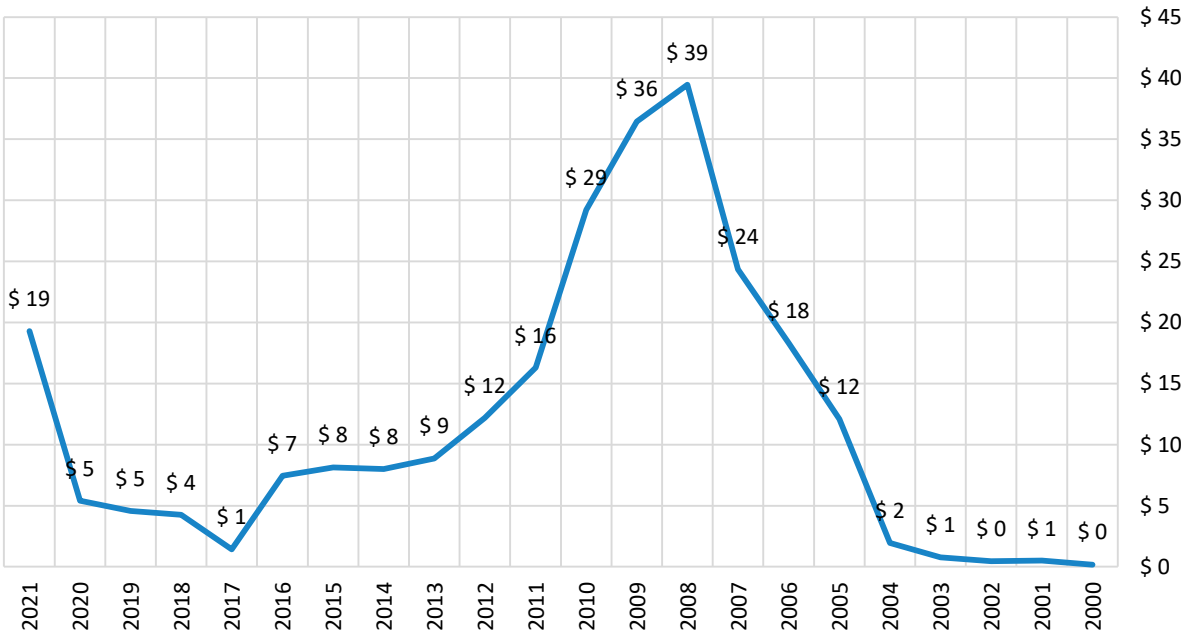

- ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية ثلاثة اضعاف في عام 2021 ليصل الي 19.3 مليار دولار بسبب صفقة استحواذ تحالف مكون من شركة EIG Global Energy Partners وشركة مبادلة الأماراتية علي نسبة 49% من شركة أرامكو لإمداد الزيت الخام التابعة لشركة ارامكو بقيمة 12.4 مليار دولار.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

- جذبت السعودية 126 مشروع استثماري جديد في عام 2021 بنسبة 15% من أجمالي المشاريع التي حصلت عليها الدول العربية، كما احتلت المملكة العربية السعودية المركز الأول عربيا في جذب الأستثمار الاجنبي وفقا للتكلفة استثمارية (Capex) بقيمة 9.2 مليار دولار في عام 2021.

- حققت المملكة العربية السعودية تقدم كبير في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال حيث ارتقت من مركز 82 عالميا في عام 2016 الي المركز 62 عالميا في عام 2020.

حوافز الاستثمار

- **تقديم إعفاءات ومزايا مالية للمستثمرين الأجانب** بما فى ذلك الإعفاء على المواد والمعدات والآلات المختارة ؛ عدم وجود ضرائب على الدخل الشخصي ؛ ومعدل ضريبة الشركات بنسبة 20٪ على أرباح الشركات الأجنبية (الأدنى بين دول مجموعة العشرين).

- **الحصول على قروض ومنح واستثمارات مشتركة من برنامج "شريك" لتشجيع الاستثمار المحلي،** وللمشاركة في البرنامج يجب على الشركات الالتزام باستثمار ما لا يقل عن 5.2 مليار دولار بحلول عام 2030 ولديها القدرة على استثمار ما لا يقل عن 106 مليون دولار في كل مشروع إضافي.

- **تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل للمصانع الجديدة ولمشاريع التوسع وتحديث مرافق التصنيع القائمة** بدعم من صندوق التنمية الصناعية السعودي (SIDF) للاستثمارات الصناعية للقطاع الخاص. ويقدم الصندوق قروضًا تتراوح من 50 إلى 75 % من قيمة المشروع ، اعتمادًا على موقع المشروع. على سبيل المثال ، يمكن للمستثمرين الأجانب الذين أقاموا مرافق تصنيع في المناطق المتقدمة (الرياض وجدة والدمام والجبيل ومكة وينبع ورأس الخير) الحصول على قرض لمدة 15 عامًا يصل إلى 50 % من قيمة المشروع ؛ ويمكن للمستثمرين في المناطق الأقل نموًا في المملكة الحصول على قرض لمدة 20 عامًا يصل إلى 75 % من قيمة المشروع. كما يقدم الصندوق خدمات استشارية للمشاريع الصناعية المحلية في المجالات الإدارية والمالية والفنية والتسويقية.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

- **تقديم برامج الحوافز لتشجيع توظيف المواطنين السعوديين** ، على سبيل المثال ، سيدفع 30 % من أجر المواطن السعودي عن السنة الأولى من العمل ، مع دعم أجر بنسبة 20 % و 10 في % للسنتين الثانية والثالثة من العمل ، على التوالي (تخضع لحدود وسقف معين).

- **مشاركة الشركات الأمريكية والأجنبية في برامج البحث والتطوير (R&D) والتي تمولها و / أو تدعمها الحكومة،** ويتم تشغيل العديد من هذه البرامج من خلال مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية التي تمول العديد من برامج البحث والتطوير في المملكة.

- **مناطق التجارة الخارجية / الموانئ الحرة / التسهيلات التجارية :** كجزء من برنامج رؤية 2030 ، أعلنت السعودية أنها ستنشئ مناطق خاصة ذات لوائح خاصة لتشجيع الاستثمار وتنويع الإيرادات الحكومية، وتدرس إنشاء مناطق تنظيمية بمناطق معينة ، بما في ذلك في نيوم ومركز الملك عبد الله المالي في الرياض. خلال قمة قادة مجموعة العشرين في نوفمبر 2020 ، أعلنت عن خطط لإطلاق مناطق اقتصادية خاصة تركز على الاستثمار في مجالات جديدة في مختلف القطاعات بما في ذلك الأدوية والتكنولوجيا الحيوية والصناعات الرقمية. ستتمتع هذه المناطق ببيئة تشريعية خاصة وستتضمن حوافز جذابة.

- **حوافز للاستثمار التجاري بالمدن التى تشرف الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) على تطويرها "35 مدينة صناعية"،** بما في ذلك الإيجارات التنافسية للأراضي الصناعية ، والتمويل الذي ترعاه الحكومة، وضمانات التصدير، وبعض الإعفاءات الجمركية.

- **في عام 2017 ، بدأت أرامكو السعودية في بناء مجمع الملك سلمان للطاقة ("سبارك") ، وهو مركز عالمي للطاقة المستدامة والصناعة.** تم تصميم سبارك لجذب وإنشاء وتشجيع صناعات الطاقة المحلية في مجالات الاستكشاف والإنتاج والتكرير والبتروكيماويات والطاقة التقليدية وإنتاج المياه ومعالجتها. تهدف أرامكو السعودية إلى إنهاء بناء سبارك في عام 2035 وتتوقع أن يضيف المركز حوالي 6 مليارات دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي السنوي.

-

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

ملخص حوافز الاستثمار فى السعودية

السعودية	المحفزات المُقدمة	شروط المحفزات	المُستهدف
حوافز الإستثمار	تقديم قروض طويلة الأجل لفترات تتراوح بين 22 حتى 25 بمعدل فائدة منخفض وفترة سماح تتراوح بين 4 حتى 6 سنوات		الإستثمار العام والخاص
	السماح للمستثمر بالتملك الكامل 100% للشركات		
	خصم 50% من تكاليف التدريب السنوي للعمالة السعودية		المناطق الأقل نموًا في المملكة
	خصم 50% من الأجور السنوية المدفوعة للسعوديين		
	خصومات إضافية	إذا زاد رأس المال عن مليون ريال سعودي، وإذا تم توظيف أكثر من 5 سعوديين في وظائف ذات طبيعة فنية او إدارية	
منطقة جمركية ومنطقة خدمات لوجيستية متكاملة	إعفاء ضريبي يصل إلى 50 سنة، و0% ضريبية دخل وضريبة أرباح		

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الهيئات والمؤسسات المسئولة عن جذب الإستثمار فى السعودية

	مؤسسات جذب الإستثمار	سنة التأسيس
1	وزارة الإستثمار السعودية	2000

أعلن مجلس الوزراء السعودى بتاريخ أغسطس 2022 أنه بصدد إنشاء هيئة لتشجيع الإستثمار لتكون داعمة لمنظومة الإستثمار لجذب وتنمية الإستثمارات الوطنية والأجنبية

الوزارات فى السعودية (24 وزارة)

	اسم الوزارة
1	الداخلية
2	الخارجية
3	النقل والخدمات اللوجستية
4	الطاقة
5	الصناعة والثروة المعدنية
6	التجارة
7	الإقتصاد والتخطيط
8	المالية
9	الموارد البشرية والتنمية الإجتماعية
10	السياحة
11	الثقافة
12	الرياضة

	اسم الوزارة
13	التعليم
14	العدل
15	الصحة
16	الدفاع
17	الشؤون البلدية والقروية والإسكان
18	الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد
19	البيئة والمياه والزراعة
20	الإتصالات وتقنية المعلومات
21	الإعلام
22	الإستثمار
23	الحج والعمرة
24	الحرس الوطني

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

المغرب

- تنفذ المغرب استراتيجيات تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي، ورفع الأداء والإنتاج في القطاعات الرئيسية المدرة للدخل، مع التركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة مثل مصادر الطاقة المتجددة، والسيارات، والفضاء، والمنسوجات، والأدوية، والأغذية الزراعية. وتواصل المغرب القيام باستثمارات كبيرة في مجال الطاقة المتجددة ، لتحقيق هدفها المتمثل في 64% من إجمالي الطاقة المركبة بحلول عام 2030 ، كما أعلنت عن هدف أكثر طموحًا بنسبة 80% بحلول عام 2050.

- إرتفعت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 52% في عام 2021 لتصل إلى 2.2 مليار دولار وفقًا لتقرير الأونكتاد لعام 2021. وسجلت المغرب الترتيب الـ 53 من 190 دولة وفقًا لمؤشر ممارسة أنشطة الأعمال الصادر من البنك الدولي لعام 2020.

وضعت المغرب مخطط للتسريع الصناعي مُقسم على مرحلتين:

- المرحلة الأولى (2014-2020) : جذب الإستثمارات عن طريق إبرام الصفقات (Deal Making)، وركزت على عدة صناعات منها صناعة السيارات حيث عملت على زيادة الطاقة الإنتاجية للسيارات إلى 700 ألف سيارة في السنة موفرة أكثر من 100 ألف فرصة عمل بين عامي 2014 و 2018 ، مما عمل على زيادة صادرات السيارات ليصل إلى 7.4 مليار دولار في عام 2020، وأهتمت الخطة أيضًا بصناعة الطيران حيث نمت مبيعاتها بنسبة 20% سنويًا موفرًا 17 ألف فرصة عمل في عام 2019 وجذب 142 إستثمارات دولية.

- المرحلة الثانية (2021-2025) : تعزيز إنجازات المرحلة الأولى من الخطة وتعميمها على جميع المناطق من خلال دمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع الصناعة في قلب التحولات التكنولوجية.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

المؤشرات والتصنيفات الرئيسية

- مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية	2021	**87 من 180**
- مؤشر الابتكار العالمي	2022	**67 من 132**
- مؤشر سهولة الأعمال	2020	**53 من 190**
- نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (البنك الدولي)	2021	**$3,350**

تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى المغرب من عام 2000 الى 2021 (مليار دولار)

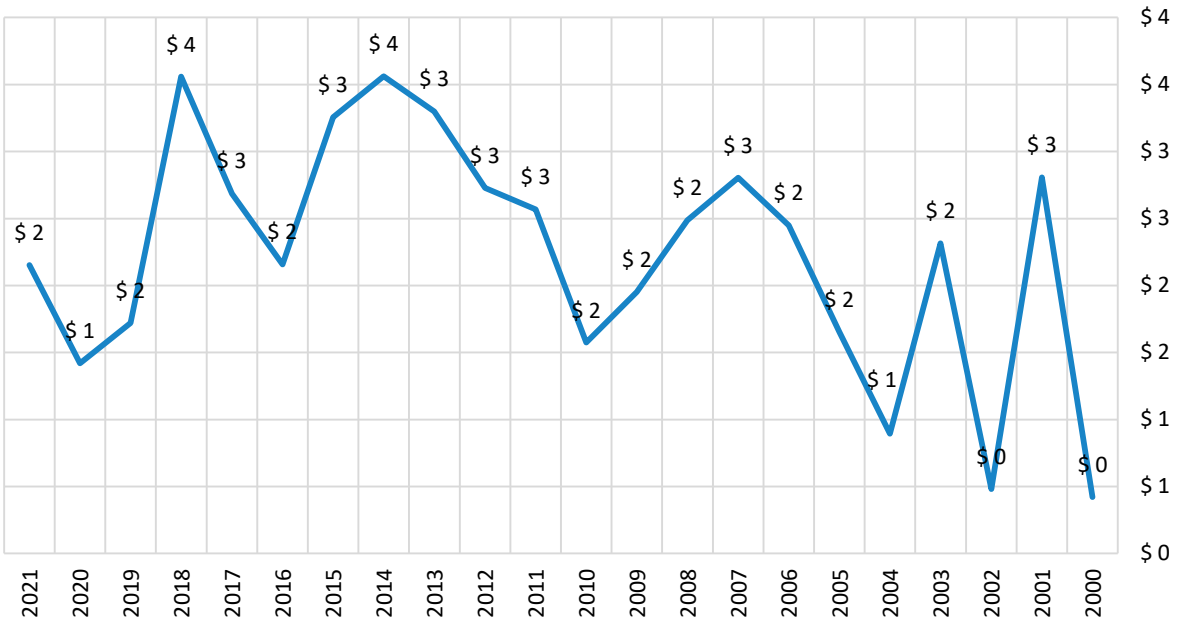

حوافز الاستثمار

- **حوافز استثمارية لدعم النظام البيئي الصناعي، ومزايا ضريبية وجمركية** لدعم المستثمرين والمشاريع الاستثمارية الجديدة، وإعفاءات من رسوم الاستيراد، وإعفاء من ضريبة القيمة المضافة. تتوفر إعفاءات خاصة من ضريبة القيمة المضافة للمنتجات الطبية واللقاحات والمنتجات / المواد المتعلقة بإنتاج الألواح الشمسية. وتستند هذه الحوافز إلى الأولويات القطاعية (السيارات، والفضاء، والمنسوجات، وصناعة الأغذية الزراعية، والمستحضرات الصيدلانية). الاستثمارات التي تبلغ 5 ملايين دولار أو أكثر مؤهلة للحصول

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

على دعم حكومي لتكلفة الأرض (20%) ، وتكاليف البنية التحتية الخارجية (5%) ، وتكاليف التدريب (20%).

- **العديد من صناديق الضمان ومصادر التمويل للمشاريع الاستثمارية** لكل من المستثمرين المغاربة والأجانب. كما توفر مزايا محددة للمستثمرين الذين لديهم اتفاقيات استثمار أو عقود مع الحكومة المغربية وتشمل هذه المزايا دعم بعض المصاريف المتعلقة بالاستثمار لتشجيع الاستثمار في قطاعات صناعية محددة وتطوير تقنيات جديدة من خلال صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والإعفاء من الجمارك والإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على الواردات والمبيعات المحلية.

- **مناطق التجارة الخارجية / الموانئ الحرة / التسهيلات التجارية:** تقديم حوافز للشركات مثل الإعفاءات الضريبية والإعانات والرسوم الجمركية المخفضة. وتهدف هذه المناطق إلى جذب الاستثمار من قبل الشركات التي تسعى إلى تصدير منتجات من المغرب.

- **حوافز للشركات التي تقيم مقارها الإقليمية بالمركز المالي والتجاري في مدينة الدار البيضاء المالية (CFC)**، وهي مدينة إقتصادية ومالية نشأت عام 2010 تهدف لجذب المؤسسات الأجنبية والمستثمرين خاصةً الشركات المالية ومقدمي الخدمات والمقرات الرئيسية للشركات متعددة الجنسيات لتكون بوابة للإستثمار في شمال وغرب ووسط أفريقيا.

- **تقديم حوافز متنوعة للمستثمرين:** معدل ضريبة الشركات بنسبة 15% بعد إعفاء أولي لمدة 5 سنوات، مقارنةً بسنة سابقة. بالإضافة إلى تقديم إعفاء من ضريبة القيمة المضافة للمستثمرين الذين يستخدمون ويستوردون المعدات والمواد والأدوات اللازمة لتحقيق مشاريع استثمارية لا تقل قيمتها عن 20 مليون دولار. وبالمثل ، يوفر نظام CFC للشركات إعفاءً من المزايا الضريبية لمدة 5 سنوات يليها معدل مخفض بنسبة 15٪ (مقارنة بمعدل 31٪). وهي تنطبق على الخدمات المالية (مثل خدمات الاستثمار والشركات القابضة) وأنشطة الخدمات غير المالية (مثل الاستشارات والمقار الإقليمية ومراكز التوزيع).

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

ملخص حوافز الاستثمار فى المغرب

	المحفزات المُقدمة	شروط المحفزات	المُستهدف
صندوق الحسن الثاني Hassan II Fund	منح مالية تصل إلى 15% من إجمالي قيمة الإستثمار	ان تتخطي إستثمارات المشروع 10 مليون درهم مغربي	القطاعات الصناعية ومشاريع التطوير التكنولوجي كالسيارات والطيران والإلكترونيات والكيماويات والأدوية
	منح تصل إلى 30 مليون درهم مغربي على إستحواذ الأراضي، المباني والالآت	ان تتخطى إستثمارت المشروع في السلع الرأسمالية 5 مليون درهم مغربي	
رسوم الإستيراد وضريبة القيمة المضافة Import Duty and VAT	إعفاء 100% من ضريبة القيمة المضافة يصل إلى 36 شهر على الالآت والخامات والأدوات المطلوبة لتحقيق المشروع	للمشاريع التي تستثمر 100 مليون درهم على الأقل	وفقًا للإتفاق
	إعفاء 100% من رسوم إستيراد قطع الغيار والملحقات المستوردة مع الالآت لمدة تصل إلى 36 شهر		
المناطق الحرة Free Zones	إعفاء 100% من ضريبة أرباح الشركة لمدة 5 سنوات، ثم معدل ضريبي منخفض بنسبة 15% للـ 20 سنة التالية	للشركات التي تُصدر على الأقل 85% من منتجاتها للخارج	التصدير
منحة البحث والتطوير R&D Grant	منح مالية تصل إلى 30% من إجمالي الإستثمار	ان تبلغ قيمة الإستثمار 20 مليون درهم مغربي على الأقل أو توفر 50 فرصة عمل دائمة	البحوث والتطوير والإبتكار
صندوق التنمية الصناعية والإستثمارية FDII	منح مالية	تستثمر أكثر من 100 مليون درهم مغربي	نقل التكنولوجيا والمشاريع ذات أولوية للدولة
		توفر أكثر من 250 فرصة عمل	
المركز المالي والتجاري للدار البيضاء Casablance Finance City	إعفاء ضريبي على جميع أرباح الشركة دون التفرقة بين الأرباح المحلية وأرباح التصدير لمدة 5 سنوات، ثم معدل ضريبي مُخفض بنسبة 15%	للشركات التي تختار CFC كبوابة للإستثمار في أفريقيا	الشركات المغربية أو الأجنبية
	إعفاء دائم على ضرائب توزيع الأرباح		

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الهيئات والمؤسسات المسئولة عن جذب الإستثمار فى المغرب

	مؤسسات جذب الإستثمار	سنة التأسيس
1	الوكالة المغربية لتنمية الإستثمارات والصادرات	2009

الوزارات فى المغرب (19 وزارة)

	اسم الوزارة
1	الداخلية
2	الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج
3	النقل واللوجيستيك
4	الإنتقال الطاقي والتنمية المستدامة
5	الصناعة والتجارة
6	الإقتصاد والمالية
7	التضامن والإدماج الإجتماعي والأسرة
8	السياحة والصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي والتضامني
9	الشباب والثقافة والتواصل
10	الشباب والرياضة

	اسم الوزارة
11	التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة
12	العدل
13	الصحة والحماية الإجتماعية
14	إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
15	الأوقاف والشؤون الإسلامية
16	التعليم العالي والبحث العلمي والإبتكار
17	الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياة والغابات
18	التجهيز والماء
19	الإدماج الإقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

سنغافورة

- **تمتاز سنغافورة باقتصاد يعتمد على التجارة ويلعب دورًا مهمًا في سلسلة التوريد العالمية،** حيث أنها تدعم سياسات الاستثمار المفتوحة واقتصاد السوق الحر، وتستشهد لها الشركات الأمريكية بالشفافية والقوانين الملائمة للأعمال التجارية والهيكل الضريبي والتيسير الجمركي وحماية الملكية الفكرية والبنية التحتية المتطورة باعتبارها ميزات جذابة لمناخ الاستثمار. كما انها **تطبق قوانين صارمة لمكافحة الفساد وعادة ما تصنف على أنها أقل البلدان فساداً في آسيا.**

- **تتمتع سنغافورة باقتصاد متنوع يجذب استثمارات أجنبية كبيرة في تصنيع البتروكيماويات والإلكترونيات والأدوية والآلات والمعدات، والخدمات المالية والتجارية.** وتعمل على الترويج للدولة كمركز للبحث والتطوير (R & D) ومركز الابتكار للشركات من خلال تقديم الحوافز الضريبية والمنح البحثية وفرص الشراكة مع وكالات الأبحاث المحلية.

- **إرتفعت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 32% في عام 2021 لتصل إلى 99 مليار دولار مقارنة بـ 75 مليار دولار في عام 2020** وفقًا لتقرير الأونكتاد لعام 2022. وسجلت سنغافورة الترتيب الـ 2 من 190 دولة وفقًا لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال الصادر من البنك الدولي لعام 2020.

- **تستعد سنغافورة لجذب الاستثمارات الأجنبية المستقبلية في الابتكار الرقمي وتصنيع الأدوية والتنمية المستدامة والأمن السيبراني.** تستثمر حكومة سنغافورة بشكل كبير في الأتمتة والذكاء الاصطناعي والأنظمة المتكاملة ، وتسعى إلى ترسيخ مكانتها كمركز إقليمي لهذه التقنيات. تعد سنغافورة أيضًا مركزًا راسخًا للبحوث الطبية وتصنيع الأجهزة.

- **تخطط سنغافورة للوصول إلى صافي الصفر بحلول منتصف القرن** ، لكنها تواجه تحديات تنويع الطاقة البديلة في تحديد أهداف خالية من انبعاثات الكربون لعام 2050. أطلقت سنغافورة استراتيجيتها الوطنية للمناخ - خطة سنغافورة الخضراء 2030 - في فبراير 2021 ، وتركز على زيادة الاستدامة ، وخفض انبعاثات الكربون ، وتعزيز فرص العمل والاستثمار ، وزيادة المرونة المناخية والأمن الغذائي.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

المؤشرات والتصنيفات الرئيسية

- مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية	2021	**4 من 180**
- مؤشر الابتكار العالمي	2022	**7 من 132**
- مؤشر سهولة الأعمال	2020	**2 من 190**
- نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (البنك الدولي)	2021	**$64,010**

تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى سنغافورة من عام 2000 الى 2021 (مليار دولار)

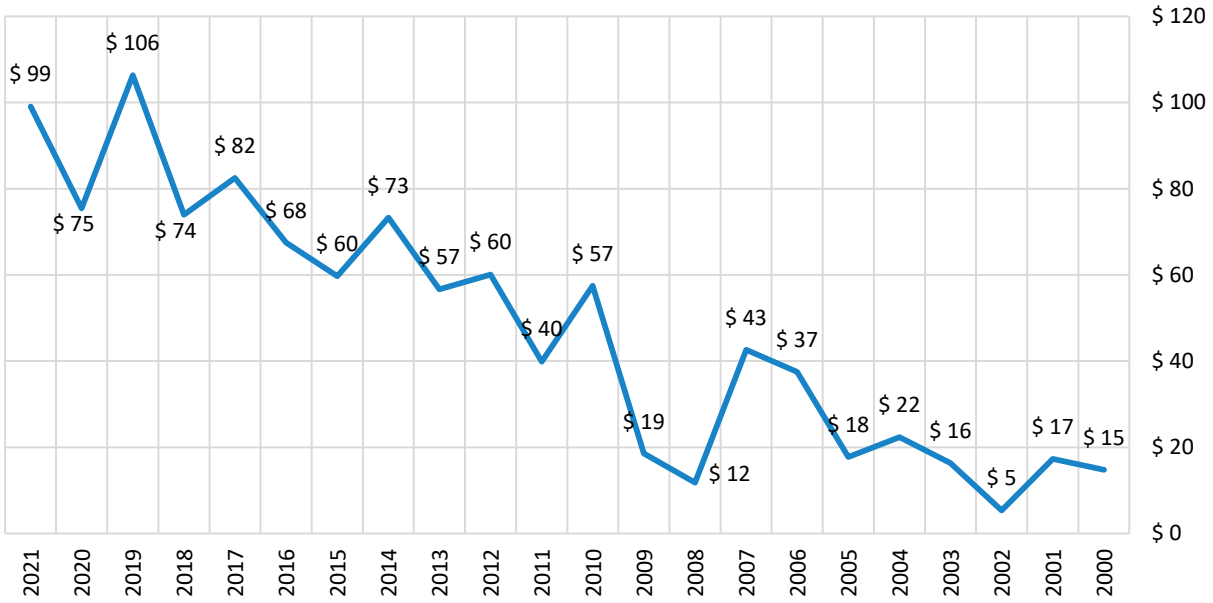

المصدر: تقرير الأونكتاد للاستثمار العالمى 2022

- سجلت سنغافورة المركز الرابع عالميا في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في عام 2019 ، لتصل قيمتها إلى 106 مليار دولار هو الأعلى في تاريخها. وأدى الاستثمار القوي في تصنيع الإلكترونيات والطاقة والصناعة الكيماوية والخدمات إلى زيادة التدفقات الأستثمارات، وتضمنت الاستثمارات الرئيسية في 2019 توسيع شركة Micron Technology (الولايات المتحدة) في صناعة أشباه الموصلات، والمجمع الجديد لشركة Linde البريطانية، كما تلقى قطاع الخدمات استثمارات كبيرة في التمويل وتجارة الجملة والتجزئة.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

كما ساهم التوسع من الشركات المتعددة الجنسيات في تأسيس مقرها الرئيسي في زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي، مثل شركة Freshworks الأمريكية، Dyson البريطانية، و Bombardier الكندية.

- **وفي قطاع الدمج والاستحواذ،** إستحوذت شركة Qualcomm (الولايات المتحدة) على شركة محلية RF360 مقابل 3 مليارات دولار في صفقة بنية تحتية للجيل الخامس، تضمنت الصفقات الضخمة الأخرى الشركات العاملة في قطاع البرمجيات والتكنولوجيا مثل استحواذ Softbank اليابانية على حصة في شركة Grab مقابل 1.5 مليار دولار، واستحواذ شركة YY Inc الصينية على حصة 68 % في Bigo Technology مقابل 1.4 مليار دولار.

- حققت سنغافورة مراكز متقدمة في الكثير من المؤشرات العالمية في 2019، (المركز 2 في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، و المركز 4 في مؤشر مدركات الفساد، و المركز 8 في مؤشر الابتكار العالمي).

حوافز الاستثمار

- **شراكات بين القطاعين العام والخاص** لتطوير تقنيات الهيدروجين والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الشمسية والنووية منخفضة الكربون بالإضافة إلى واردات الكهرباء للوصول إلى صافي انبعاثات الكربون بحلول عام 2050 أو حوالي عام 2050.

- **توفير تمويل مشترك لرأس المال الاستثماري** للشركات الناشئة وتسويق الملكية الفكرية.

- **مناطق التجارة الخارجية / الموانئ الحرة / التسهيلات التجارية:** يوجد في سنغافورة 9 مناطق تجارة حرة في 5 مناطق جغرافية. يمكن استخدام مناطق التجارة الحرة لتخزين وإعادة تغليف بضائع الاستيراد والتصدير، والسلع العابرة لسنغافورة لإعادة تصديرها لاحقًا. تتمتع الشركات الأجنبية والمحلية بفرص متساوية للوصول إلى مرافق منطقة التجارة الحرة.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

ملخص حوافز الاستثمار فى سنغافورة

	المحفزات المُقدمة	شروط المحفزات	المُستهدف
مخطط المحفزات البحثية للشركات والإستقطاعات الضريبية للبحث والتطوير Research Incentive Scheme for Companies (RISC)	منح مالية تصل لـ 50% من بعض النفقات (تكاليف الموظفين - الالآت - الخامات)	للمشاريع التي تعمل على تطوير قدرات وتقنيات البحث والتطوير في سنغافورة	البحث والتطوير
	إستقطاعات تصل إلى 25% من نفقات البحوث والتطوير (الأجور - الخامات - الخدمات)		
محفزات التوسع والتنمية Development and Expansion Incentive	ضريبة أرباح مُخفضة إلى 5% او 10%، مع مستوى دعم يعتمد على خطة الإستثمار	غير محدد	التوسعات
مخطط التطوير والإبتكار Innovation and Development (IDS) Scheme	منح مالية تصل إلى 50% من بعض تكاليف المشروع لمدة 3 سنوات (تكلفة الموظفين - الخامات - الالآت - رسوم حقوق الملكية الفكرية)	تشجيع الأنشطة الإبتكارية والتنموية في سنغافورة	التطوير والإبتكار
منح كفاءة الموارد Resource Efficiency Grant (REG)	منح مالية تدعم 50% من بعض تكاليف المشروع لمدة 3 سنوات (تكلفة الموظفين - الالآت والتكنولوجيا)	للمنشآت التي تحد من إنبعاثات الكربون وغيرها من الغازات الضارة	تحسين كفاءة الطاقة
مخطط تكنولوجيا وإبتكار القطاع المالي Financial Sector Technology and Innovation (FSTI)	مستويات مختلفة من الدعم تصل إلى 80% من بعض تكاليف المشروع (القوى العاملة - الالآت - البرمجيات)	إنشاء نظام بيئي حيوي للإبتكار وتطوير التكنولوجيا المالية	القطاع المالي
محفز تطوير الملكية الفكرية IP Development Incentive (IDI)	ضرائب مُخفضة لـ 5% او 10% على أرباح الملكية الفكرية لفترة معينة	للشركات المعتمدة من محفز تطوير الملكية الفكرية	الملكية الفكرية
محفز مركز المالية والخزينة -Finance & Treasury Centre (FTC) Incentive	ضريبة دخل مُخفضة لـ 8%	للشركات التي تمارس أنشطة التمويل والخزينة في سنغافورة	نشاط التمويل
برنامج التجارة العالمية Global Trader Programme	ضريبة دخل مُخفضة لـ 5% او 10%	للشركات التي تمارس أنشطة تجارية في سنغافورة	النشاط التجاري

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الهيئات والمؤسسات المسئولة عن جذب الإستثمار فى سنغافورة

	مؤسسات جذب الإستثمار	سنة التأسيس
1	مجلس التنمية الإقتصادية	1961
2	تطوير الشركات وريادة الأعمال - Enterprise Singapore	2018

الوزارات فى سنغافورة (15 وزارة)

	اسم الوزارة
1	الداخلية
2	الخارجية
3	النقل
4	التجارة والصناعة
5	المالية
6	التنمية الإجتماعية والعائلية
7	الثقافة والمجتمع والشباب
8	التعليم

	اسم الوزارة
9	العدل
10	الصحة
11	القوى العاملة
12	الدفاع
13	الإستدامة والبيئة
14	الإتصالات والمعلومات
15	التنمية المحلية

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

ماليزيا

- تهتم ماليزيا بالاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره جزءًا لا يتجزأ من تنميتها الاقتصادية، وأدى التحرير التدريجي للاقتصاد وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق وظائف وشركات جديدة وعزز استراتيجية النمو الموجهة للتصدير في ماليزيا ويعتمد الاقتصاد الماليزي بشكل كبير على التجارة. كما أن زيادة الشفافية والإصلاحات الهيكلية التي تمنع الممارسات الفاسدة يمكن أن تجعل ماليزيا وجهة أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل.

- **يوجد في ماليزيا العديد من وكالات ترويج الاستثمار الوطنية والإقليمية، بما في ذلك هيئة تنمية الاستثمار الماليزية (MIDA) و InvestKL**. يمكن لهذه الوكالات المساعدة في الاستشارات بشأن إستراتيجيات العمل، والتعريف بالمناطق، وبرامج إدارة المواهب، والشبكات، وخدمات ما بعد الاستثمار الأخرى.

- **جذبت ماليزيا العديد من الاستثمارات الأمريكية في قطاع النفط والغاز والتصنيع والتكنولوجيا والخدمات المالية** وتشمل الشركات التي لديها استثمارات كبيرة في قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات في ماليزيا ExxonMobil و Caltex و ConocoPhillips و Hess Oil و Halliburton و Dow Chemical و Eastman Chemicals.

- **تمتلك شركات تصنيع أشباه الموصلات عمليات كبيرة في ماليزيا** ، بما في ذلك ON Semiconductor و Texas Instruments و Intel وغيرها، كما تفعل شركات تصنيع الإلكترونيات Western Digital و Honeywell و Motorola.

المؤشرات والتصنيفات الرئيسية

- مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية	2021	**62 من 180**
- مؤشر الابتكار العالمي	2022	**36 من 132**
- مؤشر سهولة الأعمال	2020	**12 من 190**
- نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (البنك الدولي)	2021	**$10,930**

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

◄ تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى سنغافورة من عام 2000 الى 2021 (مليار دولار)

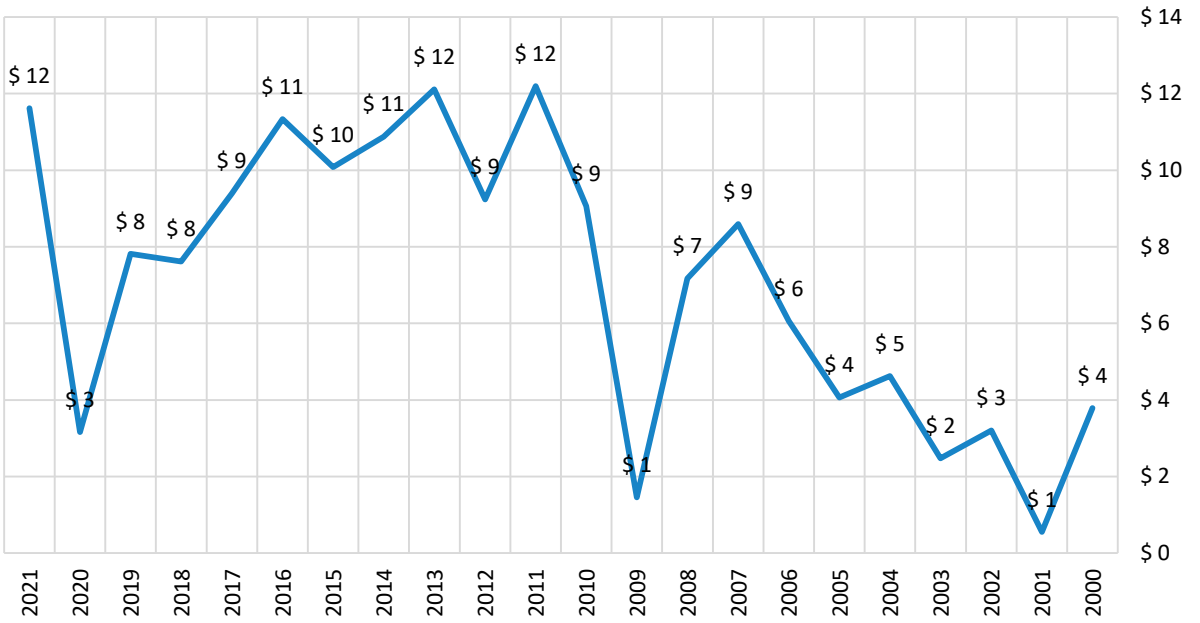

- حققت ماليزيا إرتفاع في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 35% لتصل إلى 12.2 مليار دولار في عام 2011 مقابل 9.1 مليار دولار في عام 2010، مستجيبة للمحفزات والمبادرات الحكومية للإستثمار في مجالات النمو الجديدة والتقنيات الناشئة والصناعات ذات القيمة المضافة والتكنولوجيا والصناعات كثيفة الإستخدام لرأس المال وكذلك أنشطة البحث والتطوير. وأحتل قطاع الصناعة الصدارة في جذب الإستثمارات الأجنبية، وكانت اليابان وكوريا والولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة والمملكة العربية السعودية من أكبر المستثمرين ، حيث مثلو حوالي 66% من إجمالي الإستثمارات الأجنبية في هذا القطاع.

حوافز الاستثمار

- **الإعفاءات الضريبية والتمويل والخصومات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب** في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المنتجات الحلال ، تخزين وتجارة النفط والغاز ، التمويل الإسلامي.
- **إعفاء من الرسوم الجمركية عند استيراد المواد الخام والمنتجات والمعدات:** للشركات التي تصدر ما لا يقل عن 80 % من إنتاجها وتعتمد على السلع المستوردة والمواد الخام والمكونات.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

ملخص حوافز الاستثمار فى ماليزيا

	المحفزات المُقدمة	شروط المحفزات	المُستهدف
منطقة الساحل الشرقي الإقتصادي East Coast Economic Region (ECER)	إعفاء ضريبي كامل لمدة 10 سنوات		للشركات التي تقدم أنشطتها في هذه المنطقة
	او إعفاء ضريبي يعادل الإستثمارات في الأصول الثابتة لمدة 5 سنوات	الإستثمار في الأصول الثابتة المحددة (مباني - مصانع - الآلآت)	
منافسين الصناعة الحلال Hala Industry Players	إعفاء ضريبي على الأرباح لمدة 5 سنوات	الشركات التي تعمل بمكونات حلال	الأغذية المُصنعة و الأدوية و المستحضرات الطبية ومنتجات اللحوم
	أو إعفاء ضريبي يعادل نفقات الإستثمار في الأصول الثابتة (المباني - الآلآت - المصانع) لمدة 10 سنوات		
الممر الفائق للوسائط المتعددة Multimedia Super Corridor) MSC	إعفاء ضريبي يصل لمدة 10 سنوات	ان تعمل الشركة في مركز سيبراني محدد، غير ذلك سيتم تخفيض الإعفاء إلى 70% فقط لمدة 5 سنوات	الأنشطة التي تساعد في الوصول للإقتصاد الرقمي
محفز ضريبي للإستثمار Investment Tax Allowance (ITA)	إعفاء ضريبي يعادل 100% من الإستثمارات في الأصول الثابتة خلال 10 سنوات	الشركات التي تحقق 70% من أرباحها من نشاط البحث والتطوير	شركات البحث والتطوير
	إعفاء ضريبي يعادل 50% من الإستثمارات في الأصول الثابتة		البحث والتطوير الداخلى
المكانة الرائدة Pioneer Status	إعفاءات ضريبية من 70% إلى 100% لفترات بين 5 - 10 سنوات	أنشطة تعزز الإقتصاد	السياحة والزراعة والصحة والبحث والتطوير
محفزات إستثنائية تُقدم تحت إطار خطة الإنتعاش الإقتصادي Special Incentives under the National Economin Recovery Plan	إعفاء ضريبي يصل لمدة 10 سنوات	الشركات التي تستثمر في الأصول الثابتة من 300 إلى 500 مليون رينجت ماليزي	الإستثمار في الأصول الثابتة
	إعفاء ضريبي يصل لمدة 15 سنة	للشركات التي تستثمر في الأصول الثابتة بأكثر من 500 مليون رينجت مليزي	
محفزات التكنولوجيا الخضراء Green Technology Incentive	إعفاء ضريبي بنسبة 70% لمدة 3 سنوات	تقديم خدمات التكنولوجيا الخضراء	الطاقة المتجددة

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الهيئات والمؤسسات المسئولة عن جذب الإستثمار فى ماليزيا

	مؤسسات جذب الإستثمار	سنة التأسيس
1	هيئة تنمية الإستثمار الماليزية MIDA	1967

الوزارات فى ماليزيا (26 وزارة)

	اسم الوزارة
1	الداخلية
2	الخارجية
3	النقل
4	الطاقة والموارد الطبيعية
5	التجارة والصناعة
6	المالية
7	العمل والضمان الإجتماعي
8	السياحة والفنون والثقافة
9	الشباب والرياضة
10	التعليم
11	الصحة
12	القوى العاملة
13	تنمية ريادة الأعمال

	اسم الوزارة
14	الدفاع
15	الإسكان
16	التعليم العالي
17	العلوم والتكنولوجيا والإبتكار
18	الزراعة والصناعات الغذائية
19	الصناعات الزراعية والسلعية
20	الموارد المائية والبيئة
21	الإتصالات
22	التنمية الريفية
23	التجارة الداخلية وشؤون المستهلك
24	المرأة والمجتمع
25	الأقاليم الإتحادية
26	الوحدة الوطنية

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

تركيا

- تعد تركيا من بين المنتجين الرائدين في العالم للمنتجات الزراعية، المنسوجات؛ السيارات ومعدات النقل ؛ مواد بناء؛ الإلكترونيات الاستهلاكية والأجهزة المنزلية.

- **صادقت تركيا على اتفاقية باريس في عام 2021 وتواصل إحراز تقدم في مبادراتها الخضراء**، ويتم تحديث حزم حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا بانتظام ، وفي عام 2021 تم تعديلها لتشمل المزيد من الحوافز التي تستهدف المشاريع الخضراء على النحو الذي حددته وزارة الصناعة والتكنولوجيا.

- **بلغ حجم الاستثمارات أجنبية مباشرة في تركيا 12.5 مليار دولار في عام 2021**، بزيادة قدرها 60% عن العام السابق، وحققت تركيا حجم الاستثمارات اجنبية مباشرة في الفترة ما بين 2003-2020 بنحو 225 مليار دولار. وتمتلك قطر ما يقرب من 10.3 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا، مما يجعلها واحدة من أكبر المستثمرين.

- تحظى قطاعات الطاقة والبتروكيماويات والأغذية الزراعية والعقارات بشعبية كبيرة لدى المستثمرين الخليجيين. وتتمثل القطاعات الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية ، قطاع الخدمات المالية بنسبة 33%، القطاع الصناعي بنسبة 24%، وقطاع الطاقة بنسبة 11% .

- تأتي بريطانيا في المركز الأول في قطاع الاستثمار المباشر في تركيا، تليها الولايات المتحدة في المركز الثاني، وهولندا، وسويسرا، والإمارات، وألمانيا، ولوكسمبورغ، وكوريا الجنوبية، واليابان، وأيرلندا.

المؤشرات والتصنيفات الرئيسية

- مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية	2021	**96 من 180**
- مؤشر الابتكار العالمي	2022	**37 من 132**
- مؤشر سهولة الأعمال	2020	**34 من 190**
- نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (البنك الدولي)	2021	**$9,830**

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى تركيا من عام 2000 الى 2021 (مليار دولار)

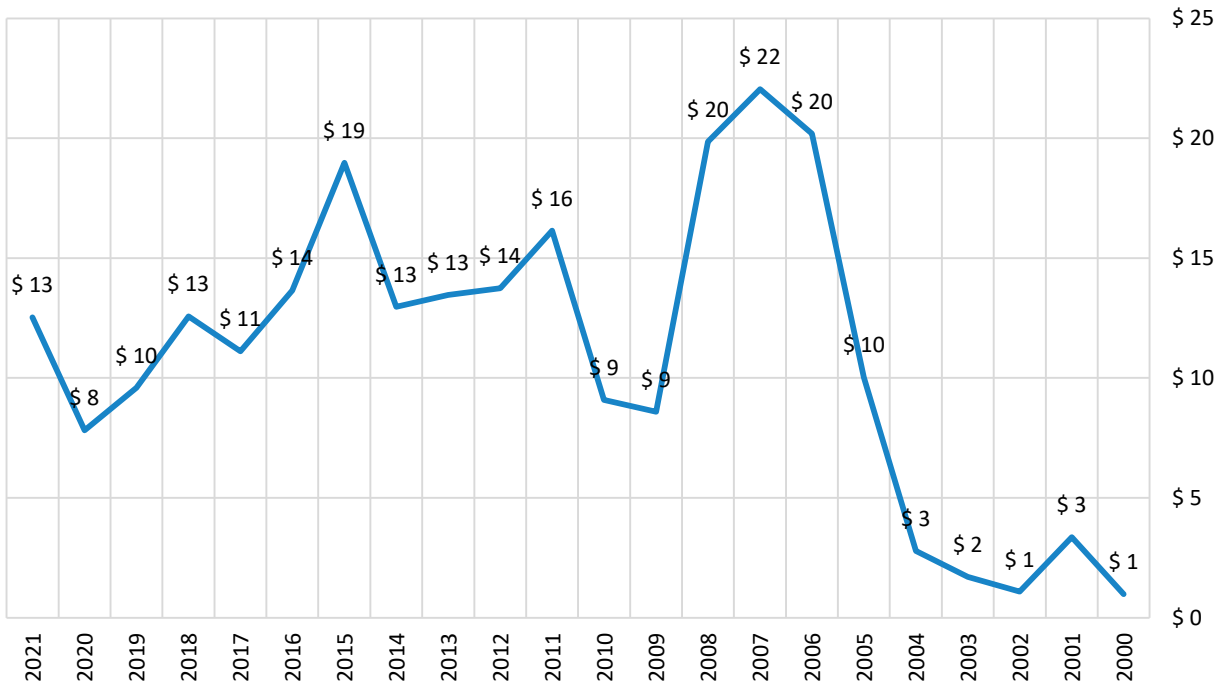

المصدر: تقرير الأونكتاد للاستثمار العالمى 2022

- فى عام 2015 جذبت تركيا استثمار اجنبي مباشر بقيمة 19 مليار دولار، وكان لقطاع الخدمات المالية دورا كبيرا في جذب الأستثمارات حيث تم استحواذ بنك Banco Bilbao Vizca ya الاسباني علي بنكTurkiye Garanti Bankasi التركي بقيمة 2.5 مليار دولار، كما استحوذت شركة ميهوله القطرية علي شركة Boyner Perakende بقيمة 330 مليون دولار ، كما استوحذ بنك جولدمان ساكس علي 13% من شركة سوكار للطاقة بقيمة 1.3 مليار دولار.

حوافز الاستثمار

- يتكون برنامج حوافز الاستثمار في تركيا من أربع ركائز رئيسية: مخطط حوافز الاستثمار العام ، ومخطط حوافز الاستثمار الإقليمي ، وخطة حوافز الاستثمار ذات الأولوية ، ومخطط حوافز الاستثمار الاستراتيجي. يمكن أن توفر هذه الحوافز تخفيضات ضريبية على الشركات ؛ إعفاءات الرسوم الجمركية ؛ إعفاء من

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

ضريبة القيمة المضافة (VAT) واسترداد ضريبة القيمة المضافة ؛ الدعم بحصة أقساط الضمان الاجتماعي لصاحب العمل ؛ مخصصات اقتطاع ضريبة الدخل ؛ تخصيص الأراضي؛ ودعم أسعار الفائدة للقروض الاستثمارية. ويتم تحديث خطط الحوافز كل عام تقريبًا من قبل وزارة الصناعة والتكنولوجيا.

- **حوافز استثمارات الطاقة المتجددة:** يتم دعم الاستثمارات في توليد الطاقة الكهربائية من الكتلة الحيوية والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية والطاقة الحرارية الأرضية وطاقة الرياح في إطار نظام الحوافز العام ويمكن أن تحصل على إعفاءات من ضريبة القيمة المضافة والضرائب الجمركية. يمكن للاستثمارات الخضراء أيضًا أن تتلقى دعمًا استثماريًا بموجب خطة الاستثمار ذات الأولوية في تركيا.

- **حوافز الاستثمار المصممة خصيصًا للمشاريع التي تخدم الاحتياجات الحرجة الحالية أو المستقبلية:** مثل تأمين العرض، والحد من التبعية الأجنبية، وتحقيق التحول التكنولوجي، والابتكار، والبحث والتطوير المكثف وعالي القيمة - الحلول المضافة.

- **مناطق التجارة الخارجية / الموانئ الحرة / التسهيلات التجارية:** لا توجد قيود على الشركات الأجنبية العاملة في أي منطقة من المناطق الحرة التركية البالغ عددها 18 منطقة. المناطق مفتوحة لمجموعة واسعة من الأنشطة ، بما في ذلك التصنيع والتخزين والتغليف والتجارة والبنوك والتأمين. تدخل المنتجات الأجنبية إلى المناطق الحرة وتغادرها دون فرض رسوم جمركية أو رسوم إذا تم تصديرها إلى أسواق دول أخرى. الدخل المتولد في المناطق معفى من ضرائب دخل الشركات والأفراد ومن ضريبة القيمة المضافة ، لكن الشركات مطالبة بتقديم مساهمات الضمان الاجتماعي لموظفيها. الأرباح المستندة إلى بيع البضائع المصنعة في المناطق الحرة معفاة من ضريبة الدخل والشركات.

- **مناطق تطوير التكنولوجيا:** الشركات العاملة في هذه المنطقة تتميز بإعفائات من ضريبة الدخل، ضريبة القيمة المضافة، وضرائب الدمغة. وإعفاء أجور الموظفيين العاملين في قسم البحث والتطوير من ضريبة الدخل حتي عام 2028.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

ملخص حوافز الاستثمار فى تركيا

	المحفزات المُقدمة	شروط المحفزات	المُستهدف
خصم ضريبي للبحث والتطوير R&D Tax Credit	خصم ضريبي لـ 100% ويمكن ان يصل إلى 150% على نفقات البحث والتطوير والإبتكار	ان تعمل الشركة في أنشطة التسويق ورقابة الجودة وانشطة التنقيب والحفر في قطاعي البترول والتعدين	البحث والتطوير والإبتكار
مناطق التطوير التكنولوجي Technology Development Zones (TDZs)	إعفاء من ضرائب الأرباح وضريبة القيمة المضافة ورسوم الضريبة، وإعفاء لضريبة الدخل للموظفين	ان تعمل الشركة في مناطق التطوير التكنولوجي	تطوير التكنولوجيا والبرمجيات
برنامج المحفزات الإستثمارية Investment Incentive Program	إعفاء من ضريبة القيمة المضافة وإعفاء من الجمارك وخصومات على ضريبة الأرباح	موافقة وزارة الإقتصاد	تشجيع الإستثمار العام والإقليمي والإستراتيجي
مناطق التصنيع Manufacturing Zones	إعفاء من ضريبة الأرباح	الشركات التي تعمل في المناطق الحرة	التصنيع
	إعفاء من ضريبة الدخل للموظفين	للشركات التي تصدر على الأقل 85% من منتجاتها	
دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Support for SMEs	الحصول على قروض بدون فوائد من منظمة تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة		الشركات الصغيرة والمتوسطة
	تعويضات بين 60% إلى 90% من مصروفات التشغيل		
محفزات الإستدامة البيئية Environmental Sustainability Incentives	تمويل 20% من نفقات الطاقة خلال فترة الإتفاق	للشركات التي تعمل على تقليل إستهلاك الطاقة بنسبة 10% لفترة 3 سنين	الحفاظ على البيئة
	منح تغطي 30% من مصروفات المشروع	للمشاريع التي تمنع إستهلاك الطاقة الغير ضرورية او تشجع إعادة تطوير الطاقة المهدرة	
صندوق براءات الإختراع Patent Box	خصم 50% على ضريبة الأرباح	للأرباح من الإختراعات وتطوير البرمجيات	البحث والتطوير
	إعفاء من ضريبة القيمة المضافة	للأرباح من تأجير ونقل وبيع الحقوق غير الملموسة (براءة الإختراع)	

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الهيئات والمؤسسات المسئولة عن جذب الإستثمار فى تركيا

	مؤسسات جذب الإستثمار	سنة التأسيس
1	مكتب الإستثمار برئاسة الجمهورية التركية	2006
2	وكالة دعم وتشجيع الإستثمار	2008

الوزارات فى تركيا (17 وزارة)

	اسم الوزارة
1	الداخلية
2	الخارجية
3	النقل والبنية التحتية
4	الطاقة والموارد الطبيعية
5	الصناعة والتقنية
6	التجارة
7	المالية
8	العمل والضمان الإجتماعي
9	الثقافة والسياحة

	اسم الوزارة
10	الشباب والرياضة
11	التعليم الوطني
12	العدل
13	الصحة
14	الدفاع
15	الزراعة والغابات
16	البيئة
17	المرأة والمجتمع

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

آيرلاندا

- تعمل ايرلندا على تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وقد حققت نجاحًا كبيرًا في جذبة لاسيما من الولايات المتحدة، ويوجد أكثر من 950 شركة تابعة للولايات المتحدة في أيرلندا تعمل بشكل أساسي في قطاع الكيماويات والعلوم الحيوية والأدوية والأجهزة الطبية، أجهزة وبرامج الكمبيوتر، الإنترنت والوسائط الرقمية، الإلكترونيات والخدمات المالية.

- **إحدى الميزات الجذابة العديدة في أيرلندا كوجهة للاستثمار الأجنبي المباشر هي ضريبة الشركات التي تبلغ 12.5 % (المعمول بها منذ عام 2003) وهي ثاني أدنى ضريبة في الاتحاد الأوروبي (EU).**

- تلاحظ أن الشركات تأتي إلى أيرلندا في المقام الأول بسبب الجودة العالية والمرونة للقوى العاملة الناطقة باللغة الإنجليزية، بالاضافة الى الإستقرار سياسي، والسياسات الحكومية والهيئات التنظيمية الموالية لقطاع الأعمال، وتشمل السمات الإيجابية الإضافية وجود نظام قضائي يتسم بالشفافية.

تتولى عدد من الإدارات والمنظمات الحكومية مسؤولية تشجيع الاستثمار في أيرلندا، على سبيل المثال:

- **هيئة التنمية الصناعية (IDA Ireland)** وهي مسئولة عن تعزيز وتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي مسؤولة أيضًا عن جذب شركات التمويل والتأمين الأجنبية إلى مركز دبلن الدولي للخدمات المالية (IFSC). وتمتلك العديد من المكاتب في أوروبا وآسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

- **هيئة Enterprise Ireland (EI)** وتقوم علي ترويج المشاريع المشتركة والتحالفات الاستراتيجية بين الشركات المحلية والأجنبية. وتمتلك EI عدة مكاتب في أوروبا وأمريكا والشرق الأوسط وآسيا.

المؤشرات والتصنيفات الرئيسية

- مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية	2021	**13 من 180**
- مؤشر الابتكار العالمي	2022	**23 من 132**
- مؤشر سهولة الأعمال	2020	**24 من 190**
- نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (البنك الدولي)	2021	**$74,520**

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى أيرلندا من عام 2000 الى 2021 (مليار دولار)

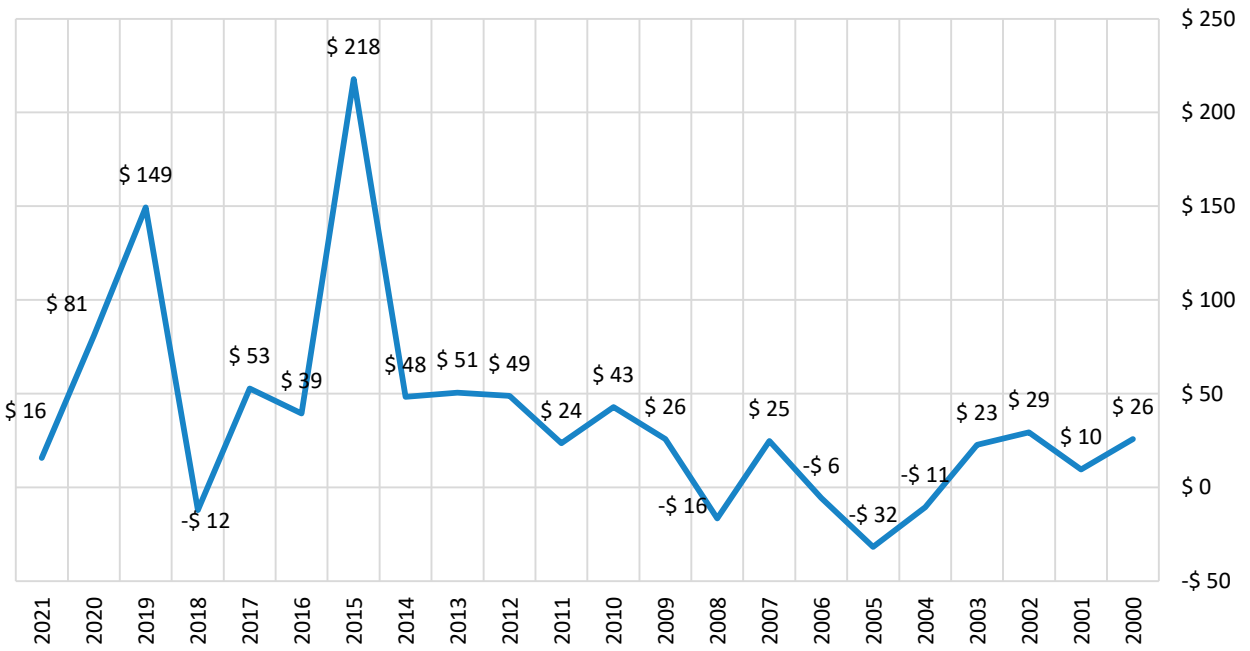

المصدر: تقرير الأونكتاد للاستثمار العالمى 2022

- حقق الإستثمار الأجنبي المباشر في آيرلندا مستوي تاريخي في عام 2015 حيث بلغ 218 مليار دولار. وترجع هذه الزيادة الي فتح ملف تصويت بريطانيا للخروج من الإتحاد الأوروبي (BREXIT) في عام 2015. حيث تم تقديم "قانون إستفتاء الإتحاد الأوروبي لعام 2015" الي البرلمان البريطاني للموافقة علي إجراء الإستفتاء قبل نهاية عام 2017 مما ساهم في جذب العديد من الشركات مثل جوجل، أبل، إنتل، أمازون، فيسبوك، تويتر، لينكد إن بالإضافة الي العديد من الشركات الأخري.

تعتمد آيرلندا فى جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة على عدة عوامل أهمها:

- **الإهتمام بالتعليم وتدريب وتطوير القوة العاملة**

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

- **صنفت آيرلندا في عام 2018 الدولة الأولي عالميا في إنتاجية العمالة** والخامسة في قدرتها علي جذب قوي عاملة مؤهلة وماهرة مما ساهم في تحويل العمالة الماهرة بآيرلندا الي ميزة تنافسية لديها لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة. كما صنفت الثامنة علي مستوي العالم في مؤشر سهولة الأعمال لنفس العام

- **عضوية آيرلندا في الإتحاد الأوروبي** وبالتالي سهولة الوصول الي حوالي 500 مليون مستهلك في أوروبا

- **فرض معدلات ضرائب تنافسية علي تصل الي 12%**، ووافقت آيرلندا علي رفع معدل الضرائب الي 15% بداية من 2023 للشركات متعددة الجنسيات ذات الإيرادات الأعلي من 750 مليون يورو.

حوافز الاستثمار

- **تقديم مساعدات ومنح للمستثمرين فى المعدات الرأسمالية والأراضى والمبانى والتدريب والبحث والتطوير**. يجب على المؤسسات التجارية الأجنبية والمحلية التي تسعى للحصول على منحة مساعدة تقديم مقترحات استثمارية مفصلة، تتضمن هذه المقترحات معلومات عن الأصول الثابتة والعمالة ومكونات التكنولوجيا / البحث والتطوير، وتحدد أهدافًا باستخدام معايير مثل المبيعات والربحية والصادرات والتوظيف ويخضع كل اقتراح استثماري لتقييم اقتصادي قبل تقديم الدعم أو رفضه.

- **تقديم دعم حكومى يتمثل فى الإعفاء الضريبى على تكلفة أنشطة البحث والتطوير والابتكار**، وعلى المباني المستخدمة لنشاط البحث والتطوير والابتكار. يخضع الإعفاء الضريبي بنسبة 25 % لشروط معينة ومتاح لأنشطة البحث والتطوير لمجالات العلوم والتكنولوجيا مثل تطوير البرمجيات والهندسة وإنتاج الأغذية والمشروبات والأجهزة الطبية والأدوية والخدمات المالية ؛ الزراعة والبستنة.

- **مناطق التجارة الخارجية / الموانئ الحرة / التسهيلات التجارية:** أنشأت الحكومة منطقة معفاة من الرسوم الجمركية في شانون. ويتم التعامل مع جميع الشركات في أيرلندا على قدم المساواة ، وتستمر المنطقة الحرة في شانون (SFZ) كما يطلق عليها الآن ، في العمل وإن كان بدون أي مزايا ضريبية إضافية. وتتمتع جميع الشركات العاملة فيها بنفس فرص الاستثمار والحوافز الضريبية التي تتمتع بها الشركات الأيرلندية الأصلية.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

ملخص حوافز الاستثمار فى آيرلاندا

	المحفزات المُقدمة	شروط المحفزات	المُستهدف
الضرائب الإئتمانية للبحث والتطوير R&D Tax Credit	ضرائب إئتمانية قابلة للإسترداد بنسبة 25% من نفقات المشروع (أجور والخامات والالآت)	للمشاريع التي تقدم بحوث وتجارب تطويرية	البحث والتطوير
منح البحث والتطوير والإبتكار I Grants&RD	منح تصل إلى 25% من نفقات المشروع (أجور الموظفين والخامات والإستشارات والالآت)	المشاريع التي تعالج التحديات التقنية	البحث والتطوير والإبتكار
منح صندوق إبتكار التكنولوجيا التخريبية - Disruptive Technologies Innovation Fund Grants	دعم 50% من نفقات المشروع (أجور الموظفين والإستشارات والالآت) لأعضاء الإتحاد التجاري	ان يحتوي التحالف على شركة صغيرة او متوسطة وان تتعدى إستثمارات المشروع الـ 5 مليون يورو خلال 3 سنوات	البحوث والتكنولوجيا
	دعم 100% من نفقات المشروع (أجور والإستشارات والالآت) للمنظمات وأعضاء إتحاد البحوث		
صندوق براءات الإختراع Patent Box	تخفيض الضريبة على الأرباح إلى 6.25% بدلًا من 12.5%	تقديم وثائق تدعم طبيعة البحث والتطوير	البحث والتطوير
منح آيرلاندا Grant Aid in Ireland	برامج منح لتغطية نفقات البحث والتطوير وتوسعات للشركات المحلية	الشركات الناشئة عالية الإمكانيات - الشركات الصغيرة والمتوسطة - الشركات الكبيرة	البحث والتطوير
	برامج منح و دعم للشركات الأجنبية على البحوث والتطوير والإبتكار	للشركات الأجنبية التي تعمل او تتوسع في آيرلاندا	
منح رأس المال Capital Grants	منح لدعم نفقات شراء الأراضي والمباني والالآت بنسبة 10% لأول إستثمار بقيمة 50 مليون يورو، و 5% لثاني إستثمار بقيمة 50 مليون يورو، وأقل من 5% للإستثمارات أكثر من 100 مليون يورو	للشركات التي تعمل في حدود ميدلاند ويست الإقليمية BMW Regional	غير محددة بقطاعات معينة
منح العمل Employment Grants	منح تصل إلى 15% من أجور الموظفين لمدة أقصاها سنتين	للشركات التي تعمل في حدود ميدلاند ويست الإقليمية BMW Regional	غير محددة بقطاعات معينة
إستدامة الطاقة Energy Sustainability	دعم 100% من رأس المال يُخصم من الوعاء الضريبي	للمعدات منخفضة الإستهلاك للطاقة المُدرجة بهيئة الطاقة المستدامة	الإستدامة البيئية

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الهيئات والمؤسسات المسئولة عن جذب الإستثمار فى أيرلندا

	مؤسسات جذب الإستثمار	سنة التأسيس
1	وكالة التنمية الصناعية - Ireland IDA	1949
2	Enterprise Ireland	1998
3	Local Enterprise Office	2014

الوزارات فى أيرلندا (17 وزارة)

	اسم الوزارة
1	الشؤون الخارجية
2	النقل
3	الإنفاق العام والإصلاح
4	المالية
5	الحماية المجتمعية
6	السياحة والثقافة والفنون والرياضة والإعلام
7	الشباب والأطفال والمساواة وذوي الإعاقة والإندماج
8	التعليم
9	العدل

	اسم الوزارة
10	الصحة
11	قطاع الأعمال والتجارة والقوى العاملة
12	الدفاع
13	الإسكان والحكومات المحلية والتراث
14	التعليم العالي والبحث العلمي والإبتكار والعلوم
15	الزراعة والغذاء والبحرية
16	البيئة والمناخ والإتصالات
17	التنمية المجتمعية والريفية

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الأردن

- انخفض صافي الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الأردن خلال عام 2021 بنسبة 18.2% إلى نحو 622.7 مليون دولار مقارنة مع مستواه في العام 2020

- **على الرغم من المحفزات التي قدمتها الأردن، إلا إنها لم تستطيع جذب إستثمارات، حيث ان حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن ينخفض على مدار السنين ليصل إلى 600 مليون دولار فقط في عام 2021 بعدما حققت أعلى إستثمارات في عام 2006 بقيمة 3.5 مليار دولار، وذلك لوجود بعض المعوقات التي تعيق جذب المستثمرين منها:**

  - عدم إستقرار التشريعات المنظمة للإستثمار
  - الإرتباك في السياسات الإقتصادية والأزمات الإقليمية
  - البيروقراطية و القوانين واللوائح شديدة التعقيد
  - الصراعات الداخلية داخل مؤسسات الدولة
  - صغر السوق المحلي وضعف القوة الشرائية محليًا
  - غياب الإستراتيجية الواضحة في الترويج للفرص الإستثمارية المتوفرة
  - غياب التنسيق بين المؤسسات الحكومية المعنية بالإستثمار
  - عدم وجود بنية تحتية تواكب متطلبات الإستثمار

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

المؤشرات والتصنيفات الرئيسية

- مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية	2021	**58 من 180**
- مؤشر الابتكار العالمي	2022	**78 من 129**
- مؤشر سهولة الأعمال	2020	**75 من 190**
- نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (البنك الدولي)	2019	**$4,410**

تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الأردن من عام 2000 الى 2021 (مليار دولار)

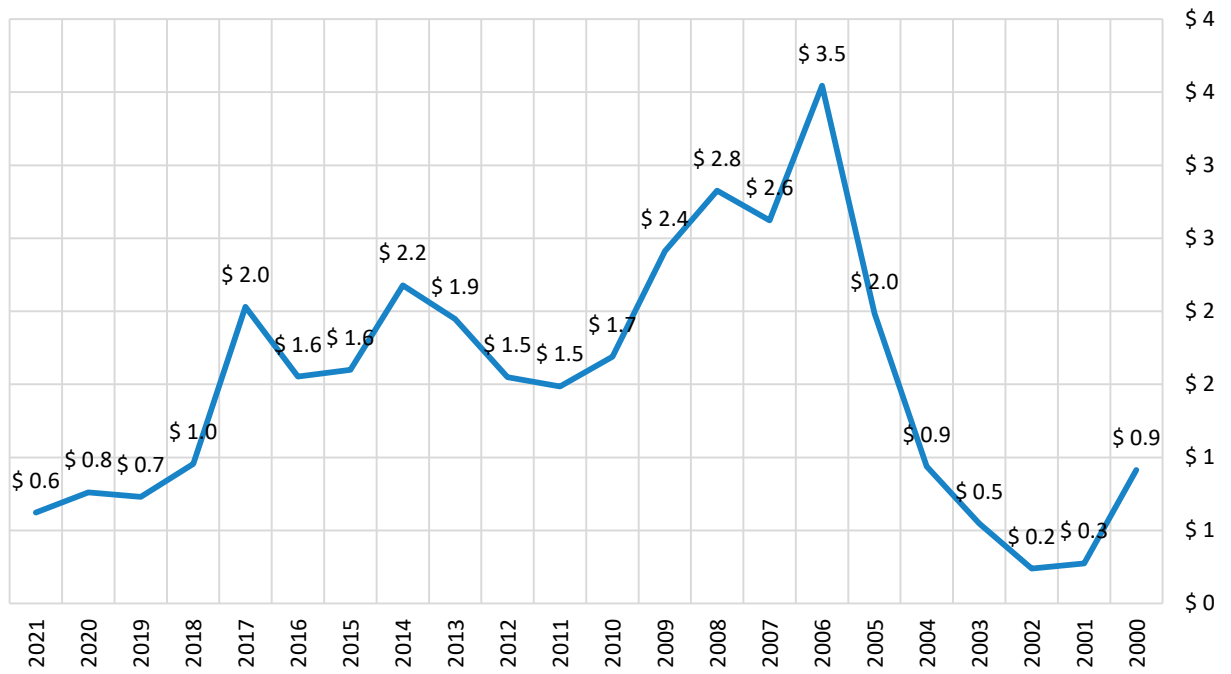

حوافز الإستثمار

- إعفاءات جمركية وضريبية للمشاريع الإستثمارية في بعض القطاعات مثل: الصناعة، الزراعة، الفنادق، المستشفيات، النقل البحري، السكك الحديدية، مدن التسلية والسياحة، ومراكز المؤتمرات والمعارض.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

- إعفاء من الرسوم الجمركية لقطع الغيار، على الا تتجاوز قيمتها 15% من قيمة الأصول الثابتة التي تلزمها هذا القطع.

- إعفاء من الرسوم والجمارك للأصول الثابتة، بغرض التوسع او التحديث او التجديد إذا ادى ذلك إلى زيادة لا تقل عن 25% من الطاقة الإنتاجية للمشروع.

- إعفاءات إضافية من الرسوم والضرائب لمشاريع الفنادق والمستشفيات على مشترياتها من الأثاث والمفروشات واللوازم بغرض التحديث والتجديد مرة كل سبع سنوات على الأقل.

- تعفى من الرسوم والضرائب الزيادة التي تطرأ على قيمة الأصول الثابتة المستوردة لحساب المشروع، إذا كانت الزيادة الناتجة عن إرتفاع أسعار تلك الأصول في بلد المنشأ او عن إرتفاع أجور شحنها او تغيير في سعر التحويل

- يُعفي المشروع من ضريبتي الدخل والخدمات الإجتماعية، إذا ما جرى توسيعه او تطويره او تحديثة وادى ذلك لزيادة في الإنتاج لا تقل عن 25% بشرط ان لا تزيد مدة الإعفاء عن 4 سنوات.

ضمانات المستثمر

- يُعامل المستثمر الأجنبي معاملة المستثمر الأردني، حيث له الحق في ان يستثمر بالتملك او المشاركة او المساهمة.

- للمستثمر مطلق الحرية في إدارة مشروعه بالأسلوب الذي يراه وبالأشخاص الذي يختارهم.

- يحق للمستثمر إخراج رأس المال الأجنبي الذي أدخله وما جناه من إستثماره من عوائد وأرباح وحصيلة تصفية إستصمار للخارج، او بيع مشروعه او حصته.

- لا يجوز نزع ملكية اي مشروع او إخضاعه لاي إجراءات تؤدي إلى ذلك إلا بإستملاكه لمقتضيات المصلحة العامة بشرط دفع تعويض عادل للمستثمر

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الإقتصاد العالمى

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

المحركات الرئيسية لتعافى الإقتصاد من التحديات الحاليه

- **الوصول لحل لأزمة أوكرانيا وروسيا** ، التى إذا استمرت ستزيد من أزمات التضخم وتباطؤ النمو الإقتصادى العالمى.

- **مدى إستجابة الدول المنتجة للطاقة لزيادة الإنتاج** بكميات كافية لمقابلة الطلب المتزايد بعد فرض العقوبات على روسيا التى تعتبر اكبر مُصدر للبترول.

- **إستعادة سلاسل الإمداد لكامل طاقتها بإعادة تشغيل المصانع بكامل طاقاتها** وتوفيرالطاقة اللازمة وعودة العمالة.

- **مدى نجاح السياسات المالية والنقدية بالدول المتقدمة فى خفض معدلات التضخم والبطالة والدين العالمى.**

الإقتصاد عالمياً

- **خفض صندوق النقد الدولي توقعات النمو لتصل الى 3.2% في عام 2022 و 2.9% في 2023 بإنخفاض قدره 0.4 و0.7 نقطة مئوية على الترتيب عن توقعات شهر إبريل 2022**، وذلك لتعرض الإقتصاد العالمي الضعيف من الاساس نتيجة جائحة كوفيد 19 لعدة صدمات اخرى.

- **رفع صندوق النقد الدولي توقعات التضخم الى 6.6% فى الإقتصادات المتقدمة و 9.5% فى الأسواق الصاعدة والإقتصادات النامية خلال عام 2022** بإرتفاع قدره 0.9 و 0.8 نقطة مئوية على الترتيب عن توقعات شهر ابريل 2022.

- **جاءت توقعات صندوق النقد الدولي أكثر تشاؤمًا للتضخم العالمي حيث رفع توقعاته إلى 8.3% في 2022 على أساس مقارن من ربع عام رابع إلى آخر مقابل 6.9% في توقعات إبريل 2022.**

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

- **ومع زيادة مستويات التضخم،** تقوم البنوك المركزية في كبرى الإقتصادات المتقدمة بسحب الدعم النقدي بقدر اكبر وبرفع أسعار الفائدة الأساسية بوتيرة اسرع من توقعات شهر إبريل 2022 .

- **قرر الفيدرالي الأمريكي رفع سعر الفائدة بمقدار 75 نقطة للمرة الثالثة على التوالي في سبتمبر 2022 لتتراوح بين 3% إلى 3.25%** وهو أعلى معدل منذل أوائل عام 2008، وذلك لمحاربة التضخم المرتفع.

- **سجلت أسعار الأسهم إنخفاضات حادة نتيجة لإرتفاع تكاليف الإقتراض طويلة الأجل،** بما فيها أسعار الفائدة على القروض العقارية، وما صاحبها من ضيق في الأوضاع المالية، الأمر الذي يشكل عبئًا على النمو.

- بلغت الديون العالمية نسبة 348% من إجمالى الناتج المحلى العالمى **مما يثير القلق فى أزمة الديون الحالية**.

- **إرتفعت في الأشهر الأخيرة مقاييس عدم اليقين الإقتصادي، وكذلك التقديرات التي تشير إلى إحتمال حدوث ركود بالفعل.**

- **قد يؤدي توقف صادرات الغاز الروسي إلى الإقتصادات الأوروبية كليًا عام 2022 إلى إرتفاع ملحوظ في معدلات التضخم عالميًا نتيجة إرتفاع أسعار الطاقة.**

- **في ظل قيام البنوك المركزية في الإقتصادات المتقدمة برفع أسعار الفائدة لمكافحة التضخم** ستنشأ عن ذلك زيادة في تكلفة الإقتراض ستؤدي بدورها إلى ضغوط على الإحتياطات الدولية وتراجع قيمة العملات مقابل الدولار، مما سيتسبب في خسائر في الميزانيات العمومية نتيجة إعادة التقييم في الإقتصادات ذات إلتزامات صافية مقومة بالدولار.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الوضع الحالى فى الولايات المتحدة الأمريكية

- **سجل التضخم السنوي في الولايات المتحدة الأمريكية تراجع ليصل** الى 8.3% في أغسطس، و8.5% في يوليو 2022.

- **خفض البنك الدولي توقعاته لنمو الإقتصاد الأمريكي ليصل إلى 2.5% في عام 2022 و 2.4% في عام 2023** مقابل 3.7% و 2.6% على الترتيب في التوقعات السابقة، وذلك لإرتفاع أسعار الطاقة.

- **إنكمش الإقتصاد الأمريكي مرة اخرى خلال الربع الثاني وذلك بنسبة 0.9% على أساس سنوي من إبريل حتي يونيو**، مدفوعًا في الغالب بإنخفاض مستويات المخزون.

- **قرر مجلس الإحتياط الإتحادي في إجتماع يوليو 2022 برفع سعر الفائدة القياسي بمقدار 0.75 نقطة مئوية للشهر الثاني على التوالي**، وذلك لتشديد السياسة النقدية.

- **تأرجحت التوقعات في الأسواق المالية على حجم رفع الفائدة في إجتماع سبتمبر المقبل بين 0.50 و 0.75 نقطة أساس** بناء على تقارير تُظهر سوق عمل أقوى من المتوقع وتضخم أقل من التوقعات.

- **أعلن الإحتياطي الفيدرالي انه سيواصل رفع الفائدة** إلى ان يتراجع التضخم ليصل إلى مستهدف 2% مدعومًا بسوق العمل القوي.

- **خفض المسؤلون الامريكيون توقعاتهم لنمو الناتج المحلي الإجمالي في 2022 ليصل إلى 1.7%** مقابل 2.8% في التوقعات السابقة.

- **تراجع معدل البطالة فى الولايات المتحدة الأمريكية الى 3.5%**، ما يدعم توجه بنك الإحتياطي الفيدرالي لمزيد من رفع الفائدة المتوقع في سبتمبر.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الوضع الحالى فى الصين

- دخلت شنغهاى والتي تعتبر مركز رئيسي لسلاسل الإمداد العالمية فترة من الإغلاق العام في إبريل 2022، **والذي دفع إلى توقف النشاط الإقتصادي على مستوى المدينة على مدار 8 أسابيع تقريبًا.**

- **إنكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الربع الثاني من 2022 بنسبة بلغت 2.6%** من ربع سنة إلى ربع السنة التالي، مدفوعًا بإنخفاض الإستهلاك والذي يعد الإنخفاض الاشد منذ الربع الأول من 2020.

- **يتنبأ السيناريو الأساسي لصندوق النقد الدولي بالتعافي من آثار الإغلاق العام في النصف الثاني من عام 2022، حيث يصل نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي إلى 3.3% عام 2022 و 4.6% عام 2023.**

- **خفض البنك الدولي توقعاته لنمو الإقتصاد الصيني ليصل إلى 4.3% في عام 2022 و 5.2% في عام 2023** بدلًا من توقعات سابقة تبلغ 5.1% و 5.3% علي الترتيب، وذلك لتفشي فيروس كورونا و تشديد القيود مع ضعف نمو الإنفاق الإستهلاكي بشكل خاص.

- **تتضمن التطورات الإيجابية الإعلان عن دعم مالي ملموس وتعديل الإستراتيجية الحكومية "صفر كوفيد"** بهدف الحد من المفاضلات التي تؤثر على النمو، والبناء على نجاح الحملة التى تم إطلاقها للتعجيل بتوفير الجرعات التنشيطية.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

تداعيات حرب أوكرانيا وروسيا على الإقتصاد العالمى

- **تأثر الإقتصاد العالمى واسعار السلع وإضطرابات سلاسل التوريد،** وستزيد أزمة الحرب من تداعيات جائحة كوفيد-19 **حيث ستستمر أزمة سلاسل التوريد العالمية** نتيجة الصعوبات التى تؤثر على الطرق البرية وقيود الروابط الجوية وإلغاء طرق الشحن البحري، **بالاضافة لإرتفاع معدلات التضخم.**

- **تعتبر روسيا منتج رئيسي للعديد من المعادن الاساسية مما يمكن ان يسبب فى إرتفاع أسعار هذه المعادن** والتى بدورها ان تؤثر على القطاعات الصناعية.

- **ستؤثر الحرب ايضًا على سوق الأسهم** مما سيدفع بعض المستثمرين إلى نقل أموالهم إلى الملاذات الآمنه كالذهب الذى ارتفع سعره بشكل كبير بعد أزمة الحرب.

أزمة الطاقة العالمية

- **فرضت الإقتصادات المتقدمة مزيدًا من العقوبات المالية على روسيا** واتفق الإتحاد الأوروبي بفرض حظر على إستيراد الفحم بدءًا من اغسطس 2022 وعلى النفط الروسي الذي يُنقل عبر البحار بدءًا من 2023.

- **تراجع تدفق الغاز الروسي الذي يُنقل عبر الانابيب الى اوروبا بصورة حادة** وبلغ مستوى اقل مما كان عليه منذ عام مضى بنحو 40% مما أسهم في حدوث إرتفاع حاد في أسعار الغاز الطبيعي في يونيو.

- **يُتوقع تراجع حجم الغاز إلى مستويات منخفضة بحلول منتصف عام 2024** تماشيًا مع ما تستهدفه الإقتصادات الأوروبية الكبرى من وقف الإعتماد على الطاقة الروسية، غير إنه يوجد قدر كبير من عدم اليقين بشأن مستويات إمداد الغاز خلال عامي 2022 و 2023.

- **سيمنع الإتحاد الأوروبي تأمين وتمويل النقل البحري للنفط الروسي إلى البلدان الاخرى بنهاية 2022.**

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

- **اتفقت منظمة البلدان المُصدرة للنفط (أوبك) على تبكير موعد زيادة عرض النفط** الذي كان مقررًا في سبتمبر كما تخطط مجموعة السبعة لدراسة إمكانية وضع حد أقصى لسعر صادرات روسيا من النفط الخام.

- **استفادت افريقيا من هذه الأزمة** حيث فتحت إيطاليا الطريق نحو افريقيا والبعد عن روسيا فى الحصول على الطاقة ، حيث وقعت إتفاقية مع شركة مصرية وذلك للحصول على ضعف حجم الغاز المسال.

- **اعطت ازمة حرب روسيا وأوكرانيا إشارات تحذيرية حيال ضعف الإستثمارات في قطاع الطاقة خصوصًا الطاقة النظيفة منها،** رغم التوقعات بنمو الإستثمارات في الطاقة العالمية بنسبة 8% في العام الجاري لتصل إلى 2.4 تريليون دولار.

أزمة أسعار السلع الغذائية

- **تمثل أوكرانيا وروسيا نحو 30% من حجم تجارة القمح العالمية** والذى يتميز القمح بإنخفاض سعره .

- **تُمثل روسيا وأوكرانيا 32% من التجارة الدولية للشعير و 17% للذرة واكثر من 50% من زيت عباد الشمس والبذور والوجبات** مما سيؤثر على أسعار جميع السلع الغذائية حتى صناعات اللحوم والألبان حيث ان الذرة الأوكرانية مهمة لتغذية الماشية.

- **تُعتبر روسيا اكبر مُصدر للأسمدة فى العالم** مما سيؤدى إلى إضطرابات فى إنتاج الأسمدة وتصديرها مما ستلحق الضرر بالزراعة فى أوروبا وسيسهم ذلك فى تزايد إرتفاع أسعار المواد الغذائية فى العالم.

- **كان التأثير الأكبر على البلدان التي تميل مكونات حمايتها الغذائية إلى السلع الأولية** التي سجلت أعلى مستويات إرتفاع الأسعار كالقمح والذرة، وكذلك البلدان الأكثر إعتمادًا على إستيراد المواد الغذائية.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

أزمة سلاسل التوريد العالمية

- **كان للجائحة تأثيران مختلفان على سلاسل الإمداد العالمية،** ففي المرحلة الأولى أدت تدابير الإغلاق العام و القيود على حرية الحركة إلى إنقطاعات حادة في مختلف سلاسل الإمداد مما تسبب في نقص الإمدادات على المدى القصير، أما في المرحلة الأخيرة من الجائحة فقد شهدت مختلف سلاسل الإمداد إختناقات مستجدة مؤثرة على المواد الخام والسلع المصنعة الوسيطة ونقل البضائع.

- **زادت حرب أوكرانيا وروسيا من أزمة سلاسل التوريد العالمية حيث إرتفعت تكاليف النقل** وزادت المخاوف بشأن تعطل إمدادات لطاقة العالمية. و**فى ظل إرتفاع أسعار النفط** والذي يُستخدم بشكل كبير فى إنتاج الكهرباء **مما سيزيد أسعار الكهرباء** التى ستؤثر على أرباح الموزعين وتجار التجزئة الذين يعتمدون على هذا الشكل من الطاقة.

- **إزداد الضغط على سعة وتكاليف الشحن والإنتاج** نظرًا لإلغاء العديد من الرحلات الجوية وإغلاق الموانئ الأوكرانية وحظر السفن الروسية من دخول موانئ المملكة المتحدة.

- **يُرجح تباطؤ نمو التجارة العالمية في عامي 2022 و 2023 بوتيرة تتجاوز التوقعات السابقة،** وهو ما يعكس تراجع الطلب العالمي والمشكلات التي تواجه سلاسل الإمداد.

- من المُرجح ان إرتفاع قيمة الدولار الأمريكي بنسبة 5% تقريبًا بالقيمة الاسمية الفعلية حتى يونيو 2022 مقارنة بديسمبر 2021 **قد ساهم في إبطاء نمو التجارة العالمية نظرًا لدوره المهيمن كعملة رئيسية في إصدار الفواتير التجارية.**

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

تأثير الحرب على الإقتصاد المصري

- **إعتمدت مصر على 42% من إجمالي واردتها من الحبوب في عام 2021 من روسيا وأوكرانيا**، مما سيزيد من تأثير الحرب على الدولة.

- **يمكن ان تؤثر الحرب بشكل إيجابي على قناة السويس** حيث ستضطر السفن التى تبحر عادة فى طريق البحر الشمالى الروسي الى تحويل مسارها لتمر عبر قناة السويس مما سيساهم فى زيادة الإيرادات.

- **فى حالة تعطل نظام سويفت "SWIFT" المصرفى** وقطع العلاقات بين البنوك فسيؤدى ذلك إلى تعطل العملية التجارية لسيارات "لادا" فى مصر.

- **أثرت الأزمة على إيرادات مصر من النقد الأجنبي من السياحة**، حيث تُشكل دولتي روسيا وأوكرانيا أكبر مُصدر للسياحة في مصر.

- **تكبدت الحكومة المصرية نحو 130 مليار جنية مصري كتأثيرات مباشرة لأزمة الحرب** والتي تمثلت في أسعار السلع الإستراتيجية والوقود بالإضافة إلى أسعار الفائدة والسياحة. **كما تكبدت نحو 335 مليار جنية مصري كتأثيرات غير مباشرة** متمثلة في زيادة الأجور والمعاشات والحماية الإجتماعية بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية.

- **تسببت الحرب في عدة تحديات منها:** ضعف السيولة الأجنبية نتيجة خروج رؤوس الأموال الساخنة، وتباطؤ معدلات إستثمارات القطاع الخاص المصري، وإرتفاع فائدة الإقتراض السيادي، ومؤشرات الدين الخارجي، بالإضافة إلى تراجع معدلات جذب إستثمارات أجنبية.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

سيناريوهات الأزمة الأوكرانية والروسية

1. **تغلب المقاومة الأوكرانية بمساعدات دفاعية من الناتو** ومنع روسيا من الإطاحة بحكومة كييف مما يؤدى لضعف شعبية بوتين محليًا إلى جانب الانهيار الإقتصادى والعزلة الدبلوماسية وزيادة تقرب أوكرانيا من الغرب.

2. **تعرض روسيا لوضع مماثل وإستنزاف كما حدث فى أفغانستان حيث يقوم على افتراض انه بعد اسابيع نمن الصراع تتمكن روسيا من** من الإطاحة بالحكومة الأوكرانية وتنصيب نظام تابع لها.

3. **سيطرة روسيا وتعزيز نفوذها فى أوروبا الشرقية** حيث ستنهار أوكرانيا فى النهاية وتستطيع الحكومة الموالية التى يتم تنصيبها قمع المعارضة الداخلية لها فى أوكرانيا ومن جانب آخر يشدد بوتين قبضته من الداخل الروسي مما سيجعل حلف الناتو اكثر إتحادًا فى مواجهة روسيا.

4. **تحول الصراع الأوكراني إلى نزاع عسكرى مباشر بين الناتو وروسيا** ويأتى ذلك لعدة أسباب منها:

- **إتخاذ الناتو قرار بتصعيد مشاركته فى أوكرانيا** وفرض حظر الطيران مما سيزيد التشابك بين رسيا والناتو.

- **قيام روسيا بضرب أراضي احد أعضاء الناتو** من غير قصد مما سيؤدى إلى إتخاذ إجراءات مضادة من الحلف.

- **قيام روسيا بالتوسع فى دول البلطيق الأعضاء فى حلف الناتو** مما يجعل الناتو يتحرك للدفاع عنهم.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

توقعات البنك الدولى للإقتصاد العالمى

- **خفض البنك الدولي توقعات عن النمو العالمي ليصل إلى 2.9% في عام 2022** ، كما يتوقع ان يتابع النمو العالمي تأرجحه حول تلك الوتيرة في عامي 2023 و 2024. وخفض البنك الدولي توقعاته في نمو الإقتصادات المتقدمة إلى 2.6% في عام 2022 و 2.2% في 2023، كما من المتوقع ان ينخفض النمو في الأسواق الصاعدة والإقتصادات النامية إلى 3.4% في عام 2022.

- **تسببت حرب روسيا وأوكرانيا وحالات الإغلاق في الصين وما تشهده سلاسل الإمداد من إضطرابات ومخاطر الركود التضخمي أزمة في النمو العالمي،** ومن ثم سيصعب على كثير من البلدان تجنب مخاطر الركود.

- **من المتوقع ان يتراجع معدل التضخم العالمي في العام القادم،** لكنه سيبقى أعلى من أهداف التضخم في الكثير من الإقتصادات.

- إشتداد التوترات الجيوساسية والتي لها آثار على اسواق السلع، مع تشديد شروط التمويل بصورة اسرع من المتوقع بسبب إرتفاع أسعار الفائدة، بجانب الإضطرابات المرتبطة بكورونا **يمكنها ان تضع العالم في خضم عاصفة كاملة.**

- **يتوقع البنك الدولي ان يتراجع التضخم العالمي في العام القادم،** ولكنه سيبقى على الأرجح أعلى من أهداف التضخم في الكثير من الإقتصادات. و**من المتوقع ان ترتفع أسعار الطاقة بنسبة 52% والسلع الزراعية بنسبة 20% فى 2022** ومن ثم تتراجع إلى حد ما فى 2023.

- **يتوقع ان يصل متوسط سعر خام البرنت إلى 100 دولار للبرميل فى 2022 ثم يتراجع فى 2023** نظراً لزيادة الإنتاج خارج روسيا مما سيخفف إضطرابات الإمداد. و**من المتوقع إرتفاع أسعار الغاز الطبيعى فى أوروبا إلى الضعف وإرتفاع أسعار الفحم بنسبة 81% فى 2022** مقارنة ب 2021 ثم التراجع فى 2023 مدعومًا بزيادة الإمدادات ومحطات الغاز المسال.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الإقتصاد المصري

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الأهداف الحكومية

- إنشاء بيئة اقتصاد فعالة ومنتجة وأكثر ديناميكية، وضمان أن يكون النمو المستقبلي مرتفعاً ومستداماً وشاملاً، لذا تقوم الحكومة المصرية بالتخطيط للعديد من المشاريع الطموحة وتنفيذها لتوسيع القدرات الإنتاجية ، وبالتالي تحويل المشهد الاقتصادي للبلاد بأكمله على المدى الطويل ، وصياغة وتنفيذ سياسات وإصلاحات مالية ونقدية وتنظيمية.

- تطوير البنية التحتية ، وخلق فرص عمل للعاطلين ، وتحسين مستويات المعيشة ، وإزله العوائق القانونية والتنظيمية للاستثمار، كما تم بالفعل تنفيذ العديد من عناصر أجندة الإصلاح ، وتدرك الحكومة أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير في السنوات القادمة لإعادة الاقتصاد إلى حالته الصحية بالكامل.

- كما تقوم الحكومة برصد وتقييم الأثر المحتمل للصدمات التي قد تنجم عن التطورات الإقليمية والعالمية، وسيساعد تركيزها على تحقيق ضبط أوضاع المالية العامة وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة في حماية مرونة مصر

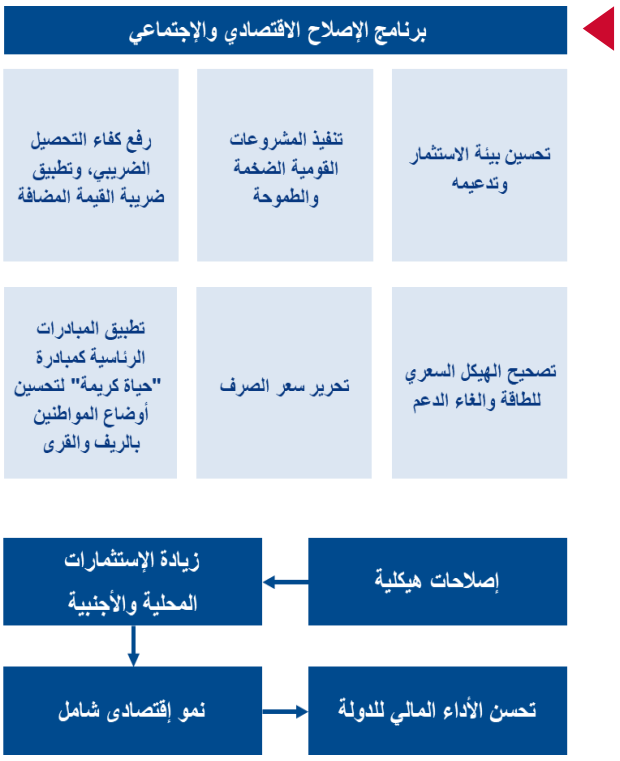

الاقتصادية وتعزيز قدرة السياسات على الاستجابة بمرونة للظروف المعاكسة عند ظهورها.

- وقد أثمرت هذه الإصلاحات ، حيث وصل معدل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي لمصر الي 6.2٪ في العام المالي 2022/2021، وهو أعلى معدل منذ عشر سنوات ، هذه الزيادة كانت مدعومة بالاستثمارات العامة والخاصة وكذلك الاستهلاك الخاص.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

قامت الحكومة بتنفيذ المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة من عام 2016 حتى إبريل 2021 وقد تضمنت هذه المرحلة إجراء إصلاحات مالية ونقدية تهدف إلى تحقيق معدلات نمو متسارعة ومستدامة، وتحقيق التنمية الشاملة لمصر حيث وضع هذا البرنامج حلولاً جذرية لمشكلات اقتصادية هيكلية كان يعاني منها الاقتصاد المصري لفترات طويلة.

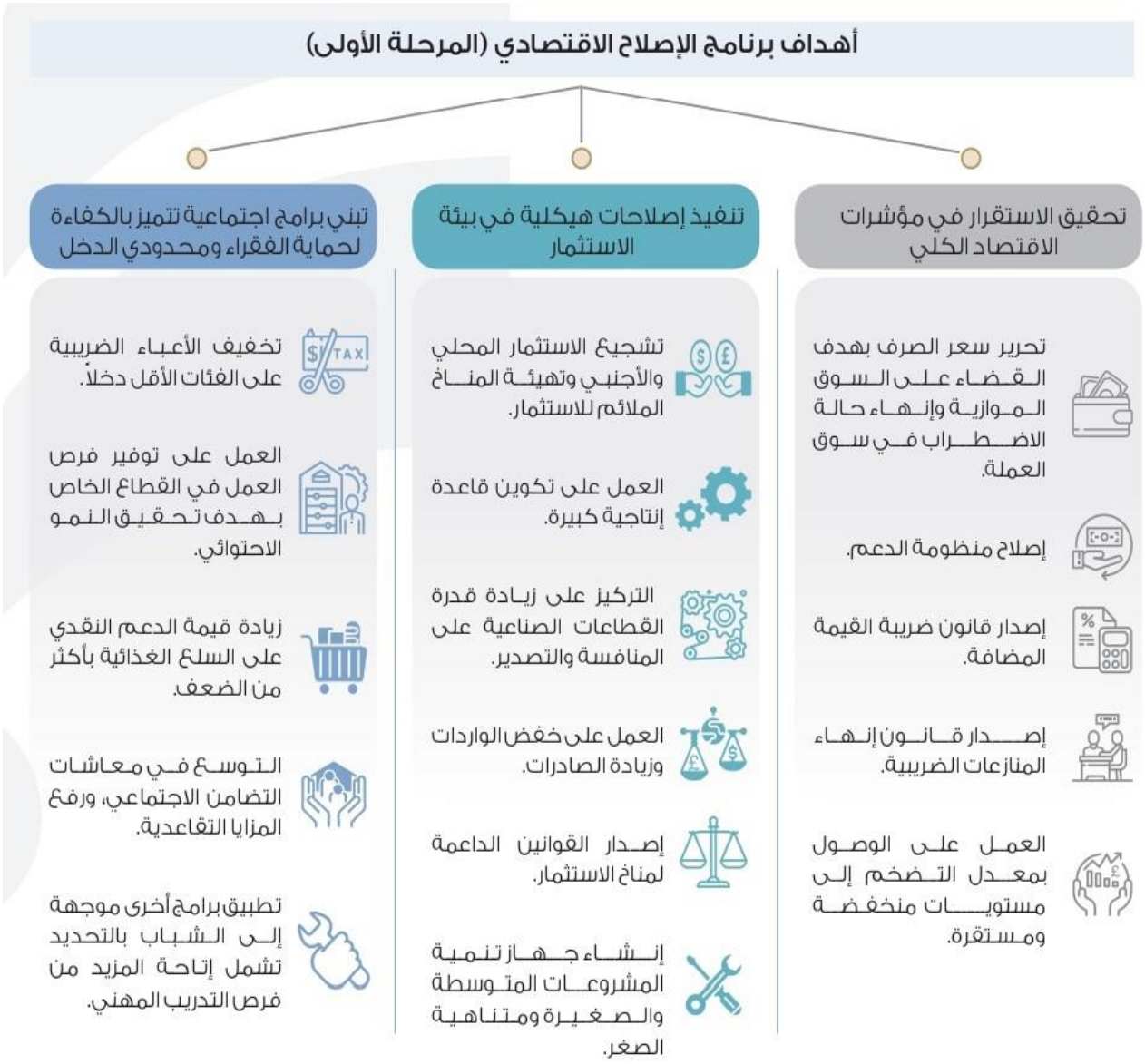

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

أطلقت مصر المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي التي تختص بالإصلاحات الهيكلية في إبريل 2021، وتمتد على مدى ثلاث سنوات بعد أن أكملت المرحلة الأولى التي استهدفت معالجة اختلالات السياسات النقدية والمالية. ويستهدف البرنامج للمرة الأولى القطاع الحقيقي بإصلاحات هيكلية جذرية وهادفة، وسوف تسهم تلك الإصلاحات في زيادة مرونة الاقتصاد المصري، ورفع قدرته على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية، وتحويل مسار الاقتصاد المصري إلى اقتصاد إنتاجي يتمتع بمزايا تنافسية مما يدعم قدرته على تحقيق النمو المتوازن والمستدام.

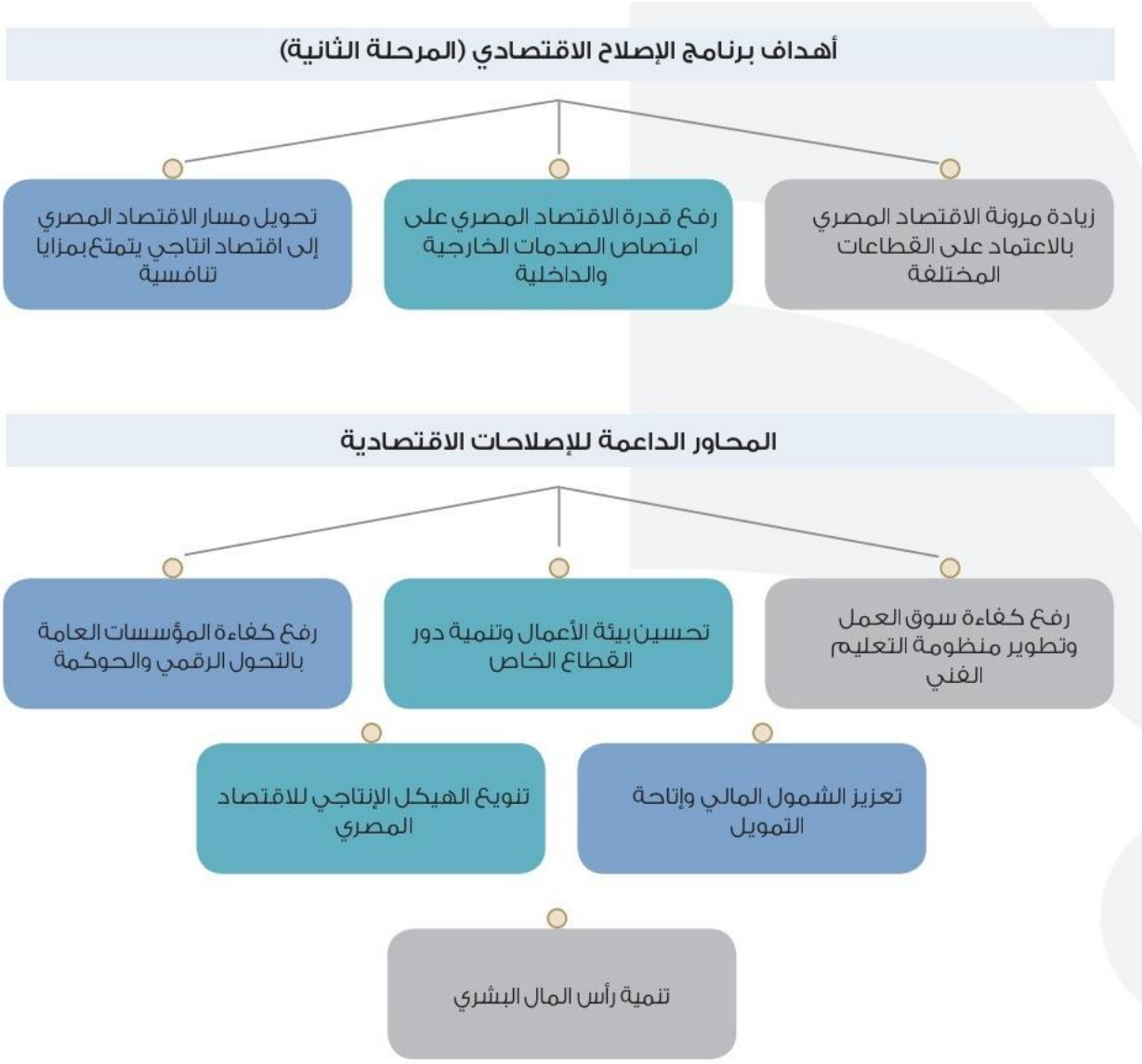

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

النقاط المضيئة للإقتصاد المصري

- **مصر الأول إفريقيًا في تلقي الإستثمارات وضمن أكبر 5 إقتصادات تصديرًا للإستثمارات في عام 2020.**
- **مصر الأولى إفريقيًا في عدد الصفقات الإستثمارية بشركات التكنولوجيا الناشئة والثالثة في حجمها في 2020.**
- **حققت مصر المركز 53 من بين 125 دولة والمركز 2 إفريقيًا و الـ 3 عربيًا في مؤشر جذب رأس المال المغامر ورأس المال الخاص لعام 2021.**
- **تمتلك مصر أكبر قدرات كهربائية من طاقتي الرياح والشمس في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتعتبر ضمن أعلى 20 دولة في مؤشر جاذبية الدول للإستثمار في الطاقة المتجددة.**
- **تعتبر محطة بنبان بمصر رابع أكبر محطة للطاقة الشمسية على مستوى العالم.**
- **مصر أكبر منتج للنفط الخام إفريقيًّا خارج منظمة الأوبك.**
- **مصر أكبر مُنتج للصلب في إفريقيا مُحتلة المركز الـ 21 عالميًا**، وبحسب وكالة أوكسفورد بيزنيس جروب "مصر ستصبح مركزًا إقليميًّا للإنتاج والصناعات التحويلية والتجارة، نتيجة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وإجراءات الحد من العقبات البيروقراطية وخلق الفرص لشركات النفط الدولية".
- **هيئة قناة السويس تحتل المرتبة الثانية ضمن أكبر الشركات اللوجستية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال202 .**
- **تم تصنيف المتحف المصري بالمركز الـ 10 ضمن أفضل 60 متحفًا في 2021.**

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

تطورات الاقتصاد المصري مع المتغيرات العالمية

- **إستجابة لإرتفاع معدلات التضخم العالمى، قام البنك المركزى برفع الفائدة بنسبة 3% خلال 2022.**

- **حققت مصر نمو إقتصادي بمعدل 6.2% خلال العام المالي 2021-2022**، مقارنة بمعدل 3.3% خلال العام المالي السابق. و**إرتفع معدل التضخم السنوي** حيث سجل 15.3% في شهر أغسطس 2022.

- **صنفت فيتش مصر عند +B مدعومًا بسجلها الأخير من الإصلاحات المالية والإقتصادية** وتتوقع نجاحها مع صندوق النقد الدولى بشأن برنامج تمويل جديد.

- **ثبتت مؤسسة ستاندرد آند بورز التصنيف الإئتمانى لمصر عند B.B مع الإبقاء على نظرة مستقبلية مستقرة**، حيث نوهت ان مصر نجحت فى تجاوز الإنكماش الإقتصادى عام 2020.

- **غيرت موديز نظرتها عن تصنيف مصر من مستقرة إلى سلبية عند تصنيف B2**، وذلك بسبب إرتفاع مخاطر قدرة الدولة على مواجهة الصدمات الخارجية.

- **أبقى صندوق النقد الدولي على توقعاتة لنمو الإقتصاد المصري عند نسبة 5.9% في عام 2022**، مع توقعات ان يسجل الناتج المحلي الإجمالي نموًا بنسبة 4.8% في عام 2023.

- **تستهدف موازنة الدولة لعام 2023/2022 خفض العجز الكلي إلى نحو 6.1% من الناتج المحلي وتحقيق فائض أولي قدره 1.5% من الناتج المحلي**، وذلك لضمان إستقرار وتراجع مسار دين أجهزة الموازنة.

- **إرتفع احتياطي مصر من النقد الأجنبي ليصل إلى 33.197 مليار دولار في نهاية شهر سبتمبر** مقابل 33.141 مليار دولار في نهاية شهر أغسطس.

- **إستطاعت مصر الإستفادة من إرتفاع الأسعار العالمية عن طريق صادرات الغاز**، والتي أدت لرفع توقعات البنك الدولي لنمو إقتصاد مصر في عام 2022 ليصل إلى 6.1% مقابل 5.5% في توقعات شهري يناير ومايو من نفس العام.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

معدل التضخم

- **أخذ التضخم يتصاعد في 2021 وحتى سبتمبر 2022 ليصل إلى 15%** ، ورافق هذا الإرتفاع في التضخم إرتفاع أسعار الفائدة في 2022 بنسبة 3% بما يعادل 300 نقطة أساس نتيجة أزمة حرب أوكرانيا وروسيا.

ازداد إرتفاع التضخم تدريجياً من فبراير 2022 مدفوعاً بإرتفاع التضخم العالمى نتيجة حرب أوكرانيا وروسيا ليصل الى 15% فى سبتمبر 2022

معدل البطالة

- **ظل معدل البطالة ثابتًا في البلاد بمعدل 7.2% خلال الربع الثاني من عام 2022 مقارنةً بالربع السابق له،** بالرغم من تفشي جائحة فيروس كورونا وما تبعه من تعليق الأنشطة الدراسية وحركة الطيران وإغلاق المحال جزئياً وحظر المواصلات خلال ساعات الليل ، وتتوجة الدولة نحو توفير العديد من فرص العمل من خلال تنمية القطاعات كثيفة العماله وتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

سعر الصرف

- تزامنًا مع إرتفاع التضخم العالمى وإرتفاع أسعار الفائدة ، خفضت الحكومة المصرية قيمة الجنيه المصري وحركت سعر صرفه امام الدولار الامريكى **حيث وصل سعره الى حوالى 19.6 جنية مصرى ، وذلك بهدف السيطرة على معدل التضخم مع الحفاظ على مستهدف النمو فى مصر.**

صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر

- **اظهر البنك المركزي ان صافى الاستثمار الاجنبى حقق إرتفاع بنسبة 71% في العام المالي 2022/2021 ليسجل 8.9 مليار دولار مقابل نفس الفترة من العام السابق،** ويأتى ذلك نتيجة إرتفاع الإستثمارات الاجنبية المباشرة في القطاعات غير البترولية بمقدار 5.2 مليار دولار ليسجل صافي تدفق للداخل بنحو 11.6 مليار دولار، لافتًا انه يعد معدل غير مسبوق في العشر سنوات الماضية.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

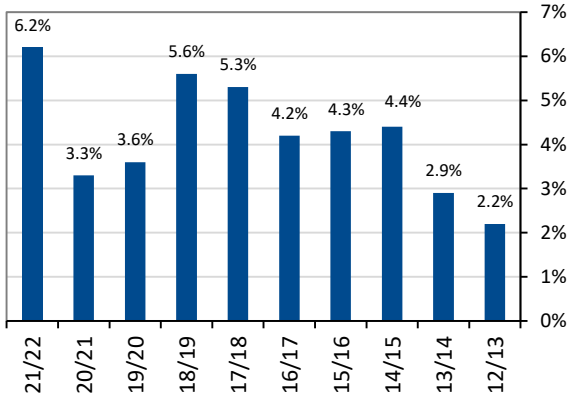

Source: MPED

معدلات التضخم

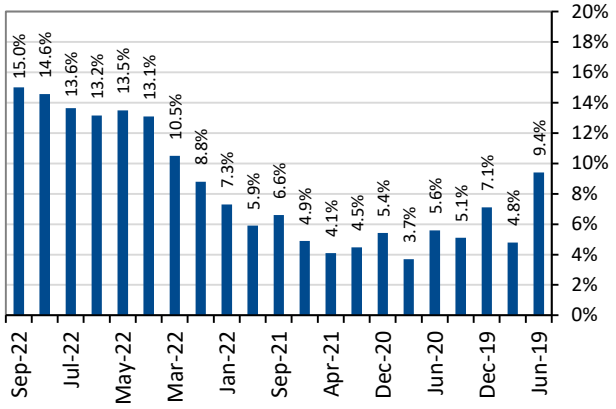

Source: CAPMAS

متوسط أسعار الفائدة

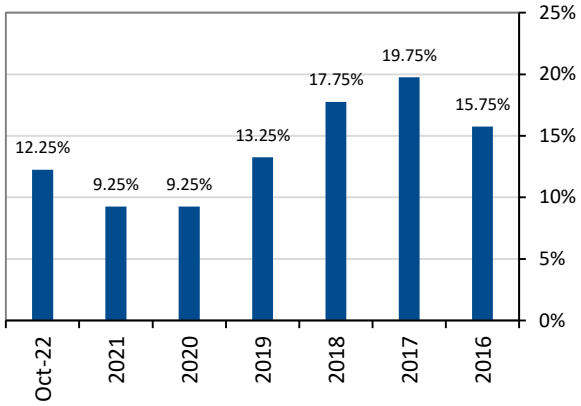

Source: CBE

معدل البطالة

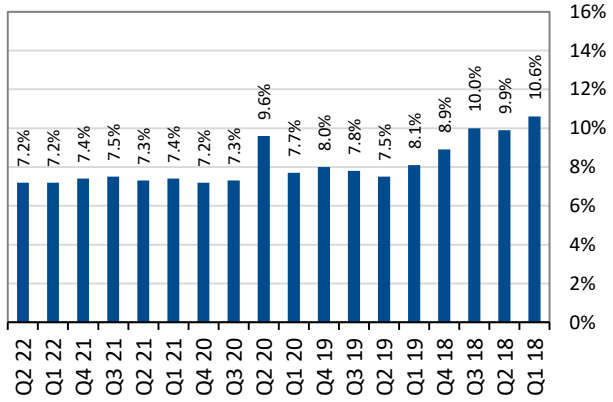

Source: CAPMAS

صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)

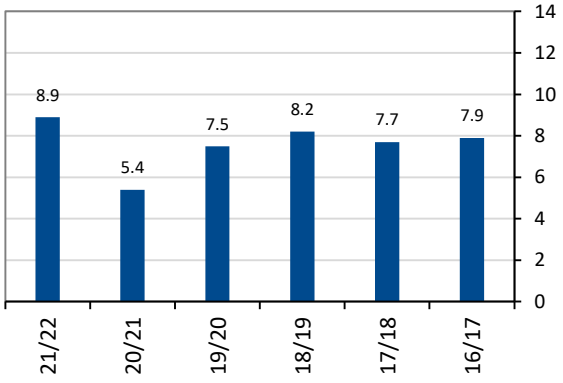

Source: CAPMAS, CBE

الإحتياطى (مليار دولار)

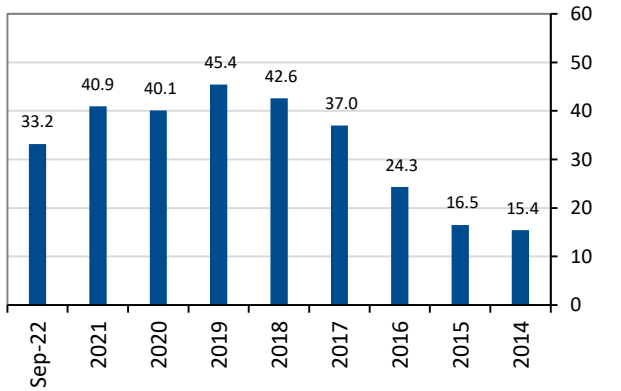

Source: CBE

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

السندات المصدرة شهرياً حتى سبتمبر عام 2022

سندات لمدة 3 أعوام (بالمليار جم)

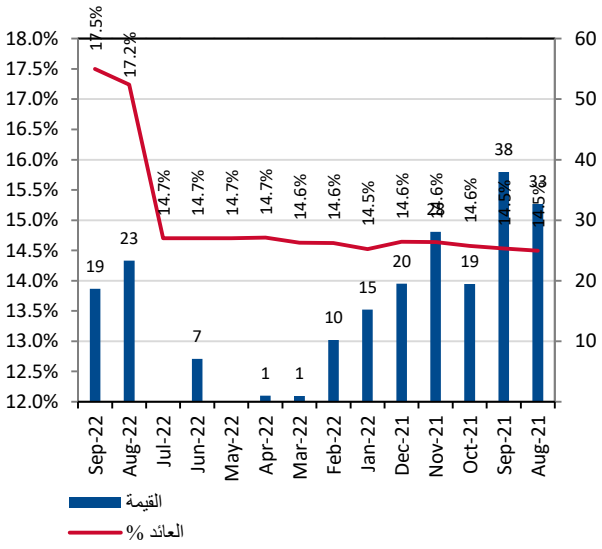

سندات لمدة 5 أعوام (بالمليار جم)

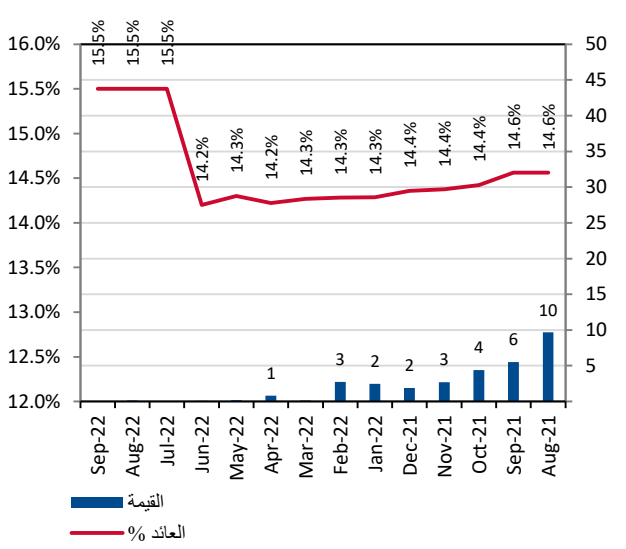

سندات لمدة 7 أعوام (بالمليار جم)

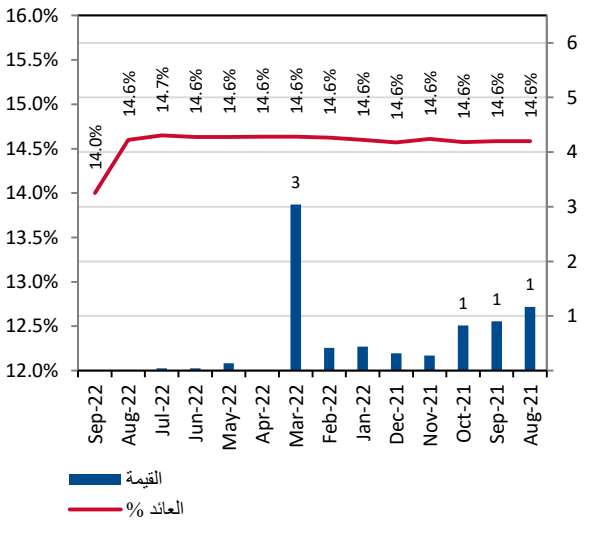

Source: CBE

سندات لمدة 10 أعوام (بالمليار جم)

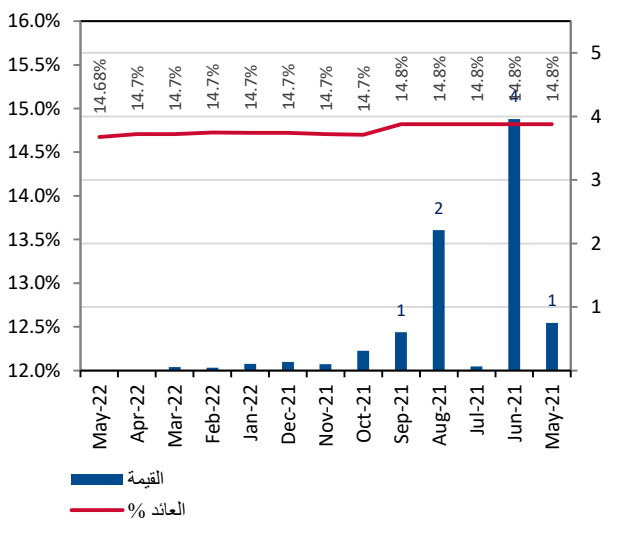

Source: CBE

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

مؤشرات القطاع الصناعى والعقارى فى مصر

المؤشر EGX 30 مقابل قطاعات العقارات والتشييد والبناء والورق

- يلاحظ نمو قطاع الورق ومواد التعبئة ، مدعوماً بزيادة الطلب على المواد الغذائية بداية من عام 2021. كما يلاحظ نمو قطاع المقاولات والإنشاءات ، مدعوماً بتنفيذ المشروعات القومية للإسكان الى جانب العاصمة الإدارية، إلا ان المؤشر في تراجع متأثرًا ببعض التعديلات الضريبية وكذلك إرتفاع معدل التضخم وإرتفاع أسعار المواد الخام نتيجة حرب روسيا وأوكرانيا

المؤشر EGX 30 مقابل قطاعات أخرى

- يلاحظ نمو قطاع التجارة والتوزيع ، مدعوماً بزيادة حجم التجارة الإلكترونية وزيادة الإستهلاك المحلى.

المؤشر الرئيسى مقابل العقارات والبناء والورق

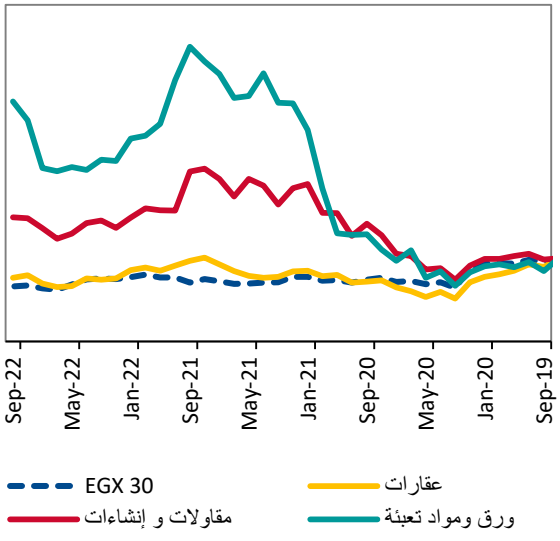

Source: EGX

المؤشر الرئيسى مقابل بعض القطاعات الأخرى

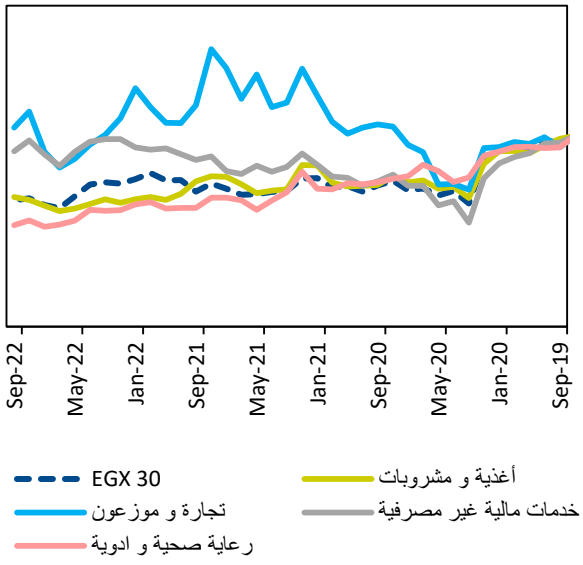

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

ميزان المدفوعات

الميزان التجاري غير النفطي

- ارتفع عجز الميزان التجاري غير النفطي بـ 22.5% ليسجل 37.7 مليار دولار أمريكي فى الـ 9 أشهر من 2022/2021 مقارنة بـ 30.7 مليار دولار امريكي فى نفس الفتره من العام الماضي، نتيجة لإرتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية غير النفطية بما يفوق الزيادة في المتحصلات من الصادرات السلعية غير النفطية.

الميزان التجاري النفطي

- إرتفع فائض الميزان التجاري النفطي بنحو 4 مليار دولار ليسجل نحو 4.1 مليار دولار في الـ 9 أشهر من عام 2022/2021 مقابل 174.9 مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي، كنتيجة أساسية لإرتفاع قيمة الصادرات من الغاز الطبيعي لتسجل نحو 5.6.

تحويلات المصريين العاملين بالخارج

- إرتفعت تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة 2.1% لتسجل نحو 29.1 مليار دولار خلال الـ 11 شهر من العام المالي 2022/2021 مقابل نحو 28.5 مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق.

الحساب الرأسمالى والمالي

- تراجع صافي التدفق للداخل لحساب المعاملات الرأسمالية والمالية ليسجل نحو 10.8 مليار دولار في الـ 9 أشهر من عام 2022/2021 مقابل نحو 17.1 مليار دولار لنفس الفترة من العام السابق.

ميزان المعاملات الجارية

- ارتفع عجز حساب المعاملات الجارية ليسجل نحو 13.6 مليار دولار فى الـ 9 أشهر من عام 2022/2021 مقابل 13.3 مليار دولار في نفس الفترة من العام الماضي، نتيجة لإرتفاع عجز الميزان التجاري وإرتفاع عجز ميزان دخل الإستثمار.

ميزان المدفوعات الكلي

- أظهر الرصيد الإجمالي عجزًا قدره 7.3 مليار دولار في الـ 9 أشهر للعام المالي 2021، متأثرًا بعجز ميزان المعاملات الجارية.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الميزان التجاري غير النفطي (مليار دولار)

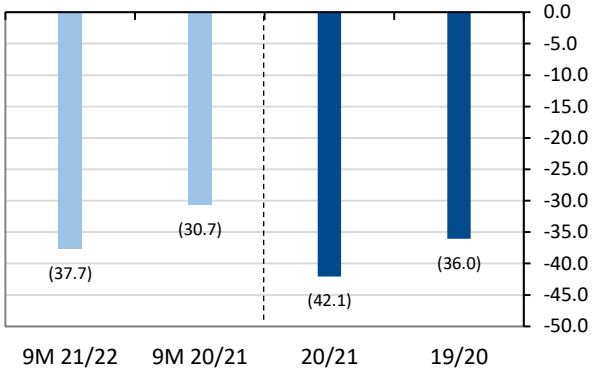

الميزان التجاري النفطي (مليار دولار)

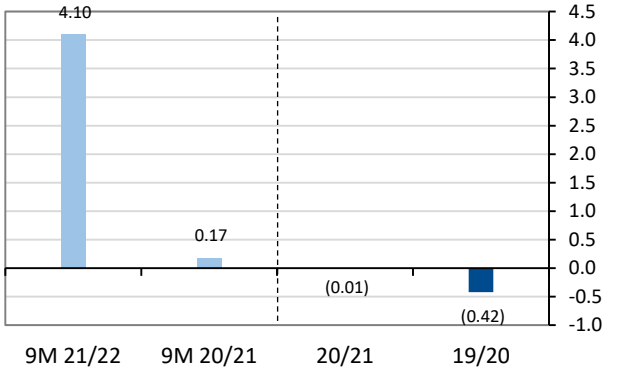

تحويلات العاملين بالخارج (مليار دولار)

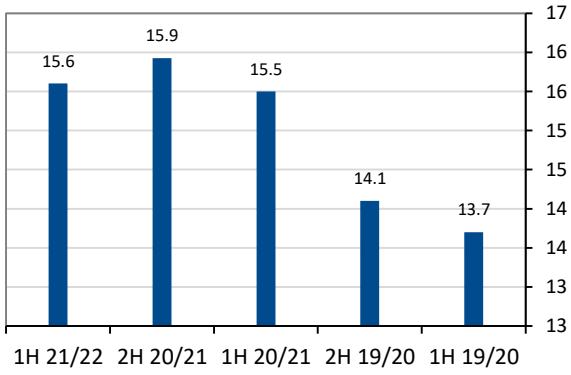

الحساب الرأسمالى والمالي (مليار دولار)

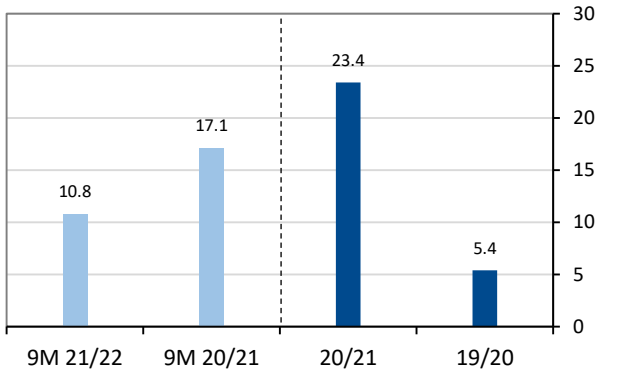

ميزان المعاملات الجارية (مليار دولار)

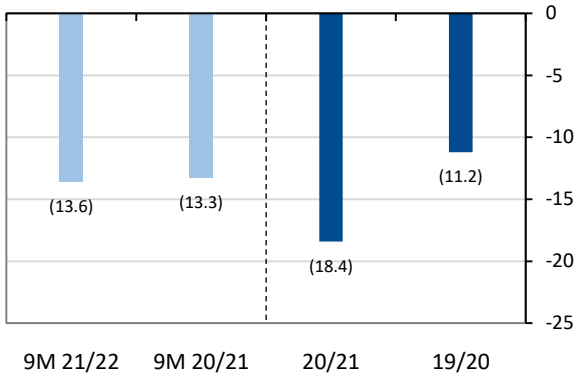

Source: CBE

الميزان الكلى (مليار دولار)

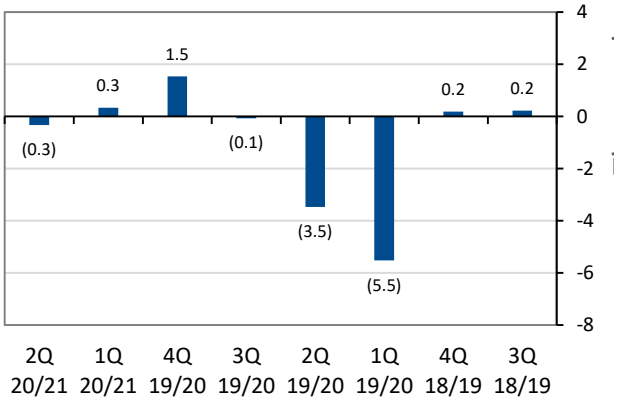

Source: CBE

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الدين الخارجى (بالمليار دولار)

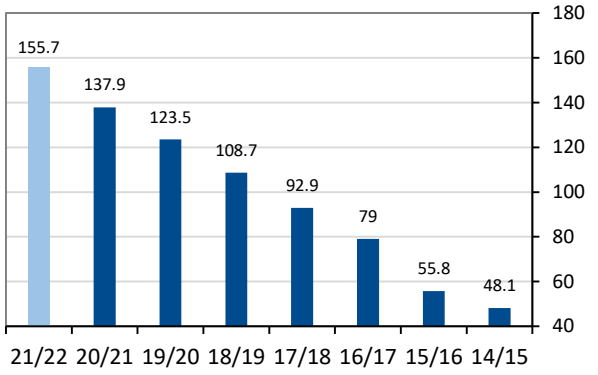

الزيادة فى الدين الخارجى (بالمليار دولار)

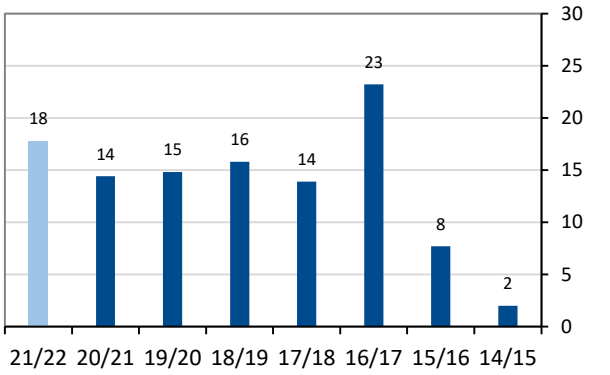

نسبة الدين المحلى من الناتج المحلى الإجمالى

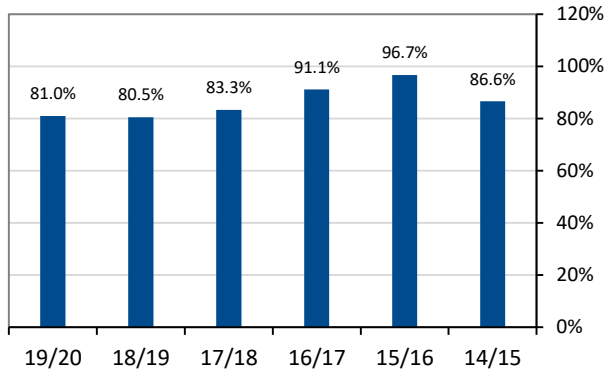

Source: CBE

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

موازنة عام 2023/2022 - الموارد والإستخدامات

أولا الموارد: الناتج المحلي الإجمالي

- تتوقع وزيرة التخطيط ان يزداد حجم الناتج المحلى الإجمالى (بالأسعار الجارية) بنسبة 16.1% ليصل الى 9.2 تريليون جم في عام 2023/2022، وان يزداد حجم الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) بنسبة 5.5% ليصل إلى 8.4 تريليون جم في نفس العام.

- **يُفترض إنخفاض الواردات السلعية والخدمية بموازنة 2022/2021** لتمثل 14.2% من إجمالى الناتج المحلى (بالأسعار الجارية) مقابل 14.9% لعام 2022/2021 ، **مما يعكس حدوث تناقص طفيف في الإعتماد على الواردات.**

مصادر النمو الإقتصادى 5.5% لعام 2022-2023

- من المستهدف إستحواذ الإستهلاك النهائي على ما يعادل 79% من إجمالى الإستخدامات المفترضة فى 2023/2022 مما يجسد أهميته كمحرك أساسي للنمو الإقتصادي، على أن يرتفع الإنفاق الإستثماري النهائى بنسبة طفيفة تعادل 13.3% من إجمالى الإستخدامات.

ثانياً: الإستخدامات

- تتمثل إستخدامات الموارد بموازنة عام 2022-2023 (بالأسعار الجارية) فى التالى:

الإستخدامات كنسبة من الناتج المحلى

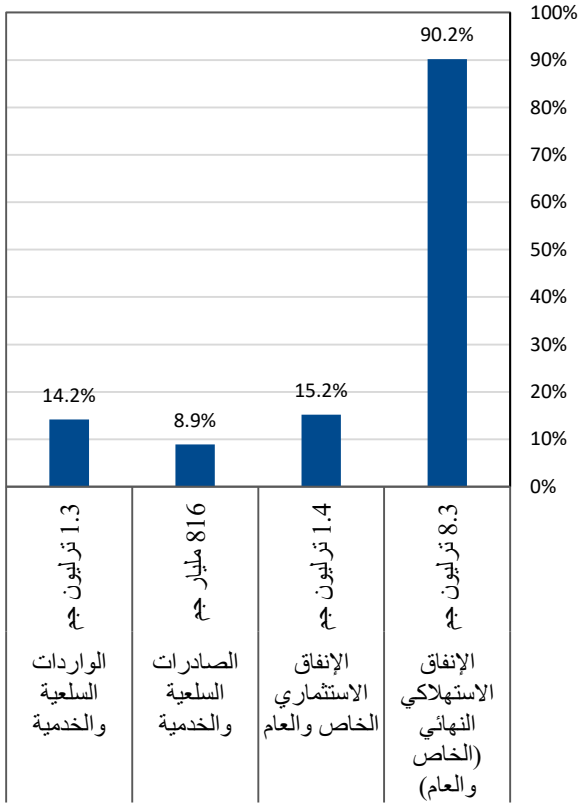

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الموازنة العامة للدولة لعام 2023/2022

بالمليار جم	2023/2022	2022/2021	التغير	2021/2020	2020/2019	2019/2018	2018/2017
	مشروع موازنة	موازنة	%	فعلى			
إجمالى الإيرادات	**1,518**	**1,365**	**11%**	**1,289**	**975**	**942**	**821**
الإيرادات الضريبية	1,169	983	19%	965	740	736	629
المنح	0.9	2	-41%	2	5	3	3
إيرادات أخرى	348	381	-9%	322	231	203	189
إجمالى المصروفات	**2,071**	**1,838**	**13%**	**1,713**	**1,435**	**1,370**	**1,244**
الأجور و تعويضات العاملين	400	361	11%	335	289	266	240
شراء السلع والخدمات	126	104	21%	100	70	62	53
الفوائد	690	580	19%	566	568	533	437
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	356	321	11%	326	229	287	329
المصروفات ألاخرى	123	114	8%	105	87	78	75
شراء أصول غير مالية (الاستثمارات)	376	358	5%	281	192	143	110
الميزان النقدى	**-553**	**-473**	**17%**	**-424**	**-459**	**-428**	**-423**
صافى حيازة الأصول المالية	5	3	74%	10	3	2	9
الفائض (العجز) الميزان الكلى	**-558**	**-476**	**17%**	**-434**	**-463**	**-430**	**-433**
الفائض (العجز) الأولى	**132**	**104**	**27%**	**132**	**106**	**103**	**5**
ملاحظات							
الإيرادات/ الناتج المحلى الإجمالى	16.7%	17.2%		16.0%	15.5%	16.5%	18.5%
المصروفات/ الناتج المحلى الإجمالى	22.8%	23.2%		22.8%	22.8%	23.9%	28.0%
عجز الموازنة / الناتج المحلى الإجمالى	6.1%	6.0%		7.4%	7.4%	7.5%	9.7%

المصدر: البيان المالى عن الموازنة العامة للدولة 2023/2022

- إجمالى الإيرادات 1.5 ترليون جم ، إجمالى المصروفات 2.1 ترليون جم ، عجز الموازنة 533 مليار جم.
- يمثل عجز الموازنة نحو 6.1% من الناتج المحلى الإجمالى المتوقع لعام 2023/2022.
- ويمثل الفائض الأولى (العجز الكلى مطروح منه الفوائد) نحو 132 مليار جم.
- بلغ الدين العام المحلى نحو 4.7 ترليون جم فى يونيو 2020 وبنسبة 81% من الناتج المحلى.
- تراجع الدين الخارجي لأول مرة منذ 9 شهور ليسجل 155.7 مليار دولار في شهر يونيو من عام 2022 مقابل 157.8 في نهاية مارس 2022.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الإستثمارات العامة 2023/2022

- **تشهد خطة عام 2023/2022 حجم إستثمارات تخطت حاجز التريليون جم ليبلغ نحو 1,400 مليار جم ، مقابل 1,200 مليار جم بالعام السابق بنمو قدره نحو 17%، وتنقسم الى :**

- **إستثمارات عامة بـ 1,100 مليار جم وتنقسم الى** (الجهاز الحكومي 376 مليار جم (26.9%) ، هيئات إقتصادية عامة 411 مليار جم (29.4%) ، الشركات العامة 76 مليار جم (5.4%) ، إستثمارات مركزية 237 مليار جم (16.9%)

- **إستثمارات خاصة بـ 300 مليار جم**

الإستثمارات الحكومية

- تشمل الاستثمارات الحكومية كلاً من إستثمارات الجهاز الادارى والادارة المحلية والهيئات الخدمات العامة وتقدر بنحو 376.4 مليار جم في خطة 2023/2022. وتحتل الخدمات الاجتماعية المركز الاول حيث تستحوذ علي اكثر من 217.7 مليار جم بنسبة 58% من إجمالى الاستثمارات الحكومية ، وفي المرتبة الثانية خدمات النقل والتخزين بنحو 36 مليار جم وبنسبة 9.6% وفي المرتبة الثالثة قطاع المياه والصرف الصحي بنحو 32 مليار جم وبنسبة 8.5% و في المرتبة الرابعة قطاع الزراعة وإستصلاح الأراضي بنحو 26 مليار جم وبنسبة 7% مع تفاوت النسبة المتبقية بين القطاعات الاخرى.

الهيئات الاقتصادية العامة

- تحتل الإستثمارات الموجهة للهيئات الإقتصادية المركز الأول من جملة الإستثمارات العامة بنسبة 37.4% من إجمالي الإستثمارات العامة، وتتركز أهمها في قطاع النقل والتخزين بـ 53.5% وقطاعات التعليم والصحة والخدمات الإجتماعية الاخرى بـ 32.7% و تتفاوت باقي الحصة بين القطاعات والأنشطة الاخرى.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

الإستثمارات المركزية

- تُقدر جملة الإستثمارات المركزية بنحو 237 مليار جنية وتشكل نسبة 21.5% من إجمالي الإستثمارات العامة، وتُوزع هذه الإستثمارات بين الأنشطة والقطاعات الإقتصادية. وتأتي الأنشطة العقارية في المرتبة الأولى بنسبة 38% من إجمالي الإستثمارات المركزية، يليها قطاع الصرف الصحي بنسبة 19.3% ثم قطاع الزراعة والري بنسبة 12.3%, وتتفاوت باقي الحصة بين القطاعات والأنشطة الاخرى.

الإستثمارات الخاصة 2023/2022

القطاع	مليار جم	الوزن النسبي
الأنشطة العقارية	55	%18
الصناعات التحويلية	38	%13
الغاز الطبيعى	28	%9.3
الإتصالات	28	%9.2
الزراعة	27	%9
النقل والتخزين	27	%8.9
التشييد والبناء	16	%5.3
تجارة الجملة والتجزئة	15	%5
الخدمات الإجتماعية الاخرى	13	%4
الخدمات الصحية	8.9	%3
الوساطة المالية والتأمين	8.1	%2.7
الخدمات التعليمية	8	%2.7
المياه والصرف الصحي	6.3	%2.1
المطاعم والفنادق	6.2	%2.1
البترول الخام	5.9	%2
تكرير البترول	5.7	%1.9
الكهرباء	3.7	%1.2
المعلومات	1.1	%0.4
إستخراجات اخرى	0.6	%0.2

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

أهم القطاعات المساهمة فى الناتج المحلى بموازنة 2023/2022

قطاع الزراعة وإستصلاح الأراضى

- من المتوقع إرتفاع قطاع الزراعة بنسبة 4.7% في عام 2023/2022. ومن المستهدف مساهمة النشاط الزراعي بـ 11% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2023/2022.

- تستهدف الموازنة العامة للدولة لعام 2023/2022 زيادة إستثمارات قطاع الزراعة والري بنسبة 31.8% لتصل إلى 82.9 مليار جم مقابل 62.9 مليار جم مُتوقع في عام 2022/2021.

مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي

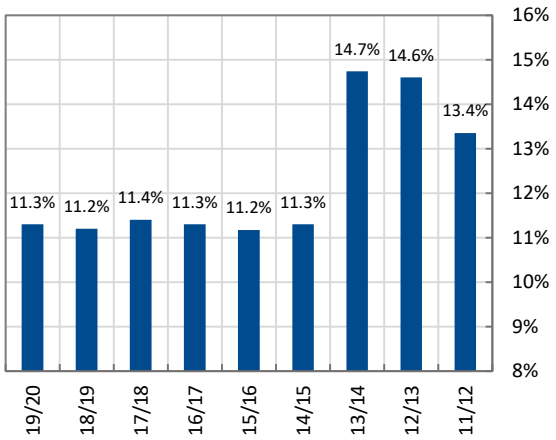

قطاع التشييد والبناء

- من المتوقع أن ينمو قطاع التشييد والبناء بنسبة 8.9% فى السنة المالية 2023/2022.

- إرتفاع الطلب على إيجارات المكاتب الإدارية في القاهرة الجديدة حيث لا تزال المساحات عالية الجودة محدودة. ومن المستهدف ان يساهم قطاع التشييد والبناء بـ 11.3% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023/2022.

مساهمة القطاع التشيد و البناء من الناتج المحلي الإجمالي

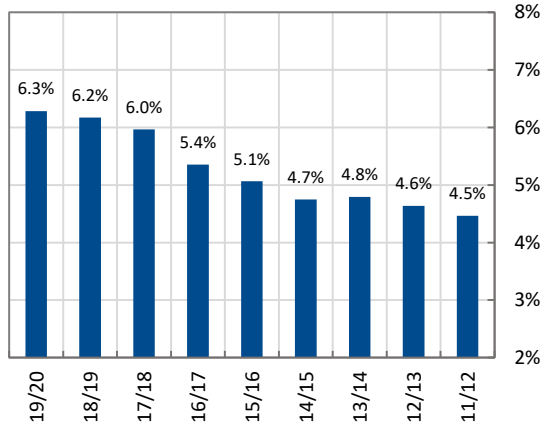

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

قطاع الصناعة

- من المتوقع ان ينمو قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 7.7% في 2023/22. وتستهدف الموازنة العامة للدولة لعام 2023/22 بتوجيه نحو 93.5 مليار جم كإستثمارات في قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 6.7% من إجمالي الإستثمارات، موزعة بين 19.4 مليار جم لتكرير البترول و 74.1 مليار جم للصناعات التحويلية الاخرى.

قطاع السياحة

- تفيد مؤشرات 2021/2020 إلى تراجع الإيرادات السياحية بنسبة 54% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2020، متمثلًا بخسارة تُقدر بحوالي 5 مليار دولار.

- تراجعت الأعداد السياحية الوافدة بنسبة تناهز 72% في عام الجائحة مقارنة بالعام السابق لها.

- تدنى نسب الإشغال الفندقي ليصل إلى 25% من الطاقات المتاح ةفي عام الجائحة بعد ان كان في تصاعد مستمر مسجلًا 62.2% في عام 2019. من المقدر ان تصل إستثمارات قطاع السياحة إلى نحو 7.4 مليار جم في عام 2023/2022، مقابل 6.2 مليار جم إستثمارات متوقعة لعام 2022/2021.

الناتج المحلي بالقطاعات (بالأسعار الجارية) 2022/2023

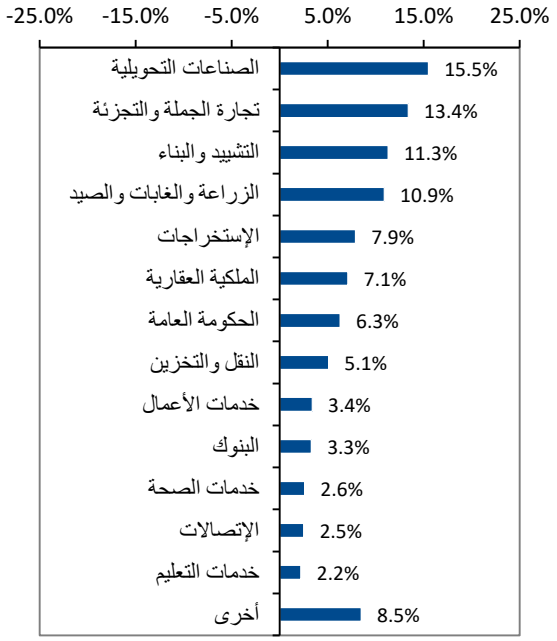

Source: الموازنة العامة للدولة 2023/2022

التوظيف بحسب القطاع 2019

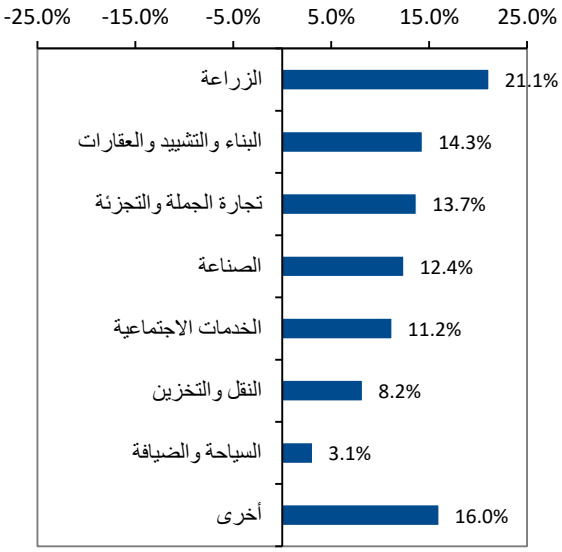

Source: CAPMAS

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

يعتبر نشاط المشروعات نقطة مضيئة للاقتصاد المصري في السنوات الأخيرة، ومن المتوقع أن يستمر الإنفاق مع التمويل الأجنبي في المستقبل

الوضع الحالي

- **تبلغ قيمة المشروعات المخطط لها والجارية فى مصر نحو 436 مليار دولار**، مما يجعلها ثالث أكبر دولة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

- **أكبر القطاعات من حيث حجم الأعمال المنفذة بالمشروعات الجارية هو قطاع التشييد والبناء بقيمة 35 مليار دولار**، يليه النقل بنحو 18 مليار دولار.

- **أكبر عميل منفرد هو وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية بقيمة مشرواعت قيد التنفيذ بنحو 48 مليار دولار.**

- **شركة البناء والهندسة الصينية هى أكبر مقاول** من حيث قيمة العقود قيد التنفيذ بنحو 5.7 مليار دولار.

النظرة المستقبلية

- **يبلغ حجم المشاريع المخططة وغير المسندة القادمة في مصر نحو 355 مليار دولار** ، وتقسم المشروعات على القطاعات كالتالى: قطاع التشييد والبناء بنحو 166 مليار دولار ، قطاع النقل بنحو 64 مليار دولار ، وقطاع النفط والغاز 59 مليار دولار

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

أطلقت مصر العديد من المشاريع الاستثمارية العامة واسعة النطاق لتحسين البنية التحتية وإنشاء محاور ومحفزات للتنمية الاقتصادية المتسارعة

- **المدن الجديدة، والمناطق الاقتصادية الجديدة، والبنية التحتية الأساسية؛** على سبيل المثال "مشروع الإسكان الاجتماعي الوطني"، و"البرنامج الوطني للحاضنات التكنولوجية"، ومشاريع النقل، فضلا عن المشاريع الإقليمية ؛ مثل " المشروع القومي لتنمية محافظات الصعيد" و "مشروع تنمية الساحل الشمالي الغربى" وتبلغ قيمة تلك المشاريع مجتمعةً مليارات من الاستثمارات بالجنيه المصري.

- **العاصمة الإدارية الجديدة** الواقعة على طريق القاهرة - العين السخنة على بعد حوالي 45 كم شرق القاهرة والتى تم إطلاقها في عام 2015 ، ومن المتوقع أن يبلغ عدد سكانها 6,5 مليون نسمة موزعين على مساحة 714كم2 ، في محاولة لتخفيف الازدحام المروري في القاهرة والسماح بتخطيط عمراني أكثر فعالية وبنية تحتية حديثة، وتقدر الاستثمارات في المرحلة الأولى بمبلغ 300 مليار جنيه مصري (19,1 مليار دولار أمريكى) ويشمل المشروع أيضا الربط القوي بشبكات النقل بما في ذلك قطار المونوريل الجديد من القاهرة ، بالإضافة إلى خطط لزيادة استخدام التقنيات المستدامة والطاقة المتجددة.

- **المنطقة الاقتصادية لقناة السويس كأحد المشاريع الحكومية الكبرى الطموحة** الذي يهدف إلى الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي تتيحها قناة السويس. وتحتضن المنطقة 250 مؤسسة تشغيلية و 14 مطور صناعي وأكثر من 100 ألف فرصة عمل مباشرة، وقد بلغ إجمالي الاستثمار في تطوير المنطقة، بما في ذلك البنية التحتية، 20 مليار دولار أمريكي حتى ديسمبر 2020.

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

أهم المشروعات قيد التنفيذ

اسم المشروع	مالك المشروع	مليون دولار	عام الانتهاء
LRT العاشر من رمضان المرحلة 1	الهيئة القومية للأنفاق	1,320	2021
مونوريل القاهرة الكبرى : المرحلة الأولى	الهيئة القومية للأنفاق	1,040	2022
شبكة مترو القاهرة : الخط 3 المرحلة الثالثة	الهيئة القومية للأنفاق	990	2022
مونوريل القاهرة الكبرى : المرحلة الثانية	الهيئة القومية للأنفاق	1,360	2023
خط سكة حديد ميناء غرب بورسعيد إلى ميناء أبو قير	الهيئة القومية للأنفاق	4,700	2025
شبكة مترو القاهرة : الخط 3	الهيئة القومية للأنفاق	1,441	2025
شبكة مترو القاهرة : الخط 4	الهيئة القومية للأنفاق	800	2025
شبكة مترو القاهرة : الخط 4 : المرحلة الأولى	الهيئة القومية للأنفاق	1,594	2026
شبكة مترو القاهرة : الخط 3 : المرحلة الثالثة	الهيئة القومية للأنفاق	1,060	2026
شبكة مترو القاهرة : الخط 6	الهيئة القومية للأنفاق	5,000	2029
مصفاة بترول العين السخنة	شركة السخنة للتكرير والبتروكيماويات	1,990	2022
مجمع العلمين للبتروكيماويات	الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات	8,500	2024
مجمع تكرير النفط الخام والبتروكيماويات بالسويس	الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات	7,500	2025
The Capital Cairo: منطقة الأعمال المركزية	شركة العاصمة الإدارية للتنمية الحضرية	3,210	2024
المنطقة الترفيهية في مصر	شركة العاصمة الإدارية للتنمية الحضرية	20,000	2029
The Capital Cairo	شركة العاصمة الإدارية للتنمية الحضرية	11,280	2030
مدينة العلمين الجديدة	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	3,976	2025
جاردن سيتي الجديدة	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	5,028	2026
جنة للتطوير الإسكاني	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	1,420	2026
مليون وحدة سكنية في مصر	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	32,001	2030

Source: meed.com

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

اسم المشروع	مالك المشروع	مليون دولار	عام الانتهاء
مجمع السويس لتكرير البترول والبتروكيماويات	وزارة البترول المصرية	4,880	2025
حقل سلامات	وزارة البترول المصرية	10,200	2026
محطة الطاقة الكهرومائية بقوة 2400 ميجاوات في عتاقة	وزارة الكهرباء والطاقة المصرية	2,080	2022
جسر الملك سلمان جسر تيران	وزارة النقل السعودية وزارة النقل المصرية	4,000	2028
خط سكة حديد الأقصر الغردقة	وزارة النقل المصرية	4,730	2028
خطة سكة حديد عالي السرعة العين السخنة العلمين	وزارة النقل المصرية	9,000	2030
مشروع تطوير حقل غاز زهر	بترول بلاعيم بتروبل	7,547	2021
توسعة مصفاة الإسكندرية 2	الشرق الأوسط لتكرير البترول ميدور	1,700	2022
PAPP - إنشاء الموقع الرئيسي وحدود البطارية الداخلية	أبو طرطور لحامضالفوسفوريك	842	2022
توسعة مصفاة أسيوط لتكرير البترول	شركة أسيوط لتكرير البترول مصر	2,000	2023
مجمع بلومفيلدز متعدد الاستخدامات في مدينة المستقبل	تطوير مصر	2,014	2024
HAP Town التطوير السكني بمدينة المستقبل	حسن علام القابضة	900	2024
الأقصر IPP	Acwa Power	1,760	2024
تطوير مدينة الحبتور متعددة الاستخدامات	مجموعة الحبتور	8,500	2028
تطوير منطقة العين السخنة الاقتصادية	موانئ دبي العالمية / SC Zone	4,800	2028
محطة الضبعة للطاقة النووية ٤٨٠٠ ميجاوات	Atom Story Export	29,418	2028
الطريق السريع العابر لأفريقيا : القاهرة إلى كيب تاون	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة	15,100	2030
مدينة المستقبل	شركة المستقبل للتنمية العمرانية	4,900	2030

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار

World Investment Report 2022:
https://unctad.org/webflyer/world-investment-report-2022

TI Corruption Perceptions Index:
http://www.transparency.org/research/cpi/overview

World Bank's Doing Business Report:
http://www.doingbusiness.org/en/rankings

Global Innovation Index:
https://www.globalinnovationindex.org/analysis-indicator

UNCTAD Productive Capacities Index:
https://unctad.org/system/files/official-document/aldc2020d3_en.pdf

E-Government Survey 2022 - The Future of Digital Government:
https://publicadministration.un.org/en/Research/UN-e-Government-Surveys

World Bank's Logistics Performance Index:
https://lpi.worldbank.org/international/global

Global Peace Index 2022:
https://www.economicsandpeace.org/

Statistics on wages - Minimum Wages per Country:
https://tradingeconomics.com/country-list/minimum-wages

World Bank GNI per capita:
http://data.worldbank.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD

النائب / ياسر زكى
عضو مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار